

علوم الحديث
ونصوص من الأثر
تأليف
الأستاذ الدكتور
قحطان عبد الرحمن الدوري
الأستاذ الدكتور
رشدي عليان
الأستاذ
كاظم فتحي الراوي
BOOKS - PUBLISHER
كتاب - ناشرون



'ULŪM AL-ḤADĪṮ
WA NUṢŪṢ MINA AL-AṮAR

Author : *Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri*
and: Prof. Dr. Rushdi Alayyan
and: Prof. Kazim Fathi Ar-Rawi

المؤلف : الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري
والأستاذ الدكتور رشدي عليان
والأستاذ كاظم فتحي الراوي

Classification : *Science of the Hadith*

التصنيف : علم حديث

Year : *1436 H. - 2015 A.D*

سنة الطباعة : ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

Pages: *304*

عدد الصفحات : ٣٠٤

Size : *17 × 24 cm*

القياس : ١٧ × ٢٤ cm

Printed in : *Lebanon*

بلد الطباعة : لبنان

Edition : *First edition*

الطبعة : الأولى

ISBN : *978-2-7451-8228-9*



Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel :+961 76 944 855-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Soloh
E-mail: books.publisher@hotmail.com

1436 H. - 2015 A.D



علوم الحديث
ونصوص من الأثر

تأليف

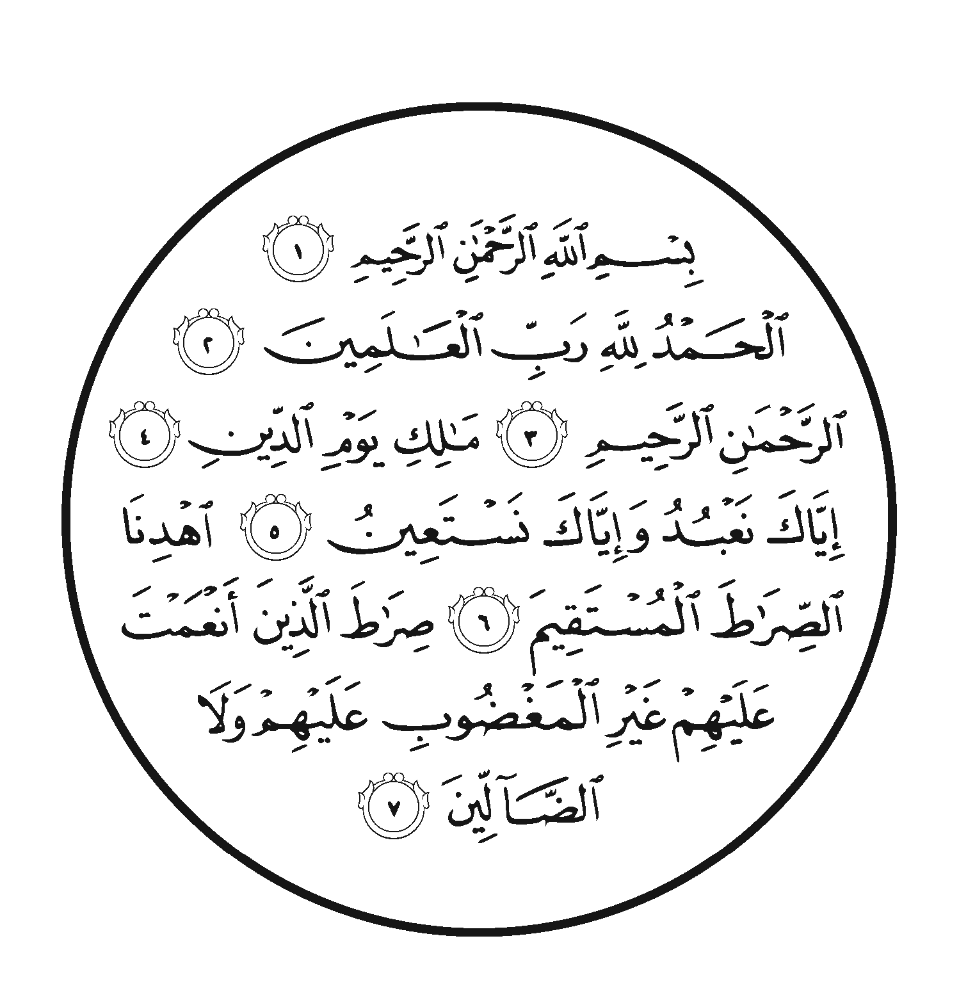
الأستاذ الدكتور
قحطان عبد الرحمن الدوري

الأستاذ الدكتور
رشدي عليان

الأستاذ
كاظم فتحي الراوي



BOOKS - PUBLISHER
كتاب - ناشرون
Beirut-Lebanon
بيروت - لبنان



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١
ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢
ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ٱهۡدِنَا
ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ
عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا
ٱلضَّآلِّينَ ٧



مُقدِّمَة الطَّبْعَة الثانية

الحمدُ لله رَبِّ العَالَمِيْن، والصلاة والسَّلَام علىٰ رَسُوْله الكَرِيْم، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن هٰذَا الكتاب (**عُلُوْم الحَدِيْث ونُصُوْص من الأثر**)، اشتركتُ في تأليفه مع أُستاذين عَزِيْزَيْن، اختارهما الله تعالىٰ إلىٰ جواره الكَرِيْم، أرجو أن يتغمدهما برحمته الوَاسِعَة، وأن يسكنهما فسيح جناته، وهما:

١- **الأُستاذ الدكتور رُشْدي مُحَمَّد عليَّان**، الأُستاذ في قسم الدِّيْن في كُلِّيَّة الآداب بجَامِعَة بَغْدَاد، الذي وافاه الأجل في مساء الأحد ٣ رَمَضَان ١٤٠٩هـ، الموافق ٩ نيسان ١٩٨٩م. وكان زَمِيْلِي في القسم المذكور.

٢- **الأُستاذ كاظم فتحي الرَّاوِيّ**، المدرس في كُلِّيَّة الآداب بالجَامِعَة المُسْتَنْصِرِيَّة في بَغْدَاد، الذي وافاه الأجل في الاثنين ١٥ رَبِيْع الأول ١٤٣١هـ، الموافق ١ آذار ٢٠١٠م.

وكنا قد أعددنا هٰذَا الكتاب وفق مَنْهَج طلبة الصفوف الأُوْلَىٰ في كُلِّيَّات الآداب بجَامِعَات العِرَاق.

وطبع في بَغْدَاد سنة ١٩٨٠م، ودُرِّسَ فيها من ذٰلِكَ الحين، ولا زال يُدَرَّس، وصُوِّرَ مراراً للطلبة.

وطلب مني الأُستاذ الفاضل الحاج **مُحَمَّد عَلِيّ بيضون** حفظه الله تعالىٰ، صاحب دار الكتب العِلْمِيَّة ببَيْرُوْت، إعادة طباعته، تلبيةً لطلبٍ ورده من العِرَاق، لعلمهم بحرصه علىٰ خدمة العلم وأهله.

وبعد أن أرسل لي تَجْرِبَة طباعته الأُوْلَىٰ مَشْكُوْراً، رأيتُ إعادة النَّظَر فيه.

فكان الجهد الذي بَذَلْتُهُ، تمثل بما يأتي:

١- خَرَّجْتُ الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة الشَّرِيْفَة والآثار الـوَارِدَة في الكتاب، من كتبها الرئيسة، وجعلتُ تَخْرِيْجَهَا جَميعاً علىٰ نسق وَاحِد.

٢- ضبطتُ الأَعْلَام الـوَارِدَة فيه بالشكل، وكذٰلِكَ ما ورد فيه من كلمات تحتاج إلىٰ ضبط.

٣- وَحَّدتُ طريقة توثيق مادته، وأَكْمَلتُ ما يحتاج منها إلىٰ تَكْمِلَة.

٤- هَـذَّبْتُ عباراته، ومَيَّزْتُ فقراته، وحذفتُ مكرراته، لأنه كُتِبَ بيد ثلاثة أساتذة، لكل منهم طريقته في الكتابة.

٥- أصلحتُ أخطاءه.

٦- اعتنيتُ بعلامات الترقيم.

كل ذٰلِكَ مع اهتمامي بكل ما كُتِبَ فيه، وفاءً للزَّمِيْلَيْن العَزِيْزَيْن رَحِمَهُمَا اللَّهُ تعالىٰ.

وكان الحريص علىٰ تنسيقه، وتشكيله، ومتابعة جهودي فيه التي ذكرتُها آنِفاً، وإِخْرَاجه بهٰذِهِ الحُلَّة القَشِيْبَة، هو ولدي العَزِيْز (**يَعْلَىٰ**)، الذي هو الآن في المَرْحَلَة الأَخِيْرَة من إعداد رِسَالَة الدكتوراه في الفِقْه وأُصُوْله.

أسأله تعالىٰ أن يُوَفِّقَهُ إلىٰ ما يحبه ويرضاه، وأن يُنِيْرَ طريقَه، ويَحْفَظَهُ من كل سوء.

آمين.

عَمَّان المَحْرُوْسَة
الاثنين
٤ / جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ (٥) / ١٤٣٦هـ
٢٣ / شباط (٢) / ٢٠١٥م

الأُستاذ الدكتور

قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ

كُلِّيَّة الشَّيْخ نُوْح القُضَاة للشَّرِيْعَة والقَانُوْن
جَامِعَة العُلُوْم الإِسْلَامِيَّة العَالَمِيَّة
عَمَّان - المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمَة الطَّبْعَة الأُوْلَى

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ - الفَتْح: ٢٨.

الحمد لله الذي أنعم علينا بسيد المُرْسَلين، وإمَام المُتَّقِيْن، رَسُوْل الهُدَىٰ والخير، ومخرج البشرية من الظلمات إلىٰ النُّوْر، والصلاة والسَّلَام علىٰ أَشْرَف المُرْسَلِيْن، الذي فاق تشريعه كل تشريع، وعلىٰ آله وصحبه ومن سار علىٰ دربه من العَامِلِيْن المخلصين.

إن أَحَادِيْث المُصْطَفَىٰ ﷺ نور يضيء الدرب للقادة والمصلحين، والآباء والمربين، والعُلَمَاء والمُتَعَلِّمِيْن، وتؤلف بمجموعها تشريعاً كَامِلاً، ونظاماً محكماً، ومِنْهَاجاً للحياة، يواكب الفطرة الإنسانية السَّلِيْمَة.

والمتأمل في أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ يجدها تزخر بالحكمة والأدب والدعوة إلىٰ الأَخْلَاق العالية والمعاني الإنسانية الخَيِّرَة، ذات الأثر الواضح في تنشئة الجيل الإِسْلَامِيّ تنشئة عالية، بعيدة عن روح الانحلال، ويرىٰ في الحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف سمو الغَايَة، ونبل الدعوة، وقُدْسِيَّة الهدف الذي يسعىٰ إليه الإِسْلَام من أجل أن يبقىٰ أفراده مجتمعين متماسكين متعاونين، تحكمهم المحبة وتربطهم الأُخُوَّة، ويجمعهم الإِسْلَام في إطار المحبة والمودة والإخاء.

وإذا كانت الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة غذاء روحياً للإنسانية العالية، وقبلة العُلَمَاء والمُتَعَلِّمِيْن، فالأَوْلَىٰ بالطَّالِب أن يقف عندها وقفة المتأمل، فينهل من معينها روعة البَيَان، وسحر البَلَاغَة، وجمال الأُسْلُوْب، وعذوبة اللفظ.

ومباحث هٰذَا الكتاب هي في مُصْطَلَح الحَدِيْث الشَّرِيْف، أعددناها وفق مَنْهَج طلبة الصفوف الأُوْلَىٰ من كُلِّيَّات الآداب في جَامِعَات العِرَاق، ليتزودوا بفكرة واضحة عن الحَدِيْث ومدوناته وأثره في اللُّغَة والأدب وفي نواحي الحياة المُخْتَلِفَة.

نأمل أن تكون عوناً لطلبتنا الأَعِزَّاء في دراستهم لمادة عُلُوْم الحَدِيْث، ونرجو من الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ أن يوفقنا لما فيه الخير، إنه سَمِيْع مُجِيْب.

المؤلفون

توزيع الأَعْمَال على المُؤَلِّفِيْن

١- **الأُستاذ الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ:**

الفصل الثاني: شروط الرَّاوِي ومَقَايِيْس المُحَدِّثِيْن.

الفصل الرابع: الوضع في الحَدِيْث.

٢- **الأُستاذ الدكتور رُشْدي عليان:**

الفصل الأول: التعريف بالحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف.

الفصل الثالث: أقسام الحَدِيْث.

٣- **الأُستاذ كاظم فتحي الرَّاوِيّ:**

التَّمْهِيْد: الحَدِيْث الشَّرِيْف وأثره في نواحي الحياة المُخْتَلِفَة.

الفصل الخامس: أثر الحَدِيْث في اللُّغَة والأدب.

الفصل السادس: دراسة نُصُوْص من الحَدِيْث الشَّرِيْف تتناول نواحي الحياة المُخْتَلِفَة.

تَمْهِيْد[1]

الحَدِيْث الشَّرِيْف وأثره في نواحي الحياة المُخْتَلِفَة

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴿٤٧﴾ ﴾ - الأحزاب.

الحمد لله الذي أنعم علينا بصَفْوَة المُرْسَلين، وإمَام المُتَّقِيْن، وأكرم القادة والمصلحين، والصلاة والسَّلَام علىٰ سيدنا مُحَمَّد الذي أخرج البشرية من الظلمات إلىٰ النُّوْر.

لم يكن المُصْطَفَىٰ ﷺ مفخرة للعَرَب والمُسْلِمِيْن، بل كان مفخرة للعالمين، فإليه يعود الفَضْل في تغيير مجرىٰ التَّارِيْخ وإرساء قَوَاعِد الحَضَارَة الإنسانية وتقدُّم البشرية في نواحي الحياة المُخْتَلِفَة، وما التقدم الحَضَارِيّ الذي شهدته أوروبا ويشهده الغرب والشرق اليوم إلَّا ثمار لما بذرته يد المربي الأكبر، والقائد العبقري، والسياسي المحنك علىٰ مسار التَّارِيْخ في آفاق الحياة، وأصبحت بَغْدَاد ودِمَشْق والقَاهِرَة وقُرْطُبَة خلال فترة وَجِيْزَة من الزمن بعد قيام الدَّوْلَة الإسْلَامِيَّة التي أحكم المُصْطَفَىٰ ﷺ قيادتها مراكز للإشعاع الحَضَارِيّ وقبلة العُلَمَاء.

وعلىٰ العَرَب والمُسْلِمِيْن اليوم أن ينظروا إلىٰ ذٰلِكَ التُّرَاث الحَضَارِيّ الضخم باعتزاز وفَخْر، يستلهمون منه العِبْرَة، ويستأنفون مَسِيْرَة التَّارِيْخ علىٰ الدرب الذي رسمه مُحَمَّد ﷺ، لينالوا العزة في الدنيا والسَّعَادَة في الآخِرَة، وينعموا بوعد ربهم

(١) كتبه الأُستاذ كاظم فتحي الرَّاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ - الأحزاب: ٤٧.

والرَّسُوْل ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ كانت أَحَادِيْثه تأكيداً، وبَيَاناً، وتفصيلاً لما أجمله القُرْآن الكَرِيْم، وكان جِبْرِيْل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يأتيه بالسُّنَن كما كان يأتيه بالقُرْآن، ولذٰلِكَ قال الرَّسُوْل ﷺ: «أُوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه»(١) يعني من السُّنَن.

وقد أمر الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ نَبِيَّهُ الكَرِيْم ببَيَان القُرْآن، فقال تعالىٰ:

﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ - النَّحْل: ٤٤، وأوجب علىٰ عِبَاده العَمَل ببَيَان الرَّسُوْل واتباع أوامره واجتناب نواهيه، فقال جَلَّ من قائل:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ - الحشر: ٧(٢).

ولا تخفىٰ علىٰ كل مُسْلِم عاقل أُوتي حظاً من العلم مكانة السُّنَّة في التشريع الإِسْلَامِيّ، وأنهما صنوان لا يستغنىٰ بأحدهما عن الآخر، فالقُرْآن جاء بالأوامر التشريعية والعَقَائِدِيَّة مُجْمَلَةً، وجاءت السُّنَّة بالتفصيل، مثل الصلاة: جاء القُرْآن آمراً بإقامتها من غير تعرض لعدد الركعات والسجدات، وجاءت السُّنَّة مبينة كيفية أدائها وما يشرع في ركعاتها من قِرَاءَة القُرْآن وصيغ الأذكار وعدد الجلسات، وما يقرأ فيها، وكيفية الانصراف من الصلاة. . . .

وما يقال في الصلاة يقال في بقية أركان الإِسْلَام والعَقَائِد والآداب والتَّهْذِيْب ونظام الأُسرة والعدالة الاجتماعية والسياسية، وما إلىٰ ذٰلِكَ مما لم يفصله القُرْآن الكَرِيْم، لأن القُرْآن أتىٰ بقَوَاعِد كُلِّيَّة محكمة تصلح لربط ما يستجد من الجزئيات التي لا تتنافىٰ مع مَقَاصِد تلك الكُلِّيَّات التي أتىٰ بها القُرْآن، هٰذَا وأن التُّرَاث الضخم الذي

---

(١) حَدِيْث: ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه. في:

سُنَن أبي دَاوُد: أول كتاب السُّنَّة، ٦ باب في لزوم السنة، رقم ٤٦٠٤، ج٧ ص١٣، عن المِقْدَام بن مَعْدِ يْكَرِب. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح، وخَرَّجَهُ.

(٢) انظر مُخْتَصر مِنْهَاج القَاصِدِيْن لابن قُدَامَة، وفَيْض القَدِيْر للمُنَاوِيّ ج٢ ص٩٣.

تركه حَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ لم يكن تَأْثِيْره في العُلُوْم الإسْلَامِيَّة كالفِقْه والتَّفْسِيْر وسائر عُلُوْم العَرَبِيَّة فحسب، بل تناول نواحي الحياة المُخْتَلِفَة، ومن ذٰلِكَ:

١- حثّ الرَّسُوْل ﷺ علىٰ طلب العلم والتعلم، وجعل ذٰلِكَ فريضة علىٰ كل مُسْلِم ومسلمة، فقال ﷺ: «طلب العلم فريضة علىٰ كل مُسْلِم»[1]، وقال ﷺ: «اغدُ عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً، ولا تكن الخامسة فتهلك»[2]، وأمر المُسْلِمِيْن بتعلم القِرَاءَة والكتابة، وكان مما افتدىٰ به الأسرىٰ أنفسهم في معركة بَدْر أن يعلِّموا عدداً من صِبْيَان المُسْلِمِيْن القِرَاءَة والكتابة، وعَدَّ ذٰلِكَ أثمن من المال.

وقال الرَّسُوْل ﷺ: «اغدُوا في طلب العلم»[3] وجعل العُلَمَاء ورثة الأنبياء وقال:

---

(١) **حَدِيْث**: طلب العلم فريضة علىٰ كل مُسْلِم:

أَخْرَجَهُ ابن عَدِيّ في الكَامِل، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن أَنَس. والطَّبَرَانِيّ في الصَّغِيْر، والخَطِيْب في التَّارِيْخ، عن الحُسَيْن بن عَلِيّ. والطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط عن ابن عَبَّاس. وتمام عن ابن عُمَر. والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر عن ابن مَسْعُوْد. والخَطِيْب في التَّارِيْخ عن عَلِيّ. والطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن أبي سَعِيْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٣٢٥، وقال: صَحِيْح.

وهو بِدَايَة حَدِيْث رواه ابن عَبْد البَرّ في العلم عن أَنَس.

وهو بِدَايَة حَدِيْث آخر، رواه البَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، وابن عَبْد البَرّ، عن أَنَس، ورمز لهما السُّيُوْطِيّ في الجَامِع الصَّغِيْر السَّابِق بالصحة.

(٢) **حَدِيْث**: اغد عالماً، أو متعلمًا... إلخ:

رواه البَزَّار، والطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط، عن أبي بَكْرَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٧٨، وقال: حَدِيْث حسن.

(٣) **حَدِيْث**: اغدوا في طلب العلم... إلخ:

بهٰذَا اللفظ:

«أكرموا العُلَمَاء فإنهم وَرَثَةُ الأنبياء»[١].

وعن أبي أُمَامَة البَاهِلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: ذكر لرَسُوْل الله ﷺ رجلان: أحدهما عابد، والآخر عالِم، فقال رَسُوْل الله ﷺ: «فضل العالِم علىٰ العابد كفضلي علىٰ أدناكم». ثم قال رَسُوْل الله ﷺ: إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرضين، حتىٰ النملةَ في جحرها، وحتىٰ الحوتَ، ليصلون علىٰ معلم الناس الخَيْرَ[٢].

والأَحَادِيْث التي تحث علىٰ طلب العلم والتعلم كثيرة مبثوثة في باب العلم من كتب الصِّحَاح وغيرها، منها:

قوله ﷺ: من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سلك الله به طريقاً إلىٰ الجنة[٣].

هو بِدَايَة حَدِيْث رواه الطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط عن عَائِشَة. وبِدَايَة حَدِيْث آخر رواه الخَطِيْب في التَّارِيْخ عن عَائِشَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٧٨، وضعفهما.

(١) حَدِيْث: أكرموا العُلَمَاء، فإنهم ورثة الأنبياء:

بهٰذَا اللفظ:

رواه ابن عَسَاكِر عن ابن عَبَّاس.

وهو صدر حَدِيْث رواه الخَطِيْب في التَّارِيْخ عن جَابِر.

وضعفها السُّيُوْطِيّ في الجَامِع الصَّغِيْر ص٨٨.

(٢) حَدِيْث: ذكر لرَسُوْل الله ﷺ رجلان... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب العلم، ١٩ باب ما جاء في فضل الفِقْه علىٰ العِبَادَة، رقم ٢٨٨٠، ج٤ ص٦١٩، عن أبي أُمَامَة البَاهِلِيّ. قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حسن غَرِيْب صَحِيْح.

(٣) حَدِيْث: من سلك طريقاً يبتغي فيه علمًا... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب العلم، ١٩ باب ما جاء في فضل الفِقْه علىٰ العِبَادَة، رقم ٢٨٧٧، ج٤ ص٦١٧، عن أبي الدَّرْدَاء.

ولا يخفىٰ أثر العلم الذي تبناه الإسْلَام في بناء الحَضَارَة الإنسانية، وبذٰلِكَ أنجبت الأُمَّة الإسْلَامِيَّة فُحُوْل العُلَمَاء الذين كانوا رواد الحَضَارَة في جميع المجالات، مثل: أصحاب المَذَاهِب الفِقْهِيَّة والعَقَائِدِيَّة، والرَّازِيّ، وابن سينا، وابن رُشْد، وجَابِر بن حَيَّان، وابن الهيثم، وابن البيطار وغيرهم.

٢- جعل الرَّسُوْل ﷺ مكانة العَمَل والإخلاص في العَمَل وإتْقَان العَمَل من أسمىٰ أهداف الحياة التي يسعىٰ إليها المسلم، قال ﷺ: «إن الله تعالىٰ يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»[١]، وقال الرَّسُوْل ﷺ: «من أمسىٰ كَالًّا من عمل يديه أمسىٰ مَغْفُوْراً له»[٢].

وكان الكثير من الأعراب يأنفون من ممارسة الزراعة والصِّنَاعَة، فأزال الإسْلَام هٰذِهِ الرواسب، فقال ﷺ: «ما من مُسْلِم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلَّا كان له به صَدَقَة»[٣]، وبذٰلِكَ تقدمت الزراعة والصِّنَاعَة في البلاد الإسْلَامِيَّة.

وبلفظ: من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له طريقاً إلىٰ الجنة. في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب العلم، ٢ باب فضل طلب العلم، رقم ٢٨٣٧، ج٤ ص٥٨٩، عن أبي هُرَيْرَة. وقال: حَدِيْث حسن.

(١) حَدِيْث: إن الله تعالىٰ يحب إذا عمل أحدكم... إلخ:

رواه البَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان عن عَائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١١٥، وضعفه.

(٢) حَدِيْث: من أمسىٰ كَالًّا من عمل يديه... إلخ.

رواه الطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط عن ابن عَبَّاس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥١٩، وضعفه.

(٣) حَدِيْث: ما من مُسْلِم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً... إلخ، في:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، عن أَنَس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٩٥، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

وقضىٰ الإسْلَام علىٰ التسول، قال ﷺ: «لأن يحتطب أحدكم حُزْمَة علىٰ ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه»[١]، وقال الرَّسُوْل ﷺ: «اعملوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِق له»[٢]، وقال المُصْطَفَىٰ ﷺ: «أفضل الأَعْمَال الكسب من الحلال»[٣].

٣- لأول مرة في تَارِيْخ الإنسانية يطبق نظام المساواة في ظل تعاليم المُصْطَفَىٰ ﷺ، ويعود الناس تحت راية الإسْلَام سواسية كأَسْنَان المشط، لا فضل لعَرَبِيّ علىٰ عجمي، ولا لأبيض علىٰ أسود، وصار الإنسان يعلو بتقواه وبما يقدمه من الخير لأمته، وزالت الفوارق الطبقية ولم يعد هناك أشراف ونبلاء وعَبِيْد كما كان يجري عند الأُمَم التي سبقت الإسْلَام.

وقضىٰ الإسْلَام علىٰ التفاخر بالأحساب والأَنْسَاب، وتلاشىٰ التعصب للقبيلة

---

(١) **حَدِيْث:** لأن يحتطب أحدكم حُزْمَة... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١٥ باب كسب الرجل وعمله بيده، رقم ٢٠٧٤، ص٤٣١، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وصَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٢ كتاب المساقاة، ١٣ باب بيع الحطب والكلأ، رقم ٢٣٧٤، ص٤٩١، عن أبي هُرَيْرَة أيضاً.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهية المَسْأَلَة للناس، رقم ١٠٤٢، ص٤٦٢، عن أبي هُرَيْرَة.

(٢) **حَدِيْث:** اعملوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له:

رواه الطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر عن ابن عَبَّاس، وعن عِمْرَان بن حُصَيْن. / الجَامِع السُّيُوْطِيّ للسُّيُوْطِيّ ص٧٧، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٣) **حَدِيْث:** أفضل الأَعْمَال الكسب من الحلال:

رواه ابن لال عن أبي سَعِيْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٧٩، وضعفه.

أو القرابة، وعاد الناس أخوة متحابين في ظل الإيمان، قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتىٰ يُحِب لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه»(١).

وولّت العَصَبِيَّة الأدبار، قال ﷺ: «ليس منا من دعا إلىٰ عَصَبِيَّة، وليس منا من قاتل علىٰ عَصَبِيَّة، وليس منا من مات علىٰ عَصَبِيَّة»(٢).

٤- أمر المُصْطَفَىٰ ﷺ بتَحْرِيْر العَبِيْد من أسر العبودية، وسارع المُسْلِمُوْن إلىٰ تَحْرِيْرهم وانتشالهم من بطش أسيادهم، وأسهم الأغنياء من المُسْلِمِيْن في شرائهم وعتقهم وإعادة الكَرَامَة الإنسانية لهم بعد الذل والمهانة والاسْتِعْبَاد، ولا يخفىٰ ما وصل إليه العَبِيْد في الإسْلَام من المكانة العالية بفضل ما قدموا من الخير، ووصفهم الرَّسُوْل ﷺ بالإخوة، وأمر أن يعاملوا مُعَامَلَة الأحرار، فقال ﷺ: «إخوانُكم خَوَلُكم، جعلهم الله قِنية تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه، وليلبسه من لباسه، ولا يكلفه ما يغلبه، فإن كلفه ما يغلبه فَلْيُعِنْهُ»(٣).

وجعل الإسْلَام تَحْرِيْر العَبِيْد ضمن الواجبات المكفرة لكثير من العقوبات، ولم يترك وسيلة نَافِعَة إلَّا استخدمها لتَحْرِيْر العَبِيْد، قال الرَّسُوْل ﷺ: «من كانت له جارية

---

(١) **حَدِيْث**: لا يؤمن أحدكم حتىٰ يحب لأخيه ما يحب لنفسه:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائِيّ، وابن مَاجَة، عن أَنس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٨٦، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) **حَدِيْث**: ليس منا من دعا إلىٰ عَصَبِيَّة... إلخ:

رواه أبو دَاوُد في سُنَنه عن جُبَيْر بن مُطْعِم. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٧٠، وقال: حَدِيْث حسن.

(٣) **حَدِيْث**: إخوانُكم خَوَلُكم... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ، وابن مَاجَة، عن أبي ذَرّ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٤، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

فَعَالَهَا، فأحسنَ إليها، ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران»[١].

٥- أقام الرَّسُوْل ﷺ مَعَالِم الحرية، حرية الرأي والعَقِيْدَة والفكر، وحرية التملك والاجتماع بما لا يتعارض مع أَحْكَام الشَّرِيْعَة، وأطلق الإسْلَام للناس حق مناقشة الرَّسُوْل ﷺ الرأي، بل ومجادلته فيه، كما وقع لعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكثير من الصَّحَابَة، وكما في قصة خَوْلَة بنت ثَعْلَبَة التي ظَاهَرَ منها زوجها، وأفتاه الرَّسُوْل بتحريمها عليه، ثم نُزُوْل أوائل سورة المجادلة بتشريع كفارة الظِّهَار، فقال سُبْحَانَهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ - المجادلة: ١.

وقصة المرأة التي ناقشت عُمَر في مَسْأَلَة تحديد المهور قائلة له: «أيعطينا الله وتحرمنا أنت؟»، لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ - النساء: ٢٠، فلا يجد عُمَر مناصاً من الإذعان لرأي المرأة ضَارباً المثل في الخضوع للحق بقوله: «أصابت امرأة وأخطأ عُمَر».

ويقول الرَّسُوْل ﷺ: «لا تكونوا إمَّعَةً، تقولون: إن أحسن الناس أَحسَنَّا، وإن ظلموا ظلمنا، ولٰكِن وَطِّنُوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساؤوا فلا تظلموا»[٢].

---

(١) حَدِيْث: من كانت له جارية فَعَالها... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٩ كتاب العتق، ١٤ باب فضل من أدب جاريته وعلّمها، رقم ٢٥٤٤، ص٥٢٨، عن أبي مُوسَىٰ.

(٢) حَدِيْث: لا تكونوا إمعة... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبو اب البر والصِّلَة، ٦٢ باب ما جاء في الإحسان والعفو، رقم ٢١٢٥، ج٤ ص١٠٥، عن حُذَيْفَة. قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حسن غَرِيْب، لا نعرفه إلَّا من هٰذَا الوجه.

ونقل عن ابن تَيْمِيَّة: «ولا يقدر أحد قط أن ينقل أن رَسُوْل الله ﷺ أَكْرَهَ وَاحِداً علىٰ الإسْلَام».

وعن ابن عَبَّاس وغيره من العُلَمَاء، قال: إن سبب نُزُوْل هٰذِهِ الآية: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ - البقرة: ٢٥٦، قول رجل من الأَنْصَار من بني سالم بن عَوْف يقال له الحصين كان له ابنان نَصْرَانِيَّان، وكان هو رجلاً مسلماً فقال للنَّبِيّ ﷺ: ألا أستكرههما؟ فإنهما أبيا إلَّا النَّصْرَانِيَّة، فأنزل الله فيه ذٰلِكَ[1].

ثم إن جُمْلَة: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ ﴾ - البقرة: ٢٥٦، كالعِلَّة لانتفاء الإكراه في الدِّيْن.

ولا يخفىٰ أن الناس قد عاشوا في كنف الإسْلَام أحراراً يتمتعون بكل حرياتهم، يشهد بذٰلِكَ المؤرخون من المُسْلِمِيْن والمستشرقين.

٦- لقد سبق الإسْلَام إلىٰ تَكْرِيْم المرأة، فكان موقف الإسْلَام منها ثورة علىٰ المعتقدات والتقاليد السائدة من عدم احترامها الاحترام الحقيقي اللائق بكرامتها الإنسانية.

وكان تقدماً فكرياً إنسانياً قبل الحَضَارَات المُخْتَلِفَة باثني عشر قرناً علىٰ الأقل في الاعتراف بأهلية المرأة غير مَنْقُوْصَة، قال ﷺ: «إنما النساء شَقَائِق الرِّجَال»[2].

ويحق للمرأة المسلمة بوجه عام والمرأة العَرَبِيَّة بوجه خاص أن تفاخر جميع نساء العالم بسبق تشريعها وحَضَارَتها جميع شرائع العالم وحَضَارَاته إلىٰ تَقْرِيْر حقوقها

---

(١) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ، وتَفْسِيْر رُوْح المَعَانِي للآلُوْسِيّ نَقْلًا عنه في تَفْسِيْر قوله تعالىٰ: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ - البقرة: ٢٥٦.

(٢) **حَدِيْث**: إنما النساء شَقَائِق الرِّجَال.

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ، عن عَائِشَة. والبَزَّار، عن أَنَس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٥٣، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

والاعتراف بكرامتها اعترافاً إنسانياً نبيلاً لا يشوبه غرض ولا هوى، ولا يدفع إليه قسر ولا ضرورة.

«ولقد شاركت المرأة في الجِهَاد في البر والبَحْر، وحملت القِرَبَ إلىٰ الناس في الغزو، وداوت الجرحىٰ، وردت الجرحىٰ والقتلىٰ إلىٰ المَدِيْنَة»[1]، ووقفت تحرض علىٰ القتال، وتعنّف المتراجعين، ففي حَدِيْث أَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وكان رَسُوْل الله ﷺ يغزو بأُمّ سُلَيْم - أُمّ أَنَس بن مَالِك - ونسوة من الأَنْصَار معه إذا غزا، فيسقين الماء، ويداوين الجرحىٰ»، وكانت أُمّ سُلَيْم تحمل خنجراً فلم ينكر عليها الرَّسُوْل ﷺ ذٰلِكَ[2].

وقال الرَّسُوْل ﷺ مشيراً إلىٰ مكانة المرأة: «أَكْمَل المُؤْمِنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خيارهم لنسائهم»[3]، وقال ﷺ: «استوصوا بالنساء خَيْراً»[4].

---

(١) إرْشَاد السَّارِي ج٦ ص٨٣-٨٥.

(٢) **حَدِيْث**: أَنَس بن مَالِك: كان رَسُوْل الله ﷺ يغزو بأُمّ سُلَيْم في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٢ كتاب الجِهَاد والسير (المَغَازِي)، ٤٧ باب غزوة النساء مع الرِّجَال، رقم ١٨١٠، ص٨٩٩.

و**حَدِيْث**: إن أُمّ سُلَيْم كانت تحمل خنجراً. في الحَدِيْث الذي قبله، رقم ١٨٠٩.

(٣) **حَدِيْث**: أَكْمَل المُؤْمِنين إيماناً أحسنهم خلقاً... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الرضاع، ١١ باب ما جاء في حق المرأة علىٰ زوجها، رقم ١١٩٦، ج٣ ص٢٠، عن أبي هُرَيْرَة، وقال: حَدِيْث حسن صَحِيْح. وفي الباب عن عَائِشَة وابن عَبَّاس. قال الشَّيْخ شُعَيْب: الحَدِيْث صَحِيْح.

وقال السُّيُوْطِيّ في الجَامِع الصَّغِيْر ص٨٩: رواه التِّرْمِذِيّ، وابن حِبَّان في صَحِيْحه، عن أبي هُرَيْرَة. وهو صَحِيْح.

(٤) **حَدِيْث**: استوصوا بالنساء خَيْراً. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٧ كتاب النكاح، ٨٠ باب الوصاة بالنساء، رقم ٥١٨٥ و٥١٨٦، ص١١٣٩، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ونظَّم الإسْلَام العلاقات الزوجية بما ينسجم والفطرة الإنسانية، وجعل للمرأة الحرية في اخْتِيَار شَرِيْك حياتها، قال الرَّسُوْل ﷺ: «لا تُنكح الأَيِّم حتىٰ تُستأمر، ولا تُنكح البِكْر حتىٰ تُستأذن»[١].

٧- وكان لأَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ أثرها الكَبِيْر في إغناء اللُّغَة العَرَبِيَّة وصيانتها. وتزخر كتب اللُّغَة القديمة والحَدِيْثَة بالأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة، لأنها المعين الصَّافِي بعد القُرْآن الكَرِيْم. ولقد أوتي الرَّسُوْل ﷺ من البَلَاغَة والبَيَان ما لا يرقىٰ إليه إنسان، قال ﷺ: «أنا أفصح العَرَب، بيد أني من قُرَيْش ونشأت في بني سَعْد بن بَكْر»[٢]، وقد أكثر العُلَمَاء والكتَّاب والأُدَبَاء والشعراء من اقتباس الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة لفظاً ومعنى.

وقال الرَّسُوْل ﷺ: «أُعطيتُ جَوَامِع الكَلِمِ واختُصِر لي الكلام اخْتِصَاراً»[٣].

والمُسْلِمُوْن في مَشَارِق الأرض ومغاربها، يحفظون الأَحَادِيْث ويروونها كما يحفظون القُرْآن الكَرِيْم، لأنها من أُصُوْل الأَحْكَام.

قال الرَّسُوْل ﷺ: «نَضَّرَ الله امرأً سمع منا شَيئاً فَبَلَّغَهُ كما سمعه، فرُبَّ مُبَلَّغ أوعىٰ من سامع»[٤].

---

(١) **حَدِيْث**: لا تُنكح الأَيِّم حتىٰ تُستأمر... إلخ.

مُتَّفَق عليه بين البُخَارِيّ ومُسْلِم. / سُبُل السَّلَام ج٣ ص١١٨.

(٢) الفائق للزَّمَخْشَرِيّ ج١ ص١٤١.

(٣) **حَدِيْث**: أُعطيتُ جَوَامِع الكَلِمِ... إلخ.

رواه أبو يَعْلَىٰ في مُسْنَده عن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٧٥، وقال: حَدِيْث حسن.

(٤) **حَدِيْث**: نَضَّرَ الله امرأً... إلخ.

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والتِّرمِذِيّ، وابن حِبَّان في صَحِيْحه، عن ابن مَسْعُوْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٥٤، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

والمُسْلِمُوْن مكلفون بتعلم الأَحَادِيْث وحفظها والعَمَل بها، كلّ علىٰ قدر استطاعته، لأن العلم فريضة علىٰ كل مُسْلِم، ولا يتأتىٰ لمُسْلِم أن يفهم دينه بعيداً عن أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ. قال ﷺ: «اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي الذين يروون أَحَادِيْثي وسنّتي ويعلّمونها الناس»(١).

٨- لم يشهد التَّارِيْخ اجتماع القبائل العَرَبِيَّة علىٰ كلمة سواء، ولأول مرة في التَّارِيْخ، استطاع المُصْطَفَىٰ ﷺ بما أُوتيه من الحكمة والسداد، أن يؤلف بين القبائل المتناحرة والقلوب المتنافرة، ويجمع الأُمَّة العَرَبِيَّة علىٰ كلمة سواء في ظل الإيمان.

فكان علىٰ العَرَب اليوم في كل مكان أن يتأملوا كلام رَسُوْل الله ﷺ: «تركتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنّتي»(٢)، وقوله ﷺ: «إن الله تعالىٰ لا يجمع أُمَّتي علىٰ ضلالة ويد الله علىٰ الجَمَاعَة، ومن شَذَّ شَذَّ إلىٰ النار»(٣)، وقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسُنَّة الخُلَفَاء المَهْدِيِّيْن الراشدين، تمسكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذ»(٤)،

---

(١) حَدِيْث: اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي... إلخ.

رواه الطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط عن عَلِيّ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٩٦، وقال: حَدِيْث ضعيف.

(٢) حَدِيْث: تركتُ فيكم شيئين... إلخ.

أَخْرَجَهُ الحَاكِم عن أبي هُرَيْرَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٩٧.

(٣) حَدِيْث: إن الله تعالىٰ لا يجمع أُمَّتي علىٰ ضلالة... إلخ.

رواه التِّرْمِذِيّ عن ابن عُمَر. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١١٣، وقال: حَدِيْث حسن.

(٤) حَدِيْث: عليكم بسنتي... إلخ.

بهٰذَا اللفظ في:

سُنَن أبي دَاوُد: أول كتاب السنة، ٦ باب في لزوم السنة، رقم ٤٦٠٧، ج٧ ص١٦، عن العِرْبَاض بن سَارِيَة. وصححه الشَّيْخ شُعَيْب.

وبلفظ مقارب في:

وقوله ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»[1].

ولقد آن للعَرَب اليوم أن يلبوا نداء القُرْآن الكَرِيْم: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ - المُؤْمِنُوْن: ٥٢.

هٰذَا وللأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة أثرها في النواحي التربوية، والنفسية، والاقْتِصَادِيَّة، والاجتماعية، والسياسية، والعَدْل، والتكافل الاجتماعي، كما سيمر معنا في الفصل الأَخِيْر إن شاء الله تعالىٰ.

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب العلم، ١٦ باب الأخذ بالسنة...، رقم ٢٨٧٠، ج٤ ص٦١٢، عن العِرْبَاض بن سَارِيَة. قال فيه التِّرْمِذِيّ: حَدِيْث حسن صَحِيْح. وقال الشَّيْخ شُعَيْب: صَحِيْح بطرقه وشواهده.

(١) **حَدِيْث**: فمن رغب عن سنتي فليس مني. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٧ كتاب النكاح، ١ باب التَّرْغِيْب في النكاح، رقم ٥٠٦٣، ص١١١٥، عن أَنَس بن مَالِك.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٦ كتاب النكاح، ١ باب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، رقم ١٤٠١، ص٦٤٦، عن أَنَس بن مَالِك.

الفصل الأول[1]

التعريف بالحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف

وفيه ثلاثة مباحث:

المَبْحَث الأول: الحَدِيْث والسنَّة في اللُّغَة والاصْطِلَاح.

المَبْحَث الثاني: تدوين الحَدِيْث النَّبَوِيّ ومراحله.

المَبْحَث الثالث: التعريف بأهم مدونات الحَدِيْث.

(١) كتبه الأُستاذ الدكتور رشدي مُحَمَّد عليان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المَبْحَث الأول

الحَدِيْث والسنَّة في اللُّغَة والاصْطِلَاح

الحَدِيْث في اللُّغَة

للحَدِيْث في اللُّغَة معنيان:

أولهما: من التَّحْدِيْث، وهو الإخبار، وكان هٰذَا المعنىٰ معروفاً لدىٰ العَرَب قبل الإسْلَام، حيث كانوا يطلقون علىٰ أيامهم المشهورة اسم (الأَحَادِيْث)[1].

وجاء بهٰذَا المعنىٰ في عدة آيات من القُرْآن الكَرِيْم، منها:

﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ - الطُّوْر: ٣٤، و﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾ - الزُّمَر: ٢٣، و﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ - الكهف: ٦.

وعليه يكون الحَدِيْث والخبر مترادفين في اللُّغَة[2].

ثانيهما: الحَدِيْث بمعنىٰ الجديد من الأشياء، ويطلق علىٰ ما يقابل القديم[3].

الحَدِيْث في الاصْطِلَاح

يراد بالحَدِيْث في اصْطِلَاح العُلَمَاء: ما يُرْوَىٰ عن النَّبِيّ ﷺ بعد النُّبُوَّة من قوله

---

(١) لِسَان العَرَب، مادة (حدث).

(٢) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٧.

(٣) جَوَاهِر الأُصُوْل لأبي الفيض ص١٠.

وفعله وإقراره[١].

والخبر عند جُمْهُوْر المُحَدِّثِيْن مُرَادف للحَدِيْث، كما تقدم، فيطلقان علىٰ المرفوع وعلىٰ الموقوف وعلىٰ المقطوع[٢]، فيشمل ما أُضيف إلىٰ الرَّسُوْل ﷺ وإلىٰ الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن[٣].

وخصص بعضهم: الحَدِيْث بما أُضيف إلىٰ النَّبِيّ ﷺ، والخبر بما أُضيف إلىٰ غيره. ومن ثَمَّ قيل لمن يشتغل بالسُّنَّة (مُحَدِّث)، وبالتواريخ ونحوها (إخباري)[٤].

والأثر عند جُمْهُوْر المُحَدِّثِيْن مُرَادف للحَدِيْث والخبر: (يقال: أَثَرْتُ الحَدِيْثَ بمعنىٰ رَوَيْته، ويسمىٰ المُحَدِّث أَثَرِيّاً نسبة إلىٰ الأثر)[٥].

وخصص بعضهم الأثر بما أُضيف إلىٰ السَّلَف من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن[٦].

السُّنَّة في اللُّغَة

هي السِّيْرَة أو الطريقة، مَحْمُوْدَةً كانت أو مذمومة، ومنه قوله ﷺ: «من سنَّ في الإِسْلَام سنَّة حَسَنَة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أُجورهم

---

(١) مجموع الفَتَاوَىٰ لابن تَيْمِيَّة ج١ ص٦.

(٢) **المرفوع**: ما أُضيف إلىٰ الرَّسُوْل ﷺ.

الموقوف: ما أُضيف إلىٰ الصَّحَابِيّ.

المقطوع: ما أُضيف إلىٰ التَّابِعِيّ.

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٤٥-٤٦.

(٣) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ص٤.

(٤) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٨.

(٥) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ص٦.

(٦) مباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١٠-١١.

شيء، ومن سنَّ في الإسْلَام سنَّة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»[١]، يريد مَن عملها ليقتدىٰ به فيها.

وكل من ابتدأ أمراً عمل به قوم بعده، قيل: هو سُنَّة[٢].

السُّنَّة في الاصْطِلَاح

السنَّة في اصْطِلَاح المُحَدِّثِيْن: هي كل ما أُثر عن النَّبِيّ ﷺ من قول أو فعل أو تَقْرِيْر، أو صفة خُلُقِيَّة أو خَلْقِيَّة، أو سِيْرَة، سواء أكان ذٰلِكَ قبل البعثة كتحنثه في غار حِرَاء أم بعدها[٣].

والسنَّة في اصْطِلَاح الأُصُوْلِيِّيْن: هي كل ما نقل عن النَّبِيّ ﷺ غير القُرْآن من قول أو فعل أو تَقْرِيْر.

فمثال القول: ما تحدَّث به في مختلف المناسبات كقوله: «إنما الأَعْمَال بالنيات»[٤].

---

(١) لِسَان العَرَب، مادة (سُنَن).

وحَدِيْث: من سن في الإسْلَام سنة حَسَنَة... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٢٠ باب الحث علىٰ الصَّدَقَة...، رقم ٢٣١٤، ص٤٥٣، عن المُنْذِر بن جَرِيْر عن أبيه.

(٢) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص١٧.

(٣) قَوَاعِد التَّحْدِيْث للقَاسِمِيّ ص٦١ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٥٩.

(٤) **حَدِيْث**: إنما الأَعْمَال بالنيات... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١ كتاب بَدْء الوحي، ١ باب كيف كان بَدْء الوحي...، رقم ١، ص١١، عن عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وله أطراف ستة.

وقوله: «لا ضرر ولا ضرار»[١].

ومثال الفعل: ما نقله الصَّحَابَة من أفعال النَّبِيّ ﷺ كأداء الصلوات، ومناسك الحج، وآداب الصيام، وقضائه بالشَّاهد واليمين[٢].

ومثال التَّقْرِيْر: ما أقرّه النَّبِيّ ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال بسكوت منه، وعدم إنكار، أو بإظهار استحسانه وتأييده، من ذٰلِكَ: حَدِيْث أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ، قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء، فتَيَمَّمَا صَعِيْداً طيباً، فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوُضُوْء ولم يُعِد الآخر، ثم أتيا رَسُوْل الله ﷺ فذكرا ذٰلِكَ له، فقال للذي لم يعد: «أصبت السُّنَّة وأَجْزَتْكَ صَلاتُك»، وقال للذي توضأ وأعاد: «لك الأجر مرتين»[٣].

ومنه أَيضاً إقراره لاجْتِهَاد الصَّحَابَة في أمر صلاة العَصْر في غزوة بني قُرَيْظَة، فعن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبِيّ ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: لا يُصَلِّيَنَّ أحد العَصْر

وبلفظ: (إنما الأَعْمَال بالنية)، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٣ كتاب الإمارة/ الجِهَاد، ٤٥ باب قوله ﷺ: إنما الأَعْمَال بالنية، رقم ١٩٠٧، ص٩٤٣، عن عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) **حَدِيْث**: لا ضرر ولا ضرار. في:

مُسْنَد الإمَام أَحْمَد، وسُنَن ابن مَاجَة، عن ابن عَبَّاس. / سُبُل السَّلَام ج٣ ص٨٤، وفيه تَخْرِيْجه.

وهو في: سُنَن ابن مَاجَة: أبواب الأَحْكَام، ١٧ باب من بنىٰ في حقه ما يضر بجاره، رقم ٢٣٤١، ج٣ ص٤٣٢، عن ابن عَبَّاس. قال الشَّيْخ شُعَيْب: صَحِيْح لغيره.

(٢) انظر: إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٣٣ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٥٣-٥٤.

(٣) **حَدِيْث**: خرج رجلان في سفر... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: كتاب الطهارة، ١٢٣ باب المُتَيَمِّم يجد الماء...، رقم ٣٣٨، ج١ ص٢٥٣.

إلَّا في بني قُرَيْظَة، فأدرك بعضَهم العَصْرُ في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتىٰ نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرَد منا ذٰلِكَ، فذكر للنَّبِيّ ﷺ، فلم يُعَنِّف وَاحِداً منهم(١).

ففهم بعضهم هٰذَا النهي علىٰ حقيقته، فأخّرها إلىٰ ما بعد المَغْرِب، وقال: لا نصلي حتىٰ نأتيها. وفهمه بعضهم علىٰ أن المقصود حث الصَّحَابَة علىٰ الإسراع فصلاها في وقتها. وبلغ النَّبِيّ ﷺ ما فعل الفريقان، فأقرَّهما ولم ينكر علىٰ أحدهما(٢).

والسنَّة في اصْطِلَاح الفُقَهَاء: هي كل ما ثبت عن النَّبِيّ ﷺ ولم يكن من قبيل الفرض أو الواجب، فيكون مُرَادهم بها ما يشمل النوافل والمستحبات.

وسبب هٰذَا الاختلاف في التعريف الاصْطِلَاحِيّ للسنَّة راجع إلىٰ اهتمام كل فريق منهم بما يعنيه ويهمه من السُّنَّة المُشَرَّفَة.

فعُلَمَاء الحَدِيْث، إنما بحثوا عن رَسُوْل الله ﷺ الإمَام الهَادِي، الذي أخبر الله عنه أنه أُسوة وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سِيْرَة، وخلق وشَمَائِل، وأخبار وأقوال، وأفعال، سواء أثبت ذٰلِكَ حكماً شَرْعِيّاً أم لا.

وعُلَمَاء الأُصُوْل، إنما بحثوا عن رَسُوْل الله ﷺ من حيث كونه مشرعاً يبين الأَحْكَام للناس، ويضع القَوَاعِد للمجتهدين، فَعُنُوا بأقواله وتَقْرِيْرَاته التي تثبت

---

(١) حَدِيْث: لا يصلين أحد العَصْر إلَّا في بني قُرَيْظَة... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٢ كتاب الخوف (الصلاة)، ٥ باب، رقم ٩٤٦، ص٢٠٤، عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٢ كتاب الجِهَاد والسِّيَر (المَغَازِي)، ٢٣ باب من لزمه أمر...، رقم ١٧٧٠، ص٨٧٣، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) فَتْح البَارِي لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ج٨ ص٤١٢.

الأَحْكَام وتقررها.

وعُلَمَاء الفِقْه، إنما بحثوا عن رَسُوْل الله ﷺ الذي تدل أفعاله علىٰ حكم شَرْعِيّ، وهم يبحثون عن حكم الشَّرْع في أفعال العِبَاد وجوباً، أو حرمة، أو إباحة أو غير ذٰلِكَ[1].

(١) انظر: الإحْكَام للآمِدِيّ ج١ ص٢٤٧ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٣٣ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٥٤-٥٥ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص١٨.

المَبْحَث الثاني

تدوين الحَدِيْث النَّبَوِيّ ومراحله

التدوين في عهد الرَّسُوْل ﷺ

السُّنَّة هي الأصل الثاني للتشريع الإسْلَامِيّ، وهي المرتبة التالية للقُرْآن الكَرِيْم، فالقُرْآن الكَرِيْم يحوي أسس الدِّيْن ومبادئه، ولم يتعرض للتفصيلات إلَّا نادراً، وقد فَصَّلَ الرَّسُوْلُ ﷺ ما أجمله القُرْآن، فشرح للناس أُمور الدِّيْن بأقواله وأفعاله، الأمر الذي جعل سُنَّة رَسُوْل الله ﷺ ضرورة لازمة للناس في حياته ﷺ وبعد مماته، قال تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ - الأحزاب: ٢١.

وعلىٰ ذٰلِكَ فقد كان ضرورياً رِوَايَة أقواله ﷺ وأفعاله في حياته، لتعميمها بين الناس، والاستفادة منها، وقد بعث الرَّسُوْل ﷺ الوفود إلىٰ مختلف البلاد الإسْلَامِيَّة ليعلموا الناس أُمور دينهم وَفْقَ كتاب الله وسنَّة رَسُوْله ﷺ، وكُتُبُ السِّيْرَة والتَّارِيْخ حافلة بذٰلِكَ.

والقول بأن رِوَايَة أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ وتدوينها فكرة طارئة نبتت بعد وفاة الرَّسُوْل ﷺ هي فكرة خاطئة، فقد كتب بعض الصَّحَابَة من أَحَادِيْث الرَّسُوْل ﷺ، وكانوا يحفظونها عن ظهر قلب. وكان المُسْلِمُوْن يلتزمون بكل ما يقوله ويفعله ﷺ، ويتخذونه أمراً أَسَاسِيّاً واجب الاتباع، لإرْشَادهم في أُمور دينهم علىٰ مدىٰ الأيام والسنين.

ورَسُوْل الله ﷺ بُعِثَ في أُمَّة أُمِّيَّة، تعتمد في معظم أُمورها وأشعارها وأَنْسَابها ومآثرها وأيامها وقصصها علىٰ الحافظة القَوِيَّة التي وهبهم الله إياها.

واعتبار العَرَب أُمَّة أُمِّيَّة إنما جاء بسبب عدم مَعْرِفَة عامتهم القِرَاءَة والكتابة، بدليل قول الحق تبارك وتعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ - الجمعة: ٢.

وما ورد في الصَّحِيْح عن ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبيّ ﷺ أنه قال: «إنا أُمَّة أُمِّيَّة لا نكتُب ولا نحسُب، الشهر هٰكَذَا وهٰكَذَا. يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين»[١].

ولا يعني ذٰلِكَ عدم وجود من يعرف القِرَاءَة والكتابة آنذاك، بل علىٰ العكس من ذٰلِكَ كان فيهم من يحسن القِرَاءَة والكتابة، وقبل مبعث رَسُوْل الله ﷺ، حتىٰ أن بعض الأُمور الهامة كانت تدون وتكتب، وخير شَاهد لذٰلِكَ المعلقات السبع المشهورة، والمعاملات التجارية.

كما أن القُرْآن الكَرِيْم نزل باللُّغَة العَرَبِيَّة، وهٰذَا يعني وجود الحروف والكلمات العَرَبِيَّة قبل مبعثه ﷺ، وبالتالي فلا غرابة أن يوجد فيهم من يحسن القِرَاءَة والكتابة، خصوصاً وأن أول آية نزلت: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ ﴾ - العلق، ومن هنا برزت حقيقة تَعْلِيْم الله تعالىٰ للإنسان بالقلم، لأن القلم كان وما يزال أَوْسع وأعمق أدوات التَّعْلِيْم أثراً في حياة الإنسان،

(١) انظر: فَتْح البَارِي لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ج٥ ص٢٨-٢٩.

وحَدِيْث: إنا أُمَّة أُمِّيَّة لا نكتُب ولا نحسُب... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٠ كتاب الصوم، ١٣ باب قول النَّبِيّ ﷺ: لا نكتُب ولا نحسُب، رقم ١٩١٣، ص٣٩٨، عن ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٣ كتاب الصيام، ٢ باب وجوب صوم رَمَضَان لرؤية الهِلَال...، رقم ١٠٨٠، ص٤٨٥، عن ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وحين جاء الإِسْلَام ودخل كثير من الناس في دين الله، كان هناك العدد الكَبِيْر من القُرَّاء والكُتَّاب خصوصاً، وقد علمنا أن عدد كُتَّاب الوحي بلغ نيفاً وأَربَعِين كاتباً، ولا بد أن يكون هناك أشخاص غيرهم يحسنون القِرَاءَة والكتابة.

وقد شجع الإِسْلَام علىٰ تعلم كل شيء نَافِع في الدِّيْن والدنيا، وحثَّ علىٰ ذٰلِكَ، ورغَّب فيه. وأراد الرَّسُوْل ﷺ أن يَنْصَبَّ اهتمام المُسْلِمِيْن علىٰ مدارسة القُرْآن وحفظه، ولهٰذَا لم يكتف ﷺ بحفظه، وحفظ صحابته للقُرْآن في صدورهم، وإنما كان يدون كل ما ينزل عليه من القُرْآن الكَرِيْم ويسطره في الكتب، تجنباً له من كل سهو ونسيان والتباس بغيره من أقوال الرَّسُوْل ﷺ. فالتباس القُرْآن بشيء من ذٰلِكَ، خطر جسيم، يفتح باب الشك في كتاب الله لأعداء الله، فيتخذون منه ثغرة يَنْفُذون منها للطعن في كتاب الله، ليحملوا المُسْلِمِيْن علىٰ التحلل من أَحْكَامه، والإفلات من سُلْطَانه. فنهيُ الرَّسُوْل ﷺ عن تدوين الحَدِيْث في أول الأمر، كان مخافة اختلاط الحَدِيْث بالقُرْآن. لٰكِنه بعد أن اطمأن إلىٰ حفظ القُرْآن بتدوينه، وحفظ الصَّحَابَة له، وتَمْيِيْزهم له عن الحَدِيْث، ومعرفتهم به مَعْرِفَة رَافِعة للجهالة، رخص بكتابته.

فمن ذٰلِكَ النهي عن كتابة الحَدِيْث، قوله ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومَن كتب عني غير القُرْآن فليمحه»[1].

وما رواه أبو هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خرج علينا رَسُوْل الله ﷺ ونحن نكتب الأَحَادِيْث، فقال: «ما هٰذَا الذي تكتبون؟» قلنا: أَحَادِيْث نسمعها منك. قال: «كتاب غير كتاب الله؟ أتدرون؟ ما ضلَّ الأُمَم قبلكم إلَّا بما اكتتبوا من الكتاب مع كتاب الله»[2].

---

(١) حَدِيْث: لا تكتبوا عني... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥٣ كتاب الزهد والرَّقَائِق، ١٦ باب التثبت في الحَدِيْث وحكم كتابة العلم، رقم ٣٠٠٤، ص١٤٢٦، عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ.

(٢) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٣٢-٣٣.

ويمكن أن يقال: إن غَايَة ما يَدُلّ عليه الحَدِيْثَان التَّنْبِيْه إلىٰ ضرورة العِنَايَة التامة بالقُرْآن الكَرِيْم، وحيث إنه ﷺ رأىٰ الصَّحَابَة منصرفين عن كتاب الله، مُنْهَمِكِيْن في كتابة سنَّته، أراد أن ينبههم ويحذرهم من أن تشغلهم السُّنَّة عن الانشغال بالقُرْآن، وقد بيَّن لهم أن سبب هلاك مَن كان قبلهم أنهم تركوا كتاب الله واشتغلوا بغيره من الكتب، فحذَّرهم من الوقوع بمثل ما وقع فيه أُوْلٰئِكَ. وعلىٰ التَّسْلِيْم بالأخذ بظواهر الحَدِيْث فإن ذٰلِكَ النهي إنما كان خاصاً بوقت نُزُوْل القُرْآن، وكان خشية أن يلتبس القُرْآن بغيره من السُّنَّة، وحين أمن ﷺ ذٰلِكَ رخص في كتابة الأَحَادِيْث[1]. والدليل علىٰ ذٰلِكَ ما يأتي:

١- ما رُوِيَ عن رَافِع قال: قلنا: يا رَسُوْل الله، إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج»[2].

٢- عن عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جده، قال: قلت: يا رَسُوْل الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: «نعم». قلت: في الرضا والغضب؟ قال: «نعم». قال: «فإني لا أقول إلَّا حقاً»[3].

٣- حدَّث عَمْرو بن شُعَيْب أن المُغِيْرَة بن حَكِيْم حدَّثه أنه سمع أبا هُرَيْرَة يقول: «ما كان أحد أعلم بحَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ مني، إلَّا عَبْد الله بن عَمْرو، فإنه كان يكتب بيده، ويعي بقلبه، وإنما كنت أعي بقلبي»[4].

٤- عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رجل يشهد حَدِيْث النَّبِيّ ﷺ فلا يحفظه

(١) جَوَاهِر الأُصُوْل لأبي الفيض ص٧٩ وتَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٧٢-٩٢.
(٢) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٧٢ والمُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٣٦٩.
(٣) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٧٤ والمُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٣٦٤ وجَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البرّ ص٨٥.
(٤) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٨٣ والمُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٣٦٩.

فيسألني، فأحدِّثه، فشكا قلة حفظه إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ، فقال له النَّبِيّ ﷺ: «استعن علىٰ حفظك بيمينك»، يعني الكتاب[١].

٥- عن عَبْد الله بن عَمْرو قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «قيدوا العلم» قلت: يا رَسُوْل الله وما تَقْيِيْده؟ قال: «الكتاب»[٢].

وفي وصف رَسُوْل الله ﷺ الكتاب أنه قيد العلم، دليل علىٰ إباحة رسمه في الكتب، لمن خشي علىٰ نفسه دخول الوهم في حفظه، وحصول العجز عن إتْقَانه وضبطه، وقد أدّب الله تعالىٰ عِبَاده بمثل ذٰلِكَ في الدِّيْن، فقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ﴾ - البقرة: ٢٨٢.

فلما أمر الله تعالىٰ بكتابة الدَّيْن حفظاً له، واحتياطاً عليه، وإشفاقاً من دخول الريب والشك فيه، فإن كتابة العلم أقوىٰ حُجَّة من الحفظ وحده، ألا ترىٰ أن الله جلَّ وعلا جعل كتاب الشهادة فيما يتعاطاه الناس من الحقوق بينهم عوناً عند الجحود، وتَذْكِرَة عند النسيان، وجعل في عدمها عند المموهين بها أقوىٰ الحجج ببطلان ما ادعوه فيها.

فمن ذٰلِكَ أن المُشْرِكِيْن لما ادعوا بهتاناً اتخاذ الله سُبْحَانَهُ بنات من الملائكة أمر الله نَبِيَّهُ ﷺ أن يقول لهم: ﴿فَأْتُواْ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ - الصافات: ١٥٧.

٦- كما أن هناك عهود جباة الزكاة، وكتابه ﷺ لعَمْرو بن حَزْم لما بعثه إلىٰ اليَمَن[٣]. وكثير من الصحف التي تم فيها تدوين جَوَامِع كَلِمِهِ ﷺ. ومن أشهر ذٰلِكَ الصحيفة الصَّادِقَة التي كتبها عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص مما سمعه من رَسُوْل الله ﷺ[٤]، وقد

---

(١) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٦٥.

(٢) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٦٩.

(٣) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج١ ص٧١.

(٤) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٨٤.

اشتملت هٰذِهِ الصحيفة علىٰ ألف حَدِيْث كما يقول ابن الأَثِيْر[١].

هٰذِهِ ولا شك تعتبر أصدق وثيقة تَارِيْخِيَّة تثبت كتابة الحَدِيْث علىٰ عهده ﷺ.

وكذٰلِكَ الصحيفة التي دونها رَسُوْل الله ﷺ في السنة الأُوْلَىٰ للهِجْرَة، وفيها بيَّن حقوق المُهَاجِرين والأَنْصَار، واليَهُوْد وأهل المَدِيْنَة، ولفظ الكتابة صريح في مطلعها: «هٰذَا كتاب مُحَمَّد النَّبِيّ رَسُوْل الله بين المُؤْمِنِيْن والمُسْلِمِيْن من قُرَيْش وأهل يَثْرِب، ومن تبعهم ولحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أُمَّة وَاحِدَة من دون الناس»[٢].

ومما ذكرنا يتضح ما كان عليه حال كتابة أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ، وما قيل في أمر كتابتها في هُدَىٰ ما ثبت لدينا من النُّصُوْص الدالة علىٰ الترخيص في كتابتها. وفيما يأتي نعرض لبَيَان جمع هٰذِهِ الأَحَادِيْث وتدوينها أو بعضها في كتاب.

التدوين في عهد الصَّحَابَة

جمع أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ وتدوينها، أو بعضها في كتاب أو أكثر، لم يقع في عَصْر الصَّحَابَة، وقد علمت أن بعضاً منهم كانوا قد كرهوا كتابة أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ، في الوقت الذي أقدم فيه فريق منهم علىٰ كتابتها، لما فيه من مصلحة، ولإذن الرَّسُوْل ﷺ في ذٰلِكَ.

وقد امتد أثر ذٰلِكَ إلىٰ ما بعد وفاته ﷺ حيث نجد بعضاً منهم لا يحبذ كتابة الحَدِيْث، وبعضاً آخر يكتب الحَدِيْث ويرغب فيه.

فأبو بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣] يعزم علىٰ كتابة السنة، ويكتب خمسمائة حَدِيْث، ثم يحرقها بعد ذٰلِكَ، خشية أن يشتغل الناس بهٰذَا عن كتاب الله تبارك وتعالىٰ.

---

(١) أُسْد الغَابَة في تَمْيِيْز الصَّحَابَة لابن الأَثِيْر ج٣ ص٢٣٣.

(٢) الوثائق السياسية في العهد النَّبَوِيّ لمُحَمَّد حميد الله رقم ١.

(٣) انظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ ج١ ص٥.

وعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يفكر في جمع السُّنَّة، ثم لا يلبث أن يعدل عن ذٰلِكَ. وفي رِوَايَة عن مَالِك بن أَنَس: أن عُمَر قال عندما عدل عن كتابة السُّنَّة: «لا كتاب مع كتاب الله»[1].

وكان خوف عُمَر من إقدامه علىٰ كتابة السُّنَّة أن ينكبَّ المُسْلِمُوْن علىٰ دراسة غير القُرْآن، ويهملوا كتاب الله عَزَّ وجَلَّ، ولذٰلِكَ منع عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الناس من أن يتخذوا كتاباً مع كتاب الله. وقد خطب في الناس ذات مرة فقال: «أيها الناس، أنه قد بَلغَنِي أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إلىٰ الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلَّا أتاني به، فأرىٰ فيه رأيي. فظن الناس أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها علىٰ أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار»[2]. كما أنه كتب إلىٰ الأَمْصَار: «من كان عنده منها شيء فليمحه»[3].

وفي هٰذَا دلالة علىٰ خشية عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ينصرفوا عن كتاب الله، أو أن يضاهىٰ به كتاب غيره، ولذا أبىٰ أن يبقىٰ رأيه مكتوباً ويصر علىٰ محوه بنفسه. فعندما طُعن، وأحس دنو أجله، نادىٰ ابنه عَبْد الله قائلاً: «يا عَبْد الله بن عُمَر، ناولني الكتب، فلو أراد الله أن يمضي ما فيه أمضاه. فقال له ابن عُمَر: أنا أكفيك محوها. فقال: لا والله، لا يمحوها أحد غيري»[4] فمحاها عُمَر بيده.

وخطب عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الناس قائلاً: «اعزم علىٰ كل من كان عنده كتاب إلَّا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أَحَادِيْث علمائهم وتركوا كتاب ربهم»[5].

---

(1) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج1 ص64 وتَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص50.

(2) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص57.

(3) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج1 ص65.

(4) الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ لابن سَعْد، القسم الثاني ج3 ص247.

(5) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج1 ص63.

هٰذِهِ خُلَاصَة ما ذهب إليه بعض الصَّحَابَة من كراهة كتابة الأَحَادِيْث. وفي ذٰلِكَ يقول الخَطِيْب البَغْدَادِيّ: «إن كراهة الكتاب في الصدر الأول، إنما هي لئلا يضاهىٰ بكتاب الله تعالىٰ غيره، أو يشتغل عن القُرْآن بسواه، ونهىٰ عن الكتب القديمة أن تتخذ، لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصَحِيْحها من فاسدها، مع أن القُرْآن كفىٰ منها، وصار مُهَيْمِناً عليها، ونهىٰ عن كتب العلم في صدر الإِسْلَام، وجدتُه لقلة الفُقَهَاء في ذٰلِكَ الوقت، والمُمَيِّزِيْن بين الوحي، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فَقِهُوا في الدِّيْن، ولا جالسوا العُلَمَاء العَارِفِيْن، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقُرْآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرَّحْمٰن»[1]. ويضاف إلىٰ ذٰلِكَ ورع الصَّحَابَة وخشيتهم من أن يكون ما يقيدونه غير ما سمعوه من الرَّسُوْل ﷺ.

ونتيجة لذٰلِكَ فقد حظي القُرْآن الكَرِيْم بنصيب كَبِيْر من العِنَايَة حيث حفظ في الصدور ودوِّن في السطور، وجمع في عهد أبي بَكْر، ونُسخ في عهد عُثْمَان، وبُعث به إلىٰ الآفاق، ليضمن الصَّحَابَة الكرام حفظ المصدر التشريعي الأول من أن تشوبه شائبة، ثم حافظوا علىٰ السُّنَّة بدراستها، ومذاكَرتها، وكتابتها أَحيَاناً، وذٰلِكَ بعد زوال مَانِع الكراهة، فمحاولة عُمَر جمع السُّنَّة وتدوينها تدل علىٰ اقتناعه بجواز كتابة الحَدِيْث، وهٰذَا ما انتهىٰ إليه أمر رَسُوْل الله ﷺ بعد النهي عن الكتابة، ولو كان عند عُمَر شك في جواز الكتابة، ما همَّ بأن يفعل ما منعه رَسُوْل الله ﷺ، فإحجام عُمَر إذن لم يكن لكراهة الكتابة، بل لمَانِع يقتضي التريث في التدوين والجمع لمصلحة أخطر وأَعْظَم، ولذٰلِكَ كان يكتب بنفسه لمن يأمن عليه اللبس، فيُرْوَىٰ عن عَمْرو بن أبي سُفْيَان من أنه سمع عُمَر بن الخَطَّاب يقول: «قيدوا العلم بالكتاب»[2].

ثم إن بعض الصَّحَابَة، بل أكثرهم، قد أجازوا الكتابة، وكتب بعضهم بيده، فعَلِيّ

---

(١) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٥٧.

(٢) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٨٨ وجَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج١ ص٧٢.

رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يحض علىٰ طلب العلم وكتابته حيث يقول: «من يشتري مني علماً بدرهم؟»، قال أبو خَيْثَمَة: «يعني صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم»[١].

وقال الحسن بن عَلِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لبنيه وبني أخيه: «تَعَلَّمُوا تَعْلَمُوا، فإنكم صغار قوم اليوم، تكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب»، وفي رِوَايَة: «فليكتبه، وليضعه في بيته»[٢].

وقالت أُمُّ المُؤْمِنِيْن عَائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا لعُرْوَة بن الزُّبَيْر - ابن أُخْتها -: «يا بني، بَلغَنِي أنك تكتب عني الحَدِيْث، ثم تعود فتكتبه، فقال لها: أسمعه منك علىٰ شيء، ثم أعود فأسمعه علىٰ غيره، فقالت: هل تسمع في المعنىٰ خلافاً؟ قال: لا، قالت: لا بأس بذٰلِكَ»[٣]. فلو كرهت عَائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا الكتابة لمنعته ونهته.

ورَوَىٰ عَمْرو بن أُمَيَّة الضَّمْرِيّ، أنه رأىٰ كتباً كثيرة عند أبي هُرَيْرَة[٤].

وكَتَبَ مُعَاوِيَة بن أبي سُفْيَان إلىٰ المُغِيْرَة بن شُعْبَة: «اكتب لي بشيء سمعته من رَسُوْل الله ﷺ، فكتب المُغِيْرَة إليه: أنه ﷺ كان ينهىٰ عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[٥].

وبعد، فتلك آثار متعاضدة، وهي قليل من كثير، وكلها تدل علىٰ أن الصَّحَابَة الكرام قد أباحوا الكتابة، وكتبوا الحَدِيْث لأنفسهم، وكتب طُلَّابهم بين أيديهم، وأصبحوا يتواصون بكتابة الحَدِيْث وحفظه.

---

(١) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٩٠.

(٢) تَقْيِيْد العلم للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٩١.

(٣) الكِفَايَة في علم الرِّوَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٢٠٥.

(٤) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج١ ص٧٢.

(٥) مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص١٠٠.

التدوين في عهد التَّابِعِيْن وما بعدهم

علمنا فيما سبق أن بَدْء كتابة الأَحَادِيْث قد وقع في حياة الرَّسُوْل ﷺ، إلَّا أن المشتغلين به لم يكونوا سواء في مقدار اهتمامهم، ولا استعدادهم لذٰلِكَ، فقد شغلهم كسب معاشهم، ووقع علىٰ عاتق أكثرهم مهمة الدفاع عن كيان المُسْلِمِيْن، أمام عدو يفوقهم عدة وعدداً، علىٰ حين كان هناك من لا يهتم بشيء سوىٰ ما وقف نفسه عليه من مصاحبة الرَّسُوْل ﷺ وحفظ ما يقوله، وتسجيل ما يفعله، وأما بعد وفاة الرَّسُوْل ﷺ فقد كان الصَّحَابَة يرجعون في كل مَسْأَلَة إلىٰ القُرْآن الكَرِيْم، وإلىٰ أَحْكَام الرَّسُوْل وأَحَادِيْثه، وبذٰلِكَ ظهرت أهمية أَحَادِيْث رَسُوْل الله وسنته، فأدىٰ ذٰلِكَ إلىٰ انتشار الحَدِيْث وتداوله بين مختلف الناس بعد أن كان في حوزة أشخاص مَعْدُوْدِيْن.

ولما كثرت الفتوحات، وازداد عدد المُسْلِمِيْن، وخطوا خطوات وَاسِعَة في طريق المَدَنِيَّة، وتشعبت حاجاتهم، والعلاقة فيما بينهم، اقتضىٰ الأمر إظهار مجموعة من الأَحْكَام كانت خافية علىٰ الناس أو علىٰ كثير منهم، وكانت بعض الأَحَادِيْث في حوزة أفراد قليلين، وكانت هٰذِهِ الأَحْكَام وهٰذِهِ الأَحَادِيْث صَحِيْحَة وثَابِتَة بأسانيد قَوِيَّة، وأَدِلَّة قاطعة لا يتسرب إليها الشك، وقد دخل في الإِسْلَام بعد وفاة النَّبِيّ ﷺ خَلْقٌ كثير لم يحظوا بمشَاهدته ﷺ، ولٰكِنهم لمسوا آثاره وآثار تعاليمه، مما جعلهم ينهجون نهجه، ويقتفون أثره، فبحثوا عما قاله الرَّسُوْل، وأخذوا في جمعه وحفظه وتدوينه، وكان من البديهي أن يبحث الداخل في دين الإِسْلَام عن كل ما هو متعلق بهٰذَا الدِّيْن السَّامِي، وبهٰذَا الرَّسُوْل العَظِيْم، ومن هنا انتشرت كتابة الحَدِيْث، لا سِيَّمَا وأن الكتابة قد انتشرت في ذٰلِكَ الوقت، وتوفرت أدواتها.

ومما تجدر الإشارة إليه والتَّنْبِيْه عليه أن الكتابة لم تكن دليلاً علىٰ صحة الحَدِيْث، وإنما كانت صحته تستند إلىٰ صحة السَّنَد والمتن معاً الذي رُوِيَ به الحَدِيْث، وكانت الكتابة ضرورية لتساعد الذَّاكِرَة علىٰ حفظه وحفظ أسانيده العديدة، كما وأنه لم يخش علىٰ القُرْآن في هٰذِهِ المَرْحَلَة من اختلاط الحَدِيْث به، وانتشرت الكتب، وفي ذٰلِكَ

يقول ابن شِهَاب الزُّهْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٤هـ: «أمرنا عُمَر بن عَبْد العَزِيْز بجمع السُّنَن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلىٰ كل أرض له عليها سُلْطَان دفتراً»[١]. وعلىٰ هٰذَا يحمل ما قاله المؤرخون: أول من دوَّن العِلْمَ ابنُ شِهَاب الزُّهْرِيّ، وكان ابن شِهَاب يقول: «لم يدون هٰذَا العلم أحد قبل تدويني»[٢].

وقد اعتبر عُلَمَاء الحَدِيْث تدوين عُمَر بن عَبْد العَزِيْز هٰذَا أول تدوين رسمي للحَدِيْث[٣].

أما تَقْيِيْد الحَدِيْث وحفظه في الصحف والرقاع والعظام، فقد مر أن الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قد مارسوه في عهده ﷺ. ولم ينقطع تدوين الحَدِيْث بعد وفاته ﷺ، بل بقي جنباً إلىٰ جنب مع الحفظ، حتىٰ هيأ الله للحَدِيْث من يودعه المدونات الكُبْرَىٰ، فظهرت مدونات حَدِيْثِيَّة مُخْتَلِفَة علىٰ يد أبناء النصف الأول من القرن الثاني الهِجْرِيّ، وقد ظهرت تلك المُصَنَّفَات والكتب في أوقات متقاربة، وفي مناطق مُخْتَلِفَة من الدولة الإِسْلَامِيَّة، فبعد أن كان أهلُ الحَدِيْث يجمعون الأَحَادِيْث المُخْتَلِفَة في الصحف والكراريس أصبحوا يرتبون الأَحَادِيْث علىٰ الأبواب، وكانت هٰذِهِ المُصَنَّفَات تشتمل علىٰ السُّنَن وما يتعلق بها، وكان بعضها يسمىٰ مصنفاً، وبعضها يسمىٰ جَامِعاً، أو مجموعاً أو غير ذٰلِكَ. وكان معظم هٰذِهِ المُصَنَّفَات والمجاميع تضم الحَدِيْث الشَّرِيْف وفَتَاوَىٰ الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن، كما يتجلىٰ بعض هٰذَا في مُوَطَّأ الإِمَام مَالِك بن أَنَس، ثم رأىٰ بعضهم أن تفرد أَحَادِيْث الرَّسُوْل ﷺ في مؤلفات خاصة، فألفت المَسَانِيْد، وهي كتب تضم أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ بأسانيدها خالية من فَتَاوَىٰ الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن، فجمع فيها أَحَادِيْث كل صَحَابِيّ تحت اسم مُسْنَد فُلَان، ومُسْنَد فُلَان، وهٰكَذَا.

---

(١) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج١ ص٧٦.

(٢) الرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة للكَتَّانِيّ ص٤.

(٣) **المقصود بالتدوين**: جمع الأَحَادِيْث المكتوبة بالصحف والرقاع... والمحفوظة في الصدور، وكان ذٰلِكَ في نِهَايَة القرن الأول وبِدَايَة القرن الثاني للهِجْرَة.

وأول من ألف المَسَانِيْد أبو دَاوُد سُلَيْمَان بن الجارود الطَّيَالِسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٤هـ[1]، وتبعه بعض من عاصره من أتباع التَّابِعِيْن وأتباعهم، فصنف أَسَد بن مُوسَىٰ الأُمَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢١٢هـ، وهو أول من صنف المُسْنَد بمِصْر، وعُبَيْد الله بن مُوسَىٰ العَبْسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢١٣هـ، ويَحْيَىٰ بن عَبْد الحميد الحِمَّانِيّ الكُوْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٢٨هـ، قال ابن عَدِيّ: هو أول من صنف المُسْنَد بالكُوْفَة، وغير ذٰلِكَ ممن نحا نحوهم، وممن اقتفىٰ آثارهم الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ، وإسْحَاق بن رَاهَوَيْه، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٨هـ، وعُثْمَان بن أبي شَيْبَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٩هـ[2]، ويعتبر مُسْنَد أَحْمَد وهو من أتباع التَّابِعِيْن أَوْفَىٰ تلك المَسَانِيْد وأَوْسعها.

جمع هٰؤُلَاءِ وغيرهم كَثِيراً من الأَحَادِيْث ودونوها بأسانيدها، واجتنبوا الأَحَادِيْث الموضوعة، وذكروا طرقاً كثيرة لكل حَدِيْث، يَتَمَكَّن بها أهل العلم من مَعْرِفَة الصَّحِيْح من الضعيف، والقَوِيّ من المعلول، مما لم يتيسر لكل طَالِب علم.

فرأىٰ بعض الأَئِمَّة أن يصنفوا في الحَدِيْث الصَّحِيْح فقط، فصنفوا كتبهم علىٰ الأبواب، واقتصروا فيها علىٰ الحَدِيْث الصَّحِيْح، ثم ظهرت الكتب الستة في هٰذَا العَصْر، عَصْر أتباع أتباع التَّابِعِيْن.

وكان أول من صنف ذٰلِكَ الإمَام البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ، ثم تلاه الإمَام مُسْلِم، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ، وأبو دَاوُد السِّجِسْتَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ، وأبو عِيسَىٰ التِّرْمِذِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٩هـ، وأَحْمَد بن شُعَيْب النَّسَائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٣هـ، وابن مَاجه القَزْوِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٣هـ، وقد خدمت هٰذِهِ الكتب بالشَّرْح والتَّهْذِيْب والاخْتِصَار، والاسْتِخْرَاج عليها من قبل العُلَمَاء الذين جاؤوا بعدهم. وفي المَبْحَث الآتي نُعرِّف بأهم مدونات الحَدِيْث.

---

(١) الرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة للكَتَّانِيّ ص٤٦.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ص٤٠.

المَبْحَث الثالث

تعريف بأهم مدونات الحَدِيْث

١- الجَامِع الصَّحِيْح للبُخَارِيّ

تعريف بالإمَام البُخَارِيّ:

هو أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل، بن إبْرَاهِيْم، بن المُغِيْرَة، بن بَرْدِزْبَه الجُعْفِيّ. ولد يوم الجمعة ثالث عشر من شَوَّال سنة ١٩٤هـ، الموافق ٢١ يوليو (تموز) من سنة ٨١٠م، في مَدِيْنَة بُخَارَىٰ[١]. أخذ يحفظ الحَدِيْث وهو دون العاشرة من عُمْره، وقد حفظ تصانيف بعض الأَئِمَّة وهو صَغِيْر، وسمع من شُيُوْخ بلده، ولما بلغ السادسة عشرة من عُمْره حج مَكَّة، وسمع أشهر شُيُوْخ الحَدِيْث فيها وفي المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، ثم رحل إلىٰ مِصْر وبَغْدَاد والبَصْرَة والكُوْفَة والشَّام وعَسْقَلَان، طلباً للعلم، فكتب عن أكثر من ألف شخص، وحفظ مائة ألف حَدِيْث صَحِيْح، وكان علىٰ جانب كَبِيْر من الذكاء والفطنة، وقد شَهِدَ له العُلَمَاء بعُلُوّ منزلته، وعَظِيْم قدره، وتناقل الناس أخباره، وذاع صيته، وسبقته سمعته إلىٰ كثير من البلاد.

خرج البُخَارِيّ في آخر حياته إلىٰ قَرْيَة «خَرْتَنْك»[٢]، ووافته منيته في الثلاثين من رَمَضَان سنة ٢٥٦هـ، الموافق ٣١ أغسطس (آب) سنة ٨٧٠م، ودفن فيها.

---

(١) دائرة المَعَارِف الإسْلَامِيَّة ج٣ ص٤١٩ ومُقَدِّمَة صَحِيْح البُخَارِيّ ص٨.

(٢) إحدىٰ قرىٰ سَمَرْقَنْد، وتبعد عنها عشرة كيلومترات تَقْرِيْباً.

التعريف بالجَامِع الصَّحِيْح:

ترك البُخَارِيّ نحواً من عشرين مؤلفاً في الحَدِيْث وعُلُوْمه ورِجَاله، وفي غيره من عُلُوْم الإسْلَام، أشهرها «الجَامِع الصَّحِيْح المُسْنَد» المعروف بصَحِيْح البُخَارِيّ، وهو يعتبر أول كتاب صنف في الحَدِيْث الصَّحِيْح فقط، وقد جمع فيه البُخَارِيّ (٩٠٨٢) حَدِيْثاً، بما فيه من مكرر، اختارها كما رُوِيَ عنه «من زهاء ستمائة ألف حَدِيْث في ست عشرة سنة»[١]، وقد أظهر في اخْتِيَاره للأَحَادِيْث براعة فائقة، ومحصها تمحيصاً دقيقاً.

كما أنه كان عَظِيْم الأمانة في إيراد المتن، وبذل جهداً لا يبارىٰ في الوُصُوْل إلىٰ أضبط ما يمكن الوُصُوْل إليه، ولم يتردد في تَفْسِيْر المُرَاد من بعض الروايات بتَعْلِيْقَات موجزة متميزة عن النُّصُوْص، وكانت نُصُوْص الجَامِع الصَّحِيْح منذ أول الأمر محل عِنَايَة كَبِيْرَة، فتناولها العُلَمَاء بالشَّرْح والتَّعْلِيْق، حتىٰ بلغت شروح الصَّحِيْح اثنين وثَمَانِين شرحاً[٢]، وأهمها:

١- فَتْح البَارِي في شرح صَحِيْح البُخَارِيّ، لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

٢- عُمْدَة القَارِي في شرح صَحِيْح البُخَارِيّ، للعَيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.

٣- إرْشَاد السَّارِي في شرح صَحِيْح البُخَارِيّ، للقَسْطَلَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

شرط البُخَارِيّ في صَحِيْحه:

اختار البُخَارِيّ رواته ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والإتْقَان، ولم يكتف بأن

---

(١) مُقَدِّمَة صَحِيْح البُخَارِيّ ص٨.

(٢) مباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١١٨.

يعاصر الـرَّاوِي من يَرْوِي عنه، بل أوجب ثُبُوْت لقائه ولو مرة وَاحِدَة، ومن هنا قال العُلَمَاء: للبُخَارِيّ شرطان: شرط المعاصرة، وشرط اللقاء[١].

لذا وصف الأَئِمَّة الأَعْلَام صَحِيْح البُخَارِيّ قديماً وحَدِيْثاً بأنه أصح الكتب المصنفة في الحَدِيْث، بل إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالىٰ، وأجمع الأَئِمَّة من أهل الحَدِيْث علىٰ أن جميع ما فيه من المُتَّصِل المرفوع صَحِيْح، وتلقت الأُمَّة صَحِيْح البُخَارِيّ بالقبول، فعكف الناس علىٰ دراسته وحفظه.

وكما استقرأ العُلَمَاء شرط البُخَارِيّ من مَنْهَجه، استنبطوه من اسم كتابه، فقد سماه «الجَامِع الصَّحِيْح المُسْنَد المُخْتَصر من أُمور رَسُوْل الله ﷺ وسُنَنه وأيامه».

فعُلِم من قوله: «الجَامِع» أنه يجمع الأَحْكَام والفَضَائِل والأخبار عن الأُمور الماضية والآتية والآداب... وغير ذٰلِكَ.

ومن قوله: «الصَّحِيْح» أنه احترز عن إدخال الضعيف في كتابه، وقد صح عنه أنه قال: «ما أدخلت في الجَامِع إلَّا ما صح».

ومن قوله: «المُسْنَد» أن مقصوده الأصلي تَخْرِيْج الأَحَادِيْث المُتَّصِل إسنادها بالصَّحَابَة إلىٰ الرَّسُوْل ﷺ من قول، أو فعل، أو تَقْرِيْر[٢].

٢- صَحِيْح مُسْلِم

تعريف بالإمَام مُسْلِم:

هو: أبو الحُسَيْن مُسْلِم بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشَيْرِيّ[٣] النَّيْسَابُوْرِيّ، ولد سنة

(١) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣١٢-٣١٣.
(٢) المصدر السَّابِق.
(٣) **القُشَيْرِيّ**: نسبة إلىٰ بني قُشَيْر، إحدىٰ القبائل العَرَبِيَّة.

٢٠٤هـ، وقيل سنة ٢٠٦هـ، وطلب العلم صَغِيْراً، وتَفَقَّهَ علىٰ شُيُوْخ بلده، ثم رحل في طلب العلم، فدخل بَغْدَاد مراراً، ولقي كَثيراً من أَئِمَّة الحَدِيْث وحُفَّاظه أثناء رحلاته إلىٰ الحِجَاز والعِرَاق والشَّام ومِصْر وغيرها، وقد بلغ الإمَام مُسْلِم منزلة رفيعة في العلم، ويعتبر أحد أَعْلَام علم الحَدِيْث وكبار المُبَرِّزِيْن فيه، وأهل الحفظ والإتْقَان، والرحالين في طلبه، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف، والمرجوع إلىٰ كتابه، والمعتمد عليه في كل الأزمان.

سمع الحَدِيْث من كبار أَئِمَّة عَصْره، منهم: يَحْيَىٰ بن يَحْيَىٰ، وإسْحَاق بن رَاهَوَيْه، ومُحَمَّد بن مِهْرَان، وأَحْمَد بن حَنْبَل، وعَبْد الله بن مسلمة، وسَعِيْد بن مَنْصُوْر، وعَمْرو بن سَوَّاد، وحَرْمَلَة بن يَحْيَىٰ.

ورَوَىٰ عنه جَمَاعَة من أَئِمَّة عَصْره وحُفَّاظه، منهم: الإمَام التِّرْمِذِيّ، وابن خُزَيْمَة، وأبو حَاتِم الرَّازِيّ، ومُوسَىٰ بن هَارُوْن.

توفي في نَيْسَابُوْر في ٢٥ من رَجَب سنة ٢٦١هـ.

التعريف بصَحِيْح مُسْلِم:

صنف الإمَام مُسْلِم في علم الحَدِيْث كتباً كثيرة، أشهرها الكتاب الموسوم بـ«صَحِيْح مُسْلِم»، وقد صنفه من ثلاثمائة ألف حَدِيْث، واستغرق في تَهْذِيْبه وتَنْقِيْحه حوالي خمس عشرة سنة، وجُمْلَة أَحَادِيْث «صَحِيْح مُسْلِم» دون المكررات (٣٠٣٠) حَدِيْثاً، ويبلغ مجموع ما فيه من طرق الأَحَادِيْث المُخْتَلِفَة نحو عشرة آلاف حَدِيْث، ومن أنعم النَّظَر في هٰذَا الكتاب، واطلع علىٰ ما أودعه في إسناده، وتَرْتِيْبه، وحسن تنظيمه، وبَدِيْع طريقته، من نفائس التَّحْقِيْق، وجَوَاهِر التدقيق، وأنواع الورع والتحري في الروايات وتَلْخِيْص الطرق واخْتِصَارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذٰلِكَ مما فيه من المَحَاسِن واللطائف، علم أنه إمَام قَلَّ مَن يساويه، بل يدانيه، من أهل دهره، قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ - المائدة: ٥٤،

والحديد: ٢١، والجمعة: ٤[١].

شرط مُسْلِم في صَحِيْحه:

أخرج مُسْلِم صَحِيْحه من كل ما توفرت فيه شروط الصحة من اتصال السَّنَد بنقل العَدْل الضابط عن العَدْل الضابط من أوله إلىٰ منتهاه من غير شُذُوْذ ولا عِلَّة. ولم يشترط الإمَام مُسْلِم ما اشترطه الإمَام البُخَارِيّ في صَحِيْحه، بل اكتفىٰ بمعاصرة الرَّاوِي لمن يَرْوِي عنه[٢].

موازنة بين الصَّحِيْحَيْن

بذل الشَّيْخَان البُخَارِيّ ومُسْلِم ما في وسعهما في تصنيف صَحِيْحهما تصنيفاً عِلْمِيّاً دقيقاً، يقوم علىٰ شروط الصحة التي لا يختلف فيها أَئِمَّة هٰذَا العلم، فتلقتهما الأُمَّة بالقبول، وأجمع أهل العلم علىٰ أنهما أصح كتابين بعد القُرْآن الكَرِيْم.

ومما لا شك فيه أن لكل من الصَّحِيْحَيْن ميزات خاصة به، فقد ترجم البُخَارِيّ لأبواب كتابه بنفسه، وكرر بعض الأَحَادِيْث في مواضع مُخْتَلِفَة لفَوَائِد رآها، وقَطَّعَ بعض الأَحَادِيْث، وجعلها في مواضع عدة، لبَيَان حكم أو زِيَادَة فائدة، أو توكيد اتصال سند وغير ذٰلِكَ، بينما لم يعمد مُسْلِم إلىٰ ذٰلِكَ بل رتب أَحَادِيْثه بطريقة خاصة، فجعل كل طائفة من الأَحَادِيْث المتعلقة بموضوع وَاحِد متلاحقة متتابعة من غير أن يفردها بعُنْوَان يضعه لها بنفسه، وقد بوب له صَحِيْحه ووضع له عناوينه الإمَام النَّوَوِيّ فيما بعد، فأصبح الانتفاع به أيسر[٣].

---

(١) انظر: دائرة مَعَارِف القرن العشرين ج٥ ص٢٩٢، ومُقَدِّمَة صَحِيْح مُسْلِم.

(٢) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣١٦.

(٣) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣١٧ ومباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١٢٠-١٢١.

٣- سُنَن أبي دَاوُد

التعريف بأبي دَاوُد:

هو سُلَيْمَان بن الأَشْعَث، بن إسْحَاق الأَزْدِيّ السِّجِسْتَانِيّ، ولد سنة ٢٠٢هـ=٨١٧م، وتوفي في ١٦ شَوَّال من سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

قام في حداثته برحلات طَوِيْلَة لجمع أَحَادِيْث النَّبِيّ ﷺ، ودرس في بَغْدَاد علىٰ الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، ثم رحل إلىٰ الحِجَاز والشَّام ومِصْر والجزيرة وخُرَاسَان، ولقي كَثيراً من الأَئِمَّة الحُفَّاظ فسمع منهم، ثم عاد إلىٰ بَغْدَاد سنة ٢٧٢هـ، فدعاه أَمِيْر البَصْرَة إلىٰ الإقامة في البَصْرَة، فاستقر فيها إلىٰ أن وافته منيته، وكان يأتيه طُلَّاب الحَدِيْث من كل حَدَبٍ وصَوْبٍ، وكان من العُلَمَاء العَامِلِيْن[١].

التعريف بسُنَن أبي دَاوُد:

ترك أبو دَاوُد مُصَنَّفَات كثيرة في الحَدِيْث خاصة، وفي بعض عُلُوْم الشَّرِيْعَة بوجه عام. وتبلغ مؤلفاته اثني عشر مؤلفاً، وأشهرها كتاب السُّنَن. وقد صنف أبو دَاوُد سُنَنه علىٰ أبواب الفِقْه، واقتصر فيها علىٰ السُّنَن والأَحْكَام، فلم يذكر في كتابه القصص والمَوَاعِظ والأخبار والزهد وفَضَائِل الأَعْمَال وغيرها.

وعدد أَحَادِيْث السُّنَن (٥٢٧٤) حَدِيْثاً، منها (٤٧٤) مكررة[٢].

ويقول أبو دَاوُد: ذكرت الصَّحِيْح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته. ويقول في موضع آخر: وليس في كتاب السُّنَن الذي صنفته عن رجل متروك

(١) دائرة المَعَارِف الإِسْلَامِيَّة ج١ ص٣٣٨.

(٢) سُنَن أبي دَاوُد، تَحْقِيْق الأُستاذ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد.

الحَدِيْث شيء، وإذا كان فيه حَدِيْث مُنْكر، بَيَّنَت أنه مُنْكَر[١].

وبهٰذَا يتبين مَنْهَج الكتاب، فقد أخرج أبو دَاوُد في كتابه الصَّحِيْح وما دونه، وبيَّن ما فيه من وهن شديد، وأنه لم يتعرض للمَسَائِل التَّارِيْخِيَّة والخلقية والاعْتِقَادِيَّة ولم يتضمن إلَّا الأَحَادِيْث المتعلقة بالأَحْكَام بنوع خاص، فموضوعه يكاد يكون مقصوراً علىٰ المَسَائِل الفِقْهِيَّة. ولكتاب السُّنَن خصائص أُخرىٰ تميزه عن كتب الحَدِيْث التي كتبت قبله كصَحِيْحَي البُخَارِيّ ومُسْلِم.

منها: أنه كان أقل صرامة في نقد الأسانيد، لأنه يعتقد أن كل رَاوِيَة جدير بأن تصدّق روايته طالما كانت هٰذِهِ الرِّوَايَة لم يطعن فيها من قبل.

وأَيضاً، فإن أبا دَاوُد كَثيراً ما يعقب علىٰ نص الحَدِيْث الذي يَرْوِيه بنظرة شخصية عن قيمة ذٰلِكَ الحَدِيْث، ويمكن اعتبار هٰذِهِ الملاحظات أول أثر لهٰذَا اللون من نقد الحَدِيْث الذي تطور في العصور اللاحقة من تلقاء نفسه.

٤- سُنَن التِّرْمِذِيّ

التعريف بالتِّرْمِذِيّ:

هو مُحَمَّد بن عِيسَىٰ، بن سَوْرَة التِّرْمِذِيّ[٢]، ولد في تِرْمِذ، وطلب العلم صَغِيْراً، ورحل في سَبِيْل ذٰلِكَ إلىٰ العِرَاق والحِجَاز وخُرَاسَان وغيرها. ولقي كبار أَئِمَّة الحَدِيْث وشُيُوْخه وسمع منهم، ورَوَىٰ عنهم، ومن أشهرهم البُخَارِيّ، ومُسْلِم، وأبو

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٣ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ ج١ ص٥٩٢.

(٢) التِّرْمِذِيّ: نسبة إلىٰ تِرْمِذ وهي علىٰ المجرىٰ الأعلىٰ لنهر جَيْحُوْن علىٰ مَسِيْرَة ثلاثين كيلو متراً من بَلْخ تَقْرِيْباً، وعلىٰ خط عرض (٣٧) شمالاً تَقْرِيْباً، وخط طول (٦٧) شرقي جرينتش. / دائرة المَعَارِف الإِسْلَامِيَّة ج٥ ص٢٢٨.

دَاوُد. وكان التِّرْمِذِيّ من أَئِمَّة الحُفَّاظ الذين اشتهروا بالضبط والإتْقَان، وقد شَهِدَ له معاصروه بسرعة حفظه، وكان علىٰ جانب عَظِيْم من الزهد والورع.

توفي بتِرْمِذ ليلة الاثنين ١٣ رَجَب، سنة ٢٧٩هـ[١].

التعريف بسُنَن التِّرْمِذِيّ:

ترك التِّرْمِذِيّ مؤلفات عدة في الحَدِيْث وغيره، ومن أشهر مُصَنَّفَاته في الحَدِيْث: كتابه الجَامِع، والذي اشتهر بسُنَن التِّرْمِذِيّ أو جَامِع التِّرْمِذِيّ.

أورد التِّرْمِذِيّ في كتابه الصَّحِيْح والحسن والضعيف والغَرِيْب والمُعَلَّل، وكشف عن علته، كما ذكر المُنْكر وبيَّن وجه النكارة فيه، وهو في كل هٰذَا يبيِّن درجة ما يُخَرِّجُهُ، فليس في صنيعه ما يوهن كتابه.

وقد جمع التِّرْمِذِيّ الفِقْه إلىٰ جانب علمه بالحَدِيْث وعلله ورِجَاله وعُلُوْمه، وكل هٰذَا واضح في الجَامِع[٢].

ويعتبر الجَامِع مثالاً جيداً للتَّطْبِيْق العَمَلِيّ الذي كان يقوم به المُحَدِّثُوْن من أجل مَعْرِفَة الصَّحِيْح، والحسن والضعيف، والكشف عن علل الأَحَادِيْث، واستنباط الأَحْكَام حيناً، ومَعْرِفَة الثقات من المتروكين أَحيَاناً.

وبهٰذَا جمع هٰذَا الكتاب فَوَائِد كثيرة، قلما نجد معظمها في الكتب الأُخرىٰ التي استغنت عن أكثر ذٰلِكَ بالتزامها تَخْرِيْج الصَّحِيْح فقط.

كما أن الجَامِع حفظ لنا كَثيراً من اصْطِلَاحَات المُحَدِّثِيْن في أَحْكَامهم علىٰ الرُّوَاة والروايات مما يَزِيْدنا ثِقَة بقدم هٰذِهِ المُصْطَلَحَات ورسوّ قَوَاعِد عُلُوْم الحَدِيْث

---

(١) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٥٠٨.

(٢) مِفْتَاح السُّنَّة لمُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ ص٩٣ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٤١٣ والحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن لمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص٤١٥.

قبل عَصْره[١].

٥- سُنَن النَّسَائِيّ

التعريف بالنَّسَائِيّ:

هو أبو عَبْد الرَّحْمٰن أَحْمَد بن شُعَيْب، بن عَلِيّ الخُرَاسَانِيّ، النَّسَائِيّ[٢].

ولد سنة ٢١٥هـ، وطلب العلم صَغِيْراً، ورحل في طلب الحَدِيْث إلىٰ عدة أقطار وسنه لم يتجاوز الخامسة عشرة، وسمع من كبار عُلَمَاء عَصْره في بلده، وفي الحِجَاز، والعِرَاق، ومِصْر، والشَّام، والجزيرة. ثم استوطن مِصْر، وبرع في هٰذَا العلم، وتفرد بالمَعْرِفَة والإتْقَان، وعلم الإسناد. وكان إمَاماً في الحَدِيْث، ثِقَة ثبتاً حافظاً، فحدَّث عنه كثيرون، وإلىٰ جانب علمه بالحَدِيْث وعُلُوْمه، كان فقيهاً شَافِعِيّ المَذْهَب، وكان كثير العِبَادَة في الليل والنهار، متمسكاً بالسُّنَّة، ورعاً متحرياً، وكان شهماً ذا مروءة.

وأرجح الأقوال في وفاته أنه توفي في مَدِيْنَة الرَّمْلَة بفِلَسْطِيْن يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣هـ، ودفن في بَيْت المَقْدِس[٣].

التعريف بسُنَن النَّسَائِيّ:

ترك النَّسَائِيّ خمسة عشر مؤلفاً أكثرها في الحَدِيْث وعُلُوْمه، وأشهرها كتابه «السُّنَن»، وقد سماه البعض بالسُّنَن الكُبْرَىٰ. وقد صنف النَّسَائِيّ «سُنَنه» ولم يخرج

(١) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣٢٣ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٤٠٠.

(٢) النَّسَائِيّ: بفتح النون والسين نسبة إلىٰ بلدة نَسَاء بخُرَاسَان. / دائرة مَعَارِف القرن العشرين ج١٠ ص١٨٧.

(٣) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣٢٥.

فيها عن راوٍ أجمع النقاد علىٰ تركه[١]، فهي تضم الصَّحِيْح والحسن والضعيف، وقد قدمه إلىٰ أَمِيْر الرَّمْلَة، فقال له: أكل ما فيها صَحِيْح؟ فقال: فيها الصَّحِيْح والحسن وما يقاربهما، فقال له: فاكتب لنا الصَّحِيْح منه مجرداً. فاستخلص من السُّنَن الكُبْرَىٰ السُّنَن الصُّغْرَىٰ، وهي التي بين أيدينا اليوم، وهي أقل السُّنَن حَدِيْثاً ضعيفاً، وعدد أَحَادِيْث السُّنَن الصُّغْرَىٰ (٥٧٦١) حَدِيْثاً[٢].

٦- سُنَن ابن مَاجَه

التعريف بابن مَاجَه:

هو مُحَمَّد بن يَزِيْد، بن مَاجَه[٣]، الرَّبَعِيّ القَزْوِيْنِيّ. ولد في قَزْوِيْن سنة ٢٠٩هـ[٤]، وطلب العلم في مطلع شبابه، فسمع من مَشَاهِيْر العُلَمَاء آنذاك، ورحل إلىٰ العِرَاق، والحِجَاز، ومِصْر، والشَّام وغير ذٰلِكَ من البلاد، ولقي كَثيراً من شُيُوْخها فسمع من أَئِمَّة عَصْره من أصحاب الإمَام مَالِك واللَّيْث بن سَعْد، حتىٰ أصبح عالماً متبحراً ورعاً تَقِيّاً.

قال الحافظ الذَّهَبِيّ[٥]: كان ابن مَاجَه حافظاً صَدُوْقاً وَاسِع العلم، وإنما غض من رتبة سُنَنه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات.

توفي في ٢٢ رَمَضَان، سنة ٢٧٣هـ[٦].

---

(١) الحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن لمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص٤١٠.

(٢) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣٢٥.

(٣) مَاجَه لقب أبيه.

(٤) دائرة مَعَارِف القرن العشرين ج٨ ص٤٠٤.

(٥) الحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن لمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص٤٢٠.

(٦) البِدَايَة والنِّهَايَة لابن كَثِيْر ج١١ ص٥٢.

التعريف بسُنَن ابن مَاجَه:

صنف ابن مَاجَه في التَّفْسِيْر والحَدِيْث والتَّارِيْخ، وأشهر هٰذِهِ الكتب كتاب السُّنَن، وقد صنفه علىٰ أبواب الفِقْه كما هو الشأن في صَحِيْحي البُخَارِيّ ومُسْلِم، وسُنَن أبي دَاوُد، والنَّسَائِيّ، والتِّرْمِذِيّ، ولم يلتزم فيه إخْرَاج الصَّحِيْح فقط، فجمع كتابه بين الصَّحِيْح والحسن والضعيف والواهي، ولهٰذَا لم يعتبر كثير من العُلَمَاء كتابه ضمن الكتب الستة المعتمدة قبل القرن السادس[1].

ويبلغ عدد أَحَادِيْث سُنَن ابن مَاجَه (٤٣٤١) حَدِيْثاً، منها (٣٠٠٢) حَدِيْثاً أَخْرَجَهَا أصحاب الكتب الخمسة، وبقيتها وهي (١٣٣٩) حَدِيْثاً هي الزائدة علىٰ الكتب الخمسة، ومن هٰذِهِ الزَّوَائِد (٤٢٨) حَدِيْثاً صَحِيْحَة الإسناد، ومنها (٦١٣) حَدِيْثاً ضعيفة الإسناد و(٩٩) حَدِيْثاً ما بين واهية الإسناد أو مُنْكَرَة أو مكذوبة[2].

والمتقدمون من أهل الحَدِيْث وكثير من محققي المتأخرين اعتبروا أُصُوْل كتب الحَدِيْث خمسة هي: البُخَارِيّ، ومُسْلِم، والنَّسَائِيّ، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ.

إلَّا أن بعض المتأخرين من المحققين والعُلَمَاء خالفوهم في ذٰلِكَ فاعتبروا أُصُوْل كتب الحَدِيْث ستة وليس خمسة، لٰكِن اختلفوا في الكتاب السادس علىٰ أقوال:

١- السادس: هو سُنَن ابن مَاجَه. وربما يرجع ذٰلِكَ لما في سُنَن ابن مَاجَه من زَوَائِد علىٰ الكتب الخمسة.

وممن ذهب إلىٰ ذٰلِكَ: أبو الفَضْل بن طاهر المَقْدِسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٧هـ، في كتابه «شروط الأَئِمَّة الستة»، ثم عَبْد الغَنِيّ المَقْدِسِيّ في كتابه «الكَمَال في أسماء الرِّجَال».

---

(١) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣٢٦ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٤٠٤ والحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن لمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص٤١٨.

(٢) دراسة مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي في تَحْقِيْقه سُنَن ابن مَاجَه ج٢ ص١٥١٩ وما بعدها.

٢- السادس: هو «سُنَن الدَّارِمِيّ» وليس «سُنَن ابن مَاجَه»، وذٰلِكَ لقلة الرِّجَال الضعفاء الموجودين في «سُنَن الدَّارِمِيّ»، ولندرة الأَحَادِيْث الشَّاذَّة فيه والمُعَلَّلَة، وإن كان الكتاب لا يخلو من وجود أَحَادِيْث مُرْسَلَة أو موقوفة، فهو أَوْلَىٰ من «سُنَن ابن مَاجَه».

٣- السادس: هو مُوَطَّأ الإمَام مَالِك، وذٰلِكَ لصحته وفائدته الكَبِيْرَة[١].

وقام علىٰ شرح سُنَن ابن مَاجَه كثير من العُلَمَاء، ومن أشهرهم: مُحَمَّد بن مُوسَىٰ الدَّمِيْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٨هـ، في كتابه الدِّيْبَاجة، في خمسة مجلدات، وجَلَال الدِّيْن السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ، في كتابه مِصْبَاح الزجاجة علىٰ سُنَن ابن مَاجَه، وإِبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤١هـ.

٧- مُوَطَّأ الإمَام مَالِك

التعريف بالإمَام مَالِك:

هو مَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِيّ[٢]، ولد بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة سنة ٩٣هـ، وتلقىٰ العلم عن كبار علمائها وفقهائها ومُحَدِّثيها الموجودين في مَدِيْنَة رَسُوْل الله ﷺ، وبقي مكبّاً علىٰ طلب العلم ومجالسة العُلَمَاء من كبار التَّابِعِيْن، حتىٰ ذاع صيته في البلاد، فأقبل عليه طُلَّاب العلم من كل حَدَب وصَوْب، وكان يلقي دروسه في مسجد رَسُوْل الله ﷺ.

(١) الحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن لمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص٤١٩.

(٢) **الأَصْبَحِيّ**: نسبة إلىٰ قبيلة ذي أَصْبَح من القبائل اليَمَنِيَّة. / تَارِيْخ المَذَاهِب الإسْلَامِيَّة لمُحَمَّد أبي زُهْرَة ج٢ ص١٧٧.

التعريف بالمُوَطَّأ:

صنف مَالِك كتاباً أسماه المُوَطَّأ[١] وقد انتقىٰ أَحَادِيْثه من مائة ألف حَدِيْث كان يَرْوِيْهَا، واستغرق تصنيفه وتَنْقِيْحه أَربَعِين عاماً، ويبلغ عدد أَحَادِيْث المُوَطَّأ (١٧٢٠) حَدِيْثاً، المُسْنَد منها (٦٠٠)، والمُرْسَل (٢٢٢)، والموقوف (٦١٣) ومن أقوال التَّابِعِيْن (٢٨٥)[٢].

وقيل في سبب كتابته للمُوَطَّأ: أن الخَلِيْفَة العَبَّاسِيّ أبا جَعْفَر المَنْصُوْر عندما حجَّ طلب من الإمَام مَالِك أن يكتب له كتاباً يتجنب فيه شدة ابن عُمَر ورُخَص ابن عَبَّاس.

وقد رتب مَالِك المُوَطَّأ علىٰ حسب أبواب الفِقْه، فذكر في كل باب من هٰذِهِ الأبواب ما ورد فيه من حَدِيْث عن النَّبِيّ ﷺ ثم يردفه بما ورد فيه من آثار الصَّحَابَة أو التَّابِعِيْن، وغَالباً ما يعتمد علىٰ أقوال الصَّحَابَة أو التَّابِعِيْن القاطنين المَدِيْنَة[٣].

وقد يشرح بعض عبارات الحَدِيْث ويبيِّن المقصود منها، وقد نجده، ينص علىٰ عمل أهل المَدِيْنَة في الأبواب التي جاء فيها حَدِيْث من أَحَادِيْث الآحاد ما يعارض عمل أهل المَدِيْنَة[٤].

وقد اهتم العُلَمَاء بمُوَطَّأ مَالِك فشرحوه وعَرَّفُوا برِجَاله ووصلوا مَرَاسِيْله ومُنْقَطِعَاته، ومن أشهر الشرَّاح الذين شرحوا هٰذَا الكتاب: ابن عَبْد البَرّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ، فألف فيه شرحين:

---

(١) قيل في سبب تسميته بالمُوَطَّأ ما رُوِيَ أن مَالِكاً قال: عرضت كتابي هٰذَا علىٰ سبعين فقيهاً من فُقَهَاء المَدِيْنَة فكلهم واطأني عليه، فسميته المُوَطَّأ. / انظر: السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٣٩٣ وتَنْوِيْر الحوالك شرح مُوَطَّأ مَالِك للسُّيُوْطِيّ ص٧.

(٢) تَنْوِيْر الحوالك للسُّيُوْطِيّ ص٧.

(٣) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٣٩٤.

(٤) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٣٩٢.

الأول: التَّمْهِيْد لما في المُوَطَّأ من المعاني والأسانيد.

الثاني: الاسْتِذْكَار في شرح مَذَاهِب عُلَمَاء الأَمْصَار.

وممن شرحه كذٰلِكَ: أبو بَكْر مُحَمَّد بن العَرَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٦هـ، والسُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ. كما قام باخْتِصَاره كثيرون منهم: أبو سُلَيْمَان الخَطَّابِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٨٨هـ، وابن رشيق القَيْرَوَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٦ هـ[١].

٨- مُسْنَد الإمَام أَحْمَد

التعريف بالإمَام أَحْمَد:

هو أبو عَبْد الله أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل بن هِلَال الشَّيْبَانِيّ المَرْوَزِيّ البَغْدَادِيّ، ولد في بَغْدَاد في شهر رَبِيْع الأول سنة ١٦٤هـ[٢]، ونشأ وترعرع فيها، وكانت بَغْدَاد آنذاك مزدحمة بالعُلَمَاء، فاستمع إلىٰ معظم علمائها الموجودين فيها، وولع بطلب الحَدِيْث، وجمعه حتىٰ علا شأنه، وأصبح في الذروة من الضبط والحفظ، وقد أخذ عنه الحَدِيْث خَلْقٌ كثير، وكان أَحْمَد علىٰ جانب كَبِيْر من الزهد والتقوىٰ والورع، وكان لمحنته[٣] التي صبر عليها أثر بالغ في نفوس الناس، كما أن إصراره الشديد وتمسكه بما يعتقد من عدم القول بخلق القُرْآن، كان له أثر كَبِيْر في تثبيت جُمْهُوْر المُسْلِمِيْن علىٰ عقيدتهم وعدم الحياد عنها، وقد شَهِدَ له جمع كَبِيْر من أكابر العُلَمَاء في الفَضْل والورع والتقىٰ،

(١) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٣٩٦ ومباحث في تدوين السُّنَّة لأبي اليقظان الجُبُوْرِيّ ص١٩١-١٩٢ وبحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٢٤٣-٢٤٤.

(٢) دائرة مَعَارِف القرن العشرين ج٣ ص٦٢٤.

(٣) بسبب رفضه القول بخلق القُرْآن في عهد المأمون سنة ٢١٢هـ. / انظر: تَارِيْخ المَذَاهِب الإسْلَامِيَّة لمُحَمَّد أبي زُهْرَة ج٢ ص٢٩٧.

قال الشَّافِعِيّ: «خرجت من بَغْدَاد وما خلفتُ فيها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أورع ولا أتقىٰ من أَحْمَد بن حَنْبَل»[١].

توفي في بَغْدَاد، ودفن فيها سنة ٢٤١هـ.

التعريف بالمُسْنَد:

صنف أَحْمَد عدة كتب من أشهرها: المُسْنَد، وجمع فيه الحَدِيْث ما لم يتفق لمن سبقه. وقد اتفق الجميع علىٰ أن مُسْنَد أَحْمَد من أجمع كتب السُّنَّة للحَدِيْث، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه.

وقد رتب أَحْمَد كتابه المُسْنَد علىٰ نحو ما جرىٰ عليه الذين كتبوا الكتب في طبقته، فهو يأتي بأَحَادِيْث الصَّحَابِيّ جميعها، ويذكرها دون تَرْتِيْب لموضوع ولا مراعاة لأمر من الأُمور، مهما كان هٰذَا الأمر، ثم بعد أن ينتهي من أَحَادِيْث ذٰلِكَ الصَّحَابِيّ، ينتقل إلىٰ صَحَابِيّ آخر فيذكره، ويذكر أَحَادِيْثه جميعها، وهٰكَذَا[٢].

وعدد أَحَادِيْث المُسْنَد: أربعون ألف حَدِيْث، منها عشرة آلاف مكررة من مجموع سبعمائة ألف حَدِيْث وخمسين ألفاً كان يحفظها، وعلىٰ الرغم من هٰذِهِ الكثرة لم يشتمل المُسْنَد علىٰ كل أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ، بل فاته الشيء الكثير منها[٣].

وهو يحتوي أَحَادِيْث صَحِيْحَة، وحَسَنَة، وضعيفة، ومُنْكَرَة، وبعض الأَحَادِيْث الموضوعة.

وقد أعاد الشَّيْخ أَحْمَد بن عَبْد الرَّحْمٰن البنا السَّاعَاتِيّ تَرْتِيْب المُسْنَد علىٰ

---

(١) دائرة مَعَارِف القرن العشرين ج٣ ص٦٢٤.

(٢) مباحث في تدوين السُّنَّة لأبي اليقظان عَطِيَّة الجُبُوْرِيّ ص١٩٤ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٤٠٣.

(٣) الحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن لمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص٣٧٠.

الموضوعات، فقسمه إلىٰ كتب وأبواب، واختصر الأسانيد وسماه «الفَتْح الرَّبَّانِيّ في تَرْتِيْب مُسْنَد الإمَام أَحْمَد الشَّيْبَانِيّ»، كما شرحه في كتابه «بُلُوْغ الأماني من أسرار الفَتْح الرَّبَّانِيّ»، وقد طبع الفَتْح وشرحه معاً[1].

(١) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٢٤٥.

الفصل الثاني[1]

شروط الرَّاوِي ومَقَايِيْس المُحَدِّثِيْن

وفيه مباحث:

المَبْحَث الأول: شروط الرَّاوِي

المَبْحَث الثاني: طرق الرِّوَايَة

المَبْحَث الثالث: رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ

المَبْحَث الرابع: علم الجَرْح والتَّعْدِيْل

---

(١) كتبه الأُستاذ الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

مُقدِّمَة

وصل إلينا الحَدِيْث الشَّرِيْف عن طريق سلسلة من الرُّوَاة، بعضها مرفوع إلىٰ النَّبِيّ ﷺ، والآخر إلىٰ الصَّحَابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وقد بحث المُحَدِّثُوْن في الرُّوَاة ليمحصوا أَحَادِيْثهم ويميزوا بين الصَّحِيْح وغيره، فوضعوا الشروط والقَوَاعِد بشكل دقيق منضبط، وبذلوا في ذٰلِكَ جهوداً سخية جَلِيْلَة، حتىٰ أصبحت تلك الضوابط أدق مَوَازِيْن النقد العِلْمِيّ للأخبار عرفها الناقدون في التَّارِيْخ.

ونتحدث في هٰذَا الفصل عن أُمور توضح مَقَايِيْس المُحَدِّثِيْن للرِّوَايَة، في المباحث الآتية:

١- شروط الرَّاوِي.

٢- طرق الرِّوَايَة.

٣- رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ.

٤- علم الجَرْح والتَّعْدِيْل.

المَبْحَث الأول

شروط الرَّاوِي

هي ما اشترطه المُحَدِّثُوْن في الرَّاوِي عند سَمَاع الحَدِيْث وتلقيه، وعند روايته وتبليغه. وهٰذِهِ الشروط نوعان:

١- شروط التَّحَمُّل: ويراد بالتَّحَمُّل تلقي الحَدِيْث وسَمَاعه بإحدىٰ طرق التَّحَمُّل التي سنبينها فيما بعد كالسَّمَاع، والقِرَاءَة، والكتابة، والمُنَاوَلَة، ... إلخ.

٢- شروط الأداء: ويراد بالأداء رِوَايَة الحَدِيْث وتبليغه.

شروط التَّحَمُّل

لا يشترط في تحمل الرِّوَايَة كَمَال الأهلية، لذٰلِكَ جاز تحمل العبد والكافر والفاسق(١). وإنما يشترط كَمَال الأهلية عند الأداء.

أما **سَمَاع الصبي**، وهو الذي لم يبلغ سن التكليف، ففيه قولان:

القول الأول: يجوز سَمَاع الصبي.

وهو قول الجُمْهُوْر، بحُجَّة:

١- إجماع الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن ومن بعدهم علىٰ قبول رِوَايَة صِبْيَان الصَّحَابَة كالحسن، والحُسَيْن، وابن عَبَّاس، ومَحْمُوْد بن الرَّبِيْع، وعَبْد الله بن الزُّبَيْر، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

٢- إجماع السَّلَف والخَلَف علىٰ إحضَار الصِّبْيَان مجالس الروايات، ولم ينكر ذٰلِكَ أحد(٢)، بل المشهور عن الأَعْمَش أنه كان يجمع الأطفال ويحدثهم(٣).

وقال ابن كَثِيْر: وبَلَغَنِي عن القَاضِي تَقِيّ الدِّيْن سُلَيْمَان المَقْدِسِيّ أنه زُجِرَ في مجلسه الصِّبْيَان عن اللعب، فقال: لا تزجروهم فإنا سمعنا مثلهم(٤).

---

(١) عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج٢ ص٧٠ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٠.

والمُرَاد بالأهلية هنا: صَلَاحية الرَّاوِي لسَمَاع الحَدِيْث وتلقيه، وصَلَاحيته لتبليغه.

(٢) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٠ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٣ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٩٨ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٤ وشرح العَضُد علىٰ مُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ ج٢ ص٦١ والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٦٥ وكشف الأسرار للبَزْدَوِيّ ج٢ ص٣٩٦.

(٣) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١١٥.

(٤) اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١١٦.

لٰكِن الجُمْهُوْر اختلفوا في **سن السَّمَاع** علىٰ قولين:

١- تحديد سن معين للسَّمَاع:

فقال بعضهم: إنه بعد العشر.

وقال القَاضِي عِيَاض: أقله خمس سنين[١]. قال ابن الصَّلَاح: وعلىٰ هٰذَا استقر عمل أهل الحَدِيْث المتأخرين[٢]. بدليل:

ما رواه البُخَارِيّ من حَدِيْث مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع قال:

«عَقَلْتُ من النَّبِيّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دَلْوٍ»[٣]، فرِوَايَة الحَدِيْث مقبولة معتمدة مع أن سِنَّهُ كانت خمس سنين.

وردّ هٰذَا القول بما يأتي:

أ. إن الناس يختلفون في قوة الذَّاكِرَة، ولعل غير مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشر سنين.

ب. إن ذكره مجة وهو ابن خمس لا يَدُلّ علىٰ أنه يذكر كل ما رأىٰ أو سمع[٤].

---

(١) الإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٦٢.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٤ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٠٨.

(٣) الإلماع للقَاضِي عِيَاض، ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ، السَّابِقَة. وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٦.

وحَدِيْث: عَقَلْتُ من النَّبِيّ ﷺ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ١٨ باب متىٰ يَصِحّ سَمَاع الصَّغِيْر، رقم ٧٧، ص٣٤.

وانظر: عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج٢ ص٧٠.

(٤) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٠٩.

٢- اعتبار التَّمْيِيْز:

فإذا فهم الصَّغِيْر الخطاب، ورَدَّ الجواب، كان مميزاً صَحِيْح السَّمَاع، سواء كانت سِنُّهُ خمس سنين أو أكثر أو أقل.

وهو الذي صَوَّبَهُ النَّوَوِيّ(١) وابن الصَّلَاح(٢).

وعلىٰ هٰذَا يحمل ما رُوِيَ عن مُوسَىٰ بن هَارُوْن الحمال، فإنه سئل: متىٰ يسمع الصبي الحَدِيْث؟

فقال: إذا فرق بين البقرة والحِمَار(٣) وهو تمثيل بما هو مَعْلُوْم من البيئة.

وعليه يحمل أَيضاً ما رُوِيَ عن أَحْمَد بن حَنْبَل، فإنه سئل عن ذٰلِكَ فقال: إذا عقل وضبط. فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سَمَاعه حتىٰ يكون له خمس عشرة سنة، فأنكر قوله هٰذَا، وقال: بئس القول، فكيف يصنع بسُفْيَان ووَكِيْع وغيرهما؟(٤).

وهٰذَا القول هو الراجح، لأن الصبي متىٰ كان يعقل ويضبط ويميز، فالأَوْلَىٰ أن يكتب له سَمَاع.

القول الثاني: لا يجوز سَمَاع الصبي.

فاشترط بعضهم أن يكون سِنُّهُ بعد العشرين.

---

(١) التَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ ج٢ ص٦.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٤-١٦٥.

(٣) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١١٨.

(٤) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١١٣.

وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٤ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٩٩ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٦.

واشترط آخرون أن يكون بعد الثلاثين[١].

وهو قول مردود بما تقدم من أَدِلَّة الجُمْهُوْر.

وقد أجمع السَّلَف علىٰ:

أن الرَّاوِي لو تحمل الرِّوَايَة وهو صبي، وأداها وهو مكلف، فهو مقبول الرِّوَايَة. وكذٰلِكَ أجمعوا علىٰ أن الفاسق أو الكافر لو تحمل الرِّوَايَة وهو فاسق أو كافر، وأداها وهو عدل مُسْلِم، فهو مقبول الرِّوَايَة[٢].

شروط الأداء

أَسَاس قبول خبر الرَّاوِي أن يوثق به في روايته ذكراً كان أو أنثىٰ، حراً أو عبداً، فيكون موضعاً للثِّقَة به في دينه بأن يكون عدلاً، وفي روايته بأن يكون ضابطاً[٣].

لذٰلِكَ أجمع المُحَدِّثُوْن علىٰ وجوب توفر الشروط الآتية في الرَّاوِي حين يؤدي الرِّوَايَة ويبلغها، وهي: التكليف، والإسْلَام، والعدالة، والضبط.

قال ابن كَثِيْر: فإن اختل شرط فيها ردت روايته[٤].

الشرط الأول: التكليف

أي أن يكون الرَّاوِي بالغاً سن الرشد، عاقلاً[٥].

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٠٣ وما بعدها، واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١٠٨.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٣٤-١٣٥ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٠.

(٣) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٩٢.

(٤) اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٩٢.

(٥) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٣٤ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه:

أما إذا كان **الرَّاوِي صبياً**، ففي قبول روايته أي: باعتبار وقت أداء الرِّوَايَة، قولان:

القول الأول: تُرد رِوَايَة الصبي.

وهو أحد قولي الشَّافِعِيّ، ونقل القَاضِي الإجماع علىٰ ذٰلِكَ، لٰكِن اعترض عليه العَنْبَرِيّ. ووجه رد روايته:

١- إنه قد يعلم أنه غير آثم لارتفاع التكليف عنه فيكذب، فهو لا يقدّر أثر الكذب ولا عقوبته، فكان البُلُوْغ سَبِيْلاً لمَعْرِفَة الكذب وآثاره القبيحة فيزجره عنه.

٢- أجمع الصَّحَابَة علىٰ عدم الرجوع إلىٰ الصِّبْيَان مع أن فيهم من كان يطلع علىٰ أحوال النُّبُوَّة.

٣- لم يجعل الشَّرْعُ الصبيَّ ولياً في أمر دنياه، فكيف يجعله ولياً في أمر دينه؟ لأن قبول خبره تنفيذ أو وِلَايَة علىٰ جميع المُسْلِمِيْن.

القول الثاني: تُقبل رِوَايَة الصبي.

وهو أحد قولي الشَّافِعِيّ وصححه الفُوْرَانِيّ.

وقال الغَزَالِيّ في المنخول: محل الخلاف في المراهق المتثبت في كلامه. فقد قال قائلون: يقبل. والمُخْتَار رده. وأما غيره فلا يقبل قطعاً[1].

ولا خلاف بين العُلَمَاء في عدم قبول رِوَايَة المجنون في حال جنونه، وكذا لو سمع

البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٩٢ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٠.

وهٰذَا الشرط يدخله الطِّيْبِيّ في شرط العدالة. انظر: الخُلَاصَة ص٨٩.

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٠ وشرح العَضُد علىٰ مُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ ج٢ ص٦١ والمنخول للغَزَالِيّ ص٢٥٧-٢٥٨ والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٦٤.

في حال جنونه ثم أفاق، لأنه في وقت الجنون غير ضابط[١].

الشرط الثاني: الإسْلَام

فلا تقبل رِوَايَة الكافر، باعتبار وقت الأداء للرِّوَايَة، من يَهُوْدِيّ أو نَصْرَانِيّ أو غيرهما بالإجماع[٢]، سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم. بدليل:

أن الفاسق يجب أن نتثبت من روايته، لقوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ – الحُجُرَات: ٦.

فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردوداً بالإجماع مع صحة اعْتِقَاده، فخبر الكافر بذٰلِكَ أَوْلَىٰ، لأنه يكيد للإسْلَام وأهله[٣].

الشرط الثالث: العدالة[٤]

أصل العدالة لُغَةً: الاستقامة.

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٠.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٣٥ وشرح العَضُد ج٢ ص٦٢ والمنخول للغَزَالِيّ ص٢٥٧ والإِحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٦٥-٦٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٠ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٠.

ويدخل الطِّيْبِيّ هٰذَا الشرط بشرط العدالة في الخُلَاصَة ص٨٩.

(٣) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٠ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٣٥ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٣٠.

(٤) انظر هٰذَا الشرط في: الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٣٥ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيْد والإِيْضَاح للعِرَاقِيّ ص١٣٦ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٩ والإِحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٦٨ وشرح العَضُد ج٢ ص٦٣ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٠ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥١-٥٢ وكشف الأسرار للبَزْدَوِيّ ج٢ ص٣٩٩.

وفي الاصْطِلَاح: هي هيئة راسخة في النفس تحمل علىٰ ملازمة التقوىٰ والمروءة جَميعاً، حتىٰ يحصل ثِقَة النفس بصدقه.

ويعتبر فيها الاجتناب عن الكبائر، وعن بعض الصغائر كالتطفيف بالحبة، وسرقة باقة من البقل، وعن المباحات القادحة في المروءة كالأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، والإفراط في المزاح[1].

وبعد أن نقل الشَّوْكَانِيّ عدة تعاريف، قال:

«والأَوْلَىٰ أن يقال في تعريف العدالة:

إنها التمسك بآداب الشَّرْع، فمن تمسك بها فعلاً وتركاً فهو العَدْل المرضي، ومن أخل بشيء منها، فإن كان الإخلال بذٰلِكَ الشيء يقدح في دين فاعله أو تاركه كفعل الحرام وترك الواجب، فليس بعدل.

وأما اعتبار العادات الجارية بين الناس المُخْتَلِفَة باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال فلا مَدْخَل لذٰلِكَ في هٰذَا الأمر الدِّيْنِيّ الذي تنبني عليه قنطرتان عَظِيْمتان وجسران كَبِيْران، وهما: الرِّوَايَة، والشهادة.

نعم ما يخالف ما يعده الناس مروءة عرفاً لا شرعاً فهو تارك للمروءة العرفية، ولا يستلزم ذٰلِكَ ذهاب مروءته الشَّرْعِيَّة»[2].

واختلفوا في **تعريف الكَبِيْرَة والصَّغِيْرَة** علىٰ أقوال أظهرها:

الكَبِيْرَة: ما ترتب عليها حَدٌّ أو تَوَعُّدٌ عليها بالنار أو اللعنة أو الغضب.

والصَّغِيْرَة: ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخِرَة[3].

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥١ عن المَحْصُوْل للرَّازِيّ.

(٢) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٢.

(٣) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٣٥٦.

وعلىٰ هٰذَا فلا عدالة لفاسق.

وقد حكىٰ الإجماع علىٰ رد رِوَايَة الفاسق، مُسْلِم في صَحِيْحه، قال: إنه غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم[(١)].

وهناك مَسَائِل مُتَشَعِّبَة عن شرط العدالة، سنذكرها عند التَّحَدُّث عن الجَرْح والتَّعْدِيْل.

الشرط الرابع: الضبط

يجب أن يكون الرَّاوِي متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، عارفاً بما يحيل به المعنىٰ إن رَوَىٰ به.

ولا يشترط الذكورة، ولا العلم بفِقْهه وغَرِيْبه، ولا البصر، ولا العدد[(٢)].

قال ابن الصَّلَاح: يعرف كون الرَّاوِي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتْقَان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنىٰ لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتجّ بحَدِيْثِهِ[(٣)].

وانظر: الزواجر السَّابِق، والشُّوْرَىٰ بين النَّظَرِيَّة والتَّطْبِيْق لقَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ ص١١٥.

وقد بَيَّنَ الشَّوْكَانِيّ في إرْشَاد الفُحُوْل ص٥٢-٥٣ اختلاف العُلَمَاء في مَعْرِفَة الكَبِيْرَة، هل يكون بالحد أو بالعدد؟ وقال أَخِيْراً: «وبالجُمْلَة فلا دليل علىٰ انحصارها في عدد معين، ومن المَنْصُوْص عليه: القتل، والزنا، واللواطة، وشرب الخمر، والسرقة، والغصب، والقذف، والنميمة، وشهادة الزور...».

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٣ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٧٤.

(٢) الخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٩.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣٨.

لذٰلِكَ كانوا لا يروون عن الأُمناء غير الضابطين.

رُوِيَ عن ابن أَبي الزِّنَاد عن أبيه قال: أدركتُ بالمَدِيْنَة مائة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحَدِيْث يقال ليس من أهله[1].

وقال مَالِك بن أَنَس: أدركت مشايخ بالمَدِيْنَة أبناء سبعين وثَمَانِين، لا يؤخذ عنهم[2].

وأحوال ضبط الرَّاوِي هي:

١- إن غلب خطؤه وسهوه علىٰ حفظه فمردود، إلَّا فيما علم أنه لم يخطئ فيه.

٢- وإن غلب حفظه علىٰ خطئه وسهوه فمقبول، إلَّا فيما علم أنه أخطأ فيه.

٣- وإن استويا، فقد اختلف العُلَمَاء في قبول خبره علىٰ النَّحْو الآتي:

أ. يقبل، وهو قول القَاضِي عَبْد الجَبَّار.

لأن جهة التَّصْدِيْق راجحة في خبره لعقله ودينه.

ب. يرد، وهو قول الشَّيْخ أَبي إِسْحَاق.

ج. يقبل خبره إن كان مُفَسَّراً، وهو أن يذكر من رَوَىٰ عنه، ويعين وقت السَّمَاع منه، وما أشبه ذٰلِكَ، وإلَّا فلا يقبل. وهو قول القَاضِي حُسَيْن، وحكاه الجُوَيْنِيّ عن الشَّافِعِيّ في الشهادة ففي الرِّوَايَة أَوْلَىٰ[3].

وانظر: الخُلَاصَة للطِّيبِيّ ص٦٩ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٤ والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٦٧ وشرح العَضُد ج٢ ص٦٣ وكشف الأسرار للبَزْدَوِيّ ج٢ ص٣٩٦ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٩٤.

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٢٤٧.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٢٤٨.

(٣) إِرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٤.

وهٰكَذَا يتبين أنه لا يقبل خبر الرَّاوِي إلَّا إذا توفرت الشروط المتقدمة فيه التي نص عليها المُحَدِّثُوْن، وهي شروط اتفق عليها المتأخرون[١] منهم بعد الاسْتِقْرَاء التام لما كان يجري عند شُعْبَة وغيره من المتقدمين الذين طبقوها عَمَلِيّاً حين كانوا يقبلون الأَحَادِيْث من الرُّوَاة.

سئل شُعْبَة بن الحَجَّاج، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٦٠هـ: متىٰ يُتْرَك حَدِيْث الرجل؟ قال: إذا رَوَىٰ عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا رَوَىٰ حَدِيْثَ غَلَطٍ مجتمع عليه، فلم يتَّهم نفسه فيتركه، طُرِح حَدِيْثه، وما كان غير ذٰلِكَ فارو عنه[٢].

وانظر: الإِحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٦٧-٦٨.

(١) زاد الشَّوْكَانِيّ في إرْشَاد الفُحُوْل ص٥٥ شرطاً خامساً وهو: أن لا يكون الرَّاوِي مُدَلِّساً. أما عُلَمَاء مُصْطَلَح الحَدِيْث فإنهم يوردون الكلام عن التَّدْلِيْس في «الحَدِيْث المُدَلَّس» كنوع من أنواع الحَدِيْث. والتَّدْلِيْس قد يكون:

١- في المتن: كأن يَزِيْد في كلام رَسُوْل الله ﷺ كلام غيره، فيظن السامع أن الجميع من كلام رَسُوْل الله ﷺ.

٢- وقد يكون التَّدْلِيْس في الإسناد، وهو أنواع منها:

أ. أن يَرْوِي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه.

ب. أن يأتي باسم الشَّيْخ أو كنيته علىٰ خلاف المشهور به تعمية لأمره.

انظر الكلام عن التَّدْلِيْس في: إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٥ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٥٠٨ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٧٤ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيْد والإِيْضَاح للعِرَاقِيّ ص٩٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٥٣-٥٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٢٣-٢٣١.

(٢) المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٤١٠ ومَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٦٢.

إذا حللنا هٰذَا القول نراه يكاد يشمل جميع شروط الرَّاوِي السَّابِقَة فقد نص علىٰ:

١- شرط الضبط، لأنه ينافي كثرة الغلط الذي يترك معه حَدِيْث الرَّاوِي.

٢- شرط العدالة، لأنه ينافي اتهام الرَّاوِي وتكذيبه.

ولم ينص علىٰ شرط (الإِسْلَام)، لأنه بدهي عنده، فهو يخاطب مسلماً.

ولم ينص علىٰ شرط (العقل)، لأنه أوجب ترك من غلب علىٰ حَدِيْثه الوهم والغلط، فمن الأَوْلَىٰ عدم قبول خبر غير العاقل الذي لا يدري ما يحدِّث به[1].

---

(١) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب، هامش ص٢٣٣.

المَبْحَث الثاني

طرق الرِّوَايَة

الرِّوَايَة نوعان: إما أن تكون رِوَايَة الصَّحَابِيّ عن النَّبِيّ ﷺ، وإما أن تكون رِوَايَة غير الصَّحَابِيّ عن شَيْخه.

وهنا نبيِّن طرق هٰذِهِ الرِّوَايَة وأَحْكَامها علىٰ النَّحْو الآتي:

النوع الأول: رِوَايَة الصَّحَابِيّ

لِرِوَايَة الصَّحَابِيّ أساليب وطرق متعددة منها:

١- إذا قال الصَّحَابِيّ: سمعت رَسُوْل الله ﷺ أو أَخْبَرَنِي، أو حَدَّثَنِي، أو رأيته يفعل كذا، وذٰلِكَ لا يحتمل الواسطة بينه وبين النَّبِيّ ﷺ، فهو حُجَّة بلا خلاف.

٢- إذا جاء الصَّحَابِيّ بلفظ يحتمل الواسطة بينه وبين رَسُوْل الله ﷺ كأن يقول: قال رَسُوْل الله ﷺ كذا، أو أمر بكذا، أو نهىٰ عن كذا، أو قضىٰ بكذا، فذهب الجُمْهُوْر إلىٰ أن ذٰلِكَ حُجَّة، سواء كان الرَّاوِي من صغار الصَّحَابَة أو من كبارهم.

لأن الظَّاهِر أنه رَوَىٰ ذٰلِكَ عن رَسُوْل الله ﷺ، ثم إنه عَدْلٌ وعارف بِلِسَان العَرَب.

ولو فرضنا أن هناك واسطة فمَرَاسِيْل الصَّحَابَة مقبولة عند الجُمْهُوْر.

٣- إذا قال الصَّحَابِيّ: أُمِرْنَا بكذا، أو نُهِينَا عن كذا، بصيغة المبني للمجهول، فذهب جُمْهُوْر العُلَمَاء إلىٰ أنه حُجَّة لما يأتي:

أ. لأن الظَّاهِر أن الآمر والناهي هو صاحب الشَّرِيْعَة.

ب. إن الصَّحَابِيّ إنما يورد ذٰلِكَ مورد الاحتجاج والتبليغ للشَّرِيْعَة التي يثبت بها التكليف لجميع الأُمَّة، ويبعد كل البعد أن يأتي بمثل هٰذِهِ العبارة ويريد غير رَسُوْل الله ﷺ، فإنه لا حُجَّة في قول غيره.

ولا فرق بين أن يأتي الصَّحَابِيّ بهٰذِهِ العبارة في حياة رَسُوْل الله ﷺ أو بعد موته، فإن لها حكم الرفع، وبها تقوم الحُجَّة.

٤- إذا قال الصَّحَابِيّ: كنا نفعل في عهد رَسُوْل الله ﷺ كذا، أو كانوا يفعلون كذا، فهو حُجَّة عند الأكثرين ومحمول علىٰ فعل الجَمَاعَة دون بعضهم، ووجهه:

أنه نقل لفعل جماعتهم مع تَقْرِيْر النَّبِيّ ﷺ علىٰ ذٰلِكَ، فتكون الحُجَّة في تَقْرِيْر النَّبِيّ ﷺ[١].

النوع الثاني: رِوَايَة غير الصَّحَابِيّ عن شَيْخه

طرق نقل التلميذ عن أُستاذه، وأُصُوْل الرِّوَايَة ووجوه الأخذ، ثَمَانِيَة أنواع هي التي تحدد مناهج العُلَمَاء في التَّعْلِيْم، وهي:

١- السَّمَاع من لفظ الشَّيْخ.

٢- القِرَاءَة علىٰ الشَّيْخ.

٣- المُنَاوَلَة.

٤- الكتابة.

٥- الإجازة.

٦- الإعْلَام.

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٠ والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٨٧-٨٩.

٧- الوصية.

٨- الوِجَادَة.

وبعض هٰذِهِ الأنواع أقوىٰ من الآخر كما سيأتي الكلام عنها.

١- السَّمَاع من لفظ الشَّيْخ

هو أن يَسمع الرَّاوِي الحَدِيْثَ من لفظ الشَّيْخ.

والسَّمَاع نوعان: إملاء، وتَحْدِيْث. وكل من هٰذَيْنِ النوعين قد يكون من حفظ الشَّيْخ أو من كتاب له.

والإملاء أعلىٰ من التَّحْدِيْث.

والسَّمَاع هو أعلىٰ أنواع التَّحَمُّل، لأنه طريقة رَسُوْل الله ﷺ، فإنه هو الذي كان يحدث صحابته وهم يسمعون، وهو أبعد من الخطأ أو السهو.

قال المَاوَرْدِيّ والرُّوْيَانِيّ: ويَصِحّ تحمل التلميذ عن الشَّيْخ سواء كانت القِرَاءَة عن قصد أو اتفاقاً أو مُذَاكَرَة.

ويجوز أن يكون الشَّيْخ أعمىٰ، فيُمْلِي من حفظه، ويجوز أن يكون أَصَمّ.

ويجوز أن يكون التلميذ أعمىٰ، لٰكِن لا يجوز أن يكون أَصَمّ.

وكما تجوز الرِّوَايَة من حفظ الشَّيْخ يجوز أن تكون من كتابه، إذا كان واثقاً به ذَاكِراً لوقت سَمَاعه له[1].

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦١ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٣٩٥ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٦ والإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٦٩ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١٠٠ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٨ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٦٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد

ونفىٰ القَاضِي عِيَاض الخلاف بين العُلَمَاء في جواز أن يقول السامع: حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا وأنبأنا، وسمعت فُلَاناً يقول، وقال لنا، وذكر لنا فُلَان[1].

وتعقبه ابن الصَّلَاح بقوله: وفي هٰذَا نظر، وينبغي فيما شاع اسْتِعْمَاله من هٰذِهِ الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشَّيْخ أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشَّيْخ، لما فيه من الإيهام والإلباس[2].

٢- القِرَاءَة على الشَّيْخ

فيقرأ التلميذ والشَّيْخ يسمع، سواء كان الشَّيْخ يحفظ ما يقرأ عليه أم لا يحفظ، لٰكِن يمسك أصله هو أو ثِقَة غيره.

وسواء كان التلميذ هو القارئ أم قرأ غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أم من حفظه، وهٰذِهِ طريقة صَحِيْحَة ورِوَايَة معمول بها، ولم يخالف في ذٰلِكَ إلَّا من لا يعتد بخلافه.

ودليل جواز هٰذَا النوع من التَّحَمُّل هو حَدِيْث ضِمَام بن ثَعْلَبَة.

قال البُخَارِيّ: «ورأىٰ الحسن والثَّوْرِيّ ومَالِك القِرَاءَة جائزة، واحتج بعضهم في القِرَاءَة علىٰ العالم بحَدِيْث ضِمَام بن ثَعْلَبَة: أنه قال للنَّبِيّ ﷺ: الله أمرك بأن تصلي الصلوات؟ قال: نعم.

قال: فهٰذِهِ قِرَاءَة علىٰ النَّبِيّ ﷺ، أخبر ضِمَام قومه بذٰلِكَ فأجازوه»[3].

شاكر ص١٠٩ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج٢ ص٢٣ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٣٣.

(١) الإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٦٩.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٦.

(٣) الإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٧٠ ومَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٢٥٦ والكِفَايَة للخَطِيْب

قال العَيْنِيّ شارح البُخَارِيّ: «أراد بالبعض هٰذَا شَيْخه الحُمَيْدِيّ، فإنه احتج في جواز القِرَاءَة علىٰ المُحَدِّث في صحة النقل عنه بحَدِيْث ضِمَام بن ثَعْلَبَة، فإنه قدم علىٰ النَّبِيّ ﷺ، وسأله عن الإسْلَام، ثم رجع إلىٰ قومه فأخبرهم به فأسلموا»(١).

واختلفوا في **مرتبة القِرَاءَة مع السَّمَاع** علىٰ أقوال:

القول الأول: القِرَاءَة تساوي السَّمَاع.

وهو المحكي عن مَالِك وأصحابه وأشياخه من عُلَمَاء المَدِيْنَة ومعظم عُلَمَاء الحِجَاز والكُوْفَة ويَحْيَىٰ القَطَّان وابن عُيَيْنَة والزُّهْرِيّ والبُخَارِيّ. وحكاه الرَّامَهُرْمُزِيّ والخَطِيْب عن عَلِيّ بن أبي طَالِب وابن عَبَّاس وغيرهما.

فيجوز فيها النقل بحَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا وأنبأنا، كما يجوز في السَّمَاع من لفظ الشَّيْخ، أي: دون أن يقول: قِرَاءَة علىٰ الشَّيْخ.

القول الثاني: السَّمَاع مرجح علىٰ القِرَاءَة.

وهو قول جُمْهُوْر أهل المشرق وخُرَاسَان، وهو أحد قولي أبي حَنِيْفَة والشَّافِعِيّ، وهو مَذْهَب مُسْلِم بن الحَجَّاج ويَحْيَىٰ بن يَحْيَىٰ التَّمِيْمِيّ، وهو الذي صححه النَّوَوِيّ والسُّيُوْطِيّ.

وأبوا من تسميتها سَمَاعاً، وسموها عَرْضاً، وذٰلِكَ لأن التلميذ بقِرَاءَته علىٰ الشَّيْخ كأنه يعرض عليه ما يقرؤه.

البَغْدَادِيّ ٣٨٠ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٨ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١٠٢ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١١١ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٢ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٢ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج٢ ص٣١ والمُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٤٢٠.

(١) عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج٢ ص١٧.

وأبوا من إطلاق (حَدَّثَنَا) فيها.

القول الثالث: القِرَاءَة مُرَجَّحَة علىٰ السَّمَاع.

وهو أحد قولي أبي حَنِيْفَة وابن أبي ذئب ورِوَايَة عن مَالِك.

قالوا: قِرَاءَتك علىٰ العالم خير من قِرَاءَة العالم عليك، واعتلوا:

بأن الشَّيْخ لو غلط لم يتهيأ للطَّالِب الرد عليه[1].

٢- المُنَاوَلَة

وهي أن يناول الشَّيْخ تلميذه كتاباً من سَمَاعه.

والمُنَاوَلَة نوعان:

النوع الأول: أن تقترن بالإجازة.

وذٰلِكَ بأن يدفع أصل الكتاب أو نوعاً مُقَابَلاً عليه، ويقول هٰذَا سَمَاعي فارْوِهِ عني.

أو أن يأتي التلميذ إلىٰ الشَّيْخ بجزء فيه سَمَاعه فيعرضه علىٰ الشَّيْخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه، ويقول: هو من مَرْوِيَّاتِي فارْوِهِ عني.

وسماها غير وَاحِد من المُحَدِّثِيْن عَرْضاً، ولَمَّا سميت القِرَاءَة عرضاً كما سبق سُمِّيَ هٰذَا عرض المُنَاوَلَة، وسمي ذٰلِكَ عرض القِرَاءَة.

والرِّوَايَة بها جائزة، وهو قول كافة أهل النقل والأداء والتَّحْقِيْق من أهل النَّظَر.

---

(١) التَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٤-١٥ والإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٦٩-٧٣ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٢ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٨ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٣٨٠ وما بعدها.

وهل المُنَاوَلَة في درجة السَّمَاع؟ قولان:

القول الأول: إنها في درجة السَّمَاع.

وهو قول مَالِك، والزُّهْرِيّ، ورَبِيْعَة الرأي، ويَحْيَىٰ بن سَعِيْد الأَنْصَارِيّ، ومُجَاهِد، وأبي الزُّبَيْر، وابن عُيَيْنَة، وعَلْقَمَة، وإبْرَاهِيْم، وقَتَادَة وغيرهم.

فيجوز فيها إطلاق حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا.

رَوَىٰ الخَطِيْب بإسناده إلىٰ عُبَيْد الله بن عُمَر أنه قال: دفع إلَيّ ابن شِهَاب صحيفة، فقال: انسخ ما فيها وحدِّث به عني، قلت: أو يجوز ذٰلِكَ؟ قال: نعم، ألم تر إلىٰ الرجل يشهد علىٰ الوصية ولا يفتحها؟ فيجوز ذٰلِكَ ويؤخذ به»[١].

القول الثاني: إنها منحطة عن السَّمَاع والقِرَاءَة.

وهو قول الثَّوْرِيّ، والأَوْزَاعِيّ، وابن المُبَارَك، وأبي حَنِيْفَة، والشَّافِعِيّ، وأَحْمَد، وإسْحَاق. وهو الذي صححه ابن الصَّلَاح والنَّوَوِيّ والعَيْنِيّ.

فيقال فيها: حَدَّثَنَا، وأَخْبَرَنَا إجازة، أو مُنَاوَلَة وإجازة، وما أشبهه.

النوع الثاني: أن لا تقترن بالإجازة، بل يناوله الكتاب ويقتصر علىٰ قوله: هٰذَا سَمَاعي من فُلَان، ولا يقول: ارْوِهِ عني.

وفي جواز الرِّوَايَة بها قولان:

القول الأول: لا تجوز الرِّوَايَة بها.

وهو ما رجحه ابن الصَّلَاح، وحكاه عن غير وَاحِد من الأُصُوْلِيِّيْن والفُقَهَاء، وصححه النَّوَوِيّ والعَيْنِيّ.

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٤٦٧.

القول الثاني: تجوز الرِّوَايَة بها.

وهو قول ابن الصباغ والرَّازِيّ[1].

٤- الكتابة

الكتابة نوعان:

النوع الأول: الكتابة المقترنة بالإجازة، نحو: أن يكتب الشَّيْخ إلىٰ التلميذ: سمعت من فُلَان كذا وقد أجزت لك أن تَرْوِيَه عني، وكان خط الشَّيْخ معروفاً.

وهٰذِهِ في الصحة والقوة كالمُنَاوَلَة المقرونة بالإجازة[2].

النوع الثاني: الكتابة المجردة عن الإجازة.

وفي جواز **الرِّوَايَة بها** قولان:

القول الأول: تجوز الرِّوَايَة بالكتابة بعد ثُبُوْت صحتها عند المكتوب إليه ووثوقه بأنها عن كاتبها.

وهو قول الجُمْهُوْر، ومن المتقدمين أَيُّوب السَّخْتِيَانِيّ ومَنْصُوْر بن المعتمر، واللَّيْث بن سَعْد، وصححه ابن الصَّلَاح، والنَّوَوِيّ، والطِّيْبِيّ، بحُجَّة:

---

(١) انظر المُنَاوَلَة في: الإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٧٩ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٤٦٧و٤٧٢ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيْد والإيْضَاح للعِرَاقِيّ ص١٩١-١٩٦ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١٢٣ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١١٠ وعُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج٢ ص٢٤و٢٦ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٤٤ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٣.

(٢) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٢ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٤٨٠ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٧-١٩٨ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٥٥.

أن النَّبِيّ ﷺ كان يبلغ بالكتابة إلىٰ الغائبين كما يبلغ بالخطاب للحاضرين. وكان ﷺ يكتب إلىٰ عُمَّاله تارة ويرسل أُخرىٰ.

قال البَيْهَقِيّ في المَدْخَل: الآثار في هٰذَا كثيرة من التَّابِعِيْن فمن بعدهم.

وهٰذَا القول هو الراجح، لأنها بعد التأكد أنها من كتابة الشَّيْخ المتيقظ لشخص حاضر لديه أو غائب عنه وكان الرَّسُوْل أميناً ثِقَة لا تقل عن السَّمَاع.

لذٰلِكَ قال ابن السَّمْعَانِيّ: إنها أقوىٰ من مجرد الإجازة.

وقال الكيا الطَّبَرِيّ: إنها بمنزلة السَّمَاع، قال: لأن الكتابة أحد اللِّسَانين.

القول الثاني: لا تجوز الرِّوَايَة بها.

وهو قول المَازَرِيّ والمَاوَرْدِيّ والرُّوْيَانِيّ والدَّارَقُطْنِيّ.

وكيفية الرِّوَايَة بها:

أن يقول التلميذ: كتب إِلَيّ فُلَان، قال: حَدَّثَنَا فُلَان.

ووصفه ابن الصَّلَاح وغيره بأنه الصَّحِيْح اللائق بمَذْهَب أهل التحري والنزاهة، وكذٰلِكَ لو قال: أَخْبَرَنِي فُلَان كتابة ونحوه.

أما إطلاق حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنَا فيها، فلم يجوزه ابن الصَّلَاح والعَيْنِيّ والنَّوَوِيّ، لٰكِن جوزه اللَّيْث بن سَعْد ومَنْصُوْر، وجوز آخرون: أَخْبَرَنَا دون حَدَّثَنَا[1].

---

(١) انظر عن الكتابة في: الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٤٨٠ والإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٨٣ وإِرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٢-٦٣ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٧ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١١٢ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٥٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٢٥ وعُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج٢ ص٢٦.

٥- الإجازة

الإجازة أن يقول الشَّيْخ لتلميذه: أَجَزْتُ لك أن تَرْوِيَ عني هٰذَا الحَدِيْث بعينه، أو هٰذَا الكتاب، أو هٰذِهِ الكتب.

والإجازة أنواع عديدة أعلاها:

أن يجيز الشَّيْخ في معين لمعين، نحو أن يقول: أجزت لك أو لكم رِوَايَة الكتاب الفُلَانِيّ عني.

وفي **جواز الرِّوَايَة بها** قولان:

القول الأول: تجوز الرِّوَايَة بها.

وهو قول الجُمْهُوْر منهم الحسن البَصْرِيّ ونَافِع والزُّهْرِيّ ومَكْحُوْل وابن جريح ومَالِك ورَبِيْعَة الرأي، وادعىٰ البَاجِيّ الإجماع علىٰ جوازها.

القول الثاني: لا تجوز الرِّوَايَة بها.

وهو قول شُعْبَة الذي قال: «لو صحت الإجارة لبطلت الرِّحْلَة»، وإِبْرَاهِيْم بن إِسْحَاق الحَرْبِيّ، وأحد قولي الشَّافِعِيّ، وأبي الشَّيْخ الأَصْفَهَانِيّ، والقَاضِي حُسَيْن بن مُحَمَّد، والمَاوَرْدِيّ، والرُّوْيَانِيّ، وأبي طاهر الدباس الحَنَفِيّ القائل: «من قال لغيره: أجزت لك أن تَرْوِيَ عني فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب عَلَيّ».

وأُجيب:

أن الإجازة لا تستلزم بطلان الرِّحْلَة، لأن المُرَاد من الرِّحْلَة تَحْصِيْل طريق الرِّوَايَة، وقد حصلت بالإجازة.

أما قول الدباس فهو باطل، لأن المُرَاد من تَحْصِيْل طريق الرِّوَايَة هو حصول

الثِّقَة بالخبر، وهي هنا حَاصِلَة[١].

ويستحسن أن يكون المجيز عالماً بما يجيز به، وأن يكون المجاز له من أهل العلم، لئلا يوضع العلم عند غير أهله.

وبالغ بعضهم في ذٰلِكَ فجعله شرطاً فيه.

قال ابن عَبْد البَرّ: «الإجازة لا تجوز إلَّا لماهر بالصِّنَاعَة حاذق بها يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معين معروف لا يشكل إسناده، فهٰذَا هو الصَّحِيْح من القول في ذٰلِكَ»[٢].

كيفية الرِّوَايَة بها:

ذهب الجُمْهُوْر وصححه ابن الصَّلَاح إلىٰ أن التلميذ لا يجوز له في الإجازة إلَّا بقوله: حَدَّثَنِي إجازة أو أَخْبَرَنِي إجازة، أي مقيداً بكلمة (الإجازة).

قال ابن دَقِيْق العِيْد: وأجود العبارات في الإجازة أن يقول: أجاز لنا. واختار: أنه لا يجوز في الإجازة (أَخْبَرَنَا) لا مطلقاً ولا مقيداً، لبعد دلالة لفظ الإجازة علىٰ الإخبار. وقيل: يجوز أن يقول: أنبأني[٣].

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٣ والإلماع للقَاضِي عِيَاض ص٨٨ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٤٤٩-٤٦٦ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٨٠ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١١٩ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١٠٦ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٢٩ وعُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج٢ ص٢٦.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٠ وجَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج٢ ص٢٢٠ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١٠٩ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٤٣.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٤-١٩٥ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٤ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٥٢.

٦- الإعلام

هو أن يُعْلِمَ الشَّيْخُ تلميذَه أن هٰذَا الكتاب أو الحَدِيْث سمعه من فُلَان، من غير أن يأذن له في روايته.

وفي **جواز الرِّوَايَة به** قولان:

القول الأول: تجوز الرِّوَايَة به.

وهو قول ابن جُرَيْج والظَّاهِرِيَّة وابن الصباغ وكثير من المُحَدِّثِيْن والفُقَهَاء والأُصُوْلِيِّيْن وصححه القَاضِي عِيَاض.

لأن اعتراف الشَّيْخ به وتَصْحِيْحه له أنه سَمَاعه كتَحْدِيْثه له بلفظه وقِرَاءَته عليه إياه وإن لم يجزه له، لذٰلِكَ ذهب بعض الظَّاهِرِيَّة إلىٰ أن الشَّيْخ لو قال لتلميذه: هٰذِهِ روايتي لٰكِن لا تروها عني، كان له أن يَرْوِيها عنه كما لو سمع منه حَدِيْثاً.

القول الثاني: لا تجوز الرِّوَايَة به.

وهو قول أبي حَامِد الغَزَالِيّ، واختاره ابن الصَّلَاح والنَّوَوِيّ والطِّيْبِيّ، بدليل:

قياسه علىٰ (الشهادة علىٰ الشهادة)، فإنها لا تَصِحّ إلَّا إذا أذن الشَّاهد الأول للثاني بأن يشهد علىٰ شهادته.

ورَدَّ القَاضِي عِيَاض ذٰلِكَ بحُجَّة:

١- إن الشهادة علىٰ الشهادة لا تَصِحّ إلَّا مع الإشهاد والإذن في كل حال إلَّا إذا سمع أداؤها عند الحَاكِم ففيه اختلاف، والحَدِيْث عن السَّمَاع والقِرَاءَة لا يحتاج فيه إلىٰ إذن باتفاق.

٢- الشهادة تفترق عن الرِّوَايَة في أكثر الوجوه. ويشترط في الشَّاهد أوصاف لا

تشترط في الرَّاوِي[١].

٧- الوصية

هي أن يوصي العالم قبل سفره أو قبل موته بكتاب من مَرْوِيَّاته لشخص بروايته عنه[٢]. وهي صورة نادرة من صور التَّحَمُّل.

وفي جواز **الرِّوَايَة بها** قولان:

القول الأول: تجوز الرِّوَايَة بالوصية.

وبه قال القَاضِي عِيَاض، بحُجَّة:

١- إن أبا قِلَابَة عَبْد الله بن يَزِيْد الجَرْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٤هـ، أوصىٰ بكتبه لأَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣١هـ، فجيء بها عِدْل راحلة، ودفع أَيُّوْب كراءها بضعة عشر درهماً، قال أَيُّوْب: فلما جاءني قلت لمُحَمَّد (أي: ابن سِيْرِيْن): جاءني كتب أبي قِلَابَة فأحدث منها؟ قال: نعم، ثم قال: لا آمرك ولا أنهاك.

٢- إن في إعْطَاء الوصية للموصىٰ له نوعاً من الإذن وشبهاً من العَرْض والمُنَاوَلَة، وأنه قريب من الإعْلَام[٣].

---

(١) الإلماع للقَاضِي عِيَاض ص١٠٨ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٨ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١١٢ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ ج٢ ص٥٨ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٢٦.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٩ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١٢٦ والإلماع للقَاضِي عِيَاض ص١١٥ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ ج٢ ص٦٠.

(٣) الإلماع للقَاضِي عِيَاض ص١١٥-١١٦.

وخبر أبي قِلَابَة، في: المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٤٥٩-٤٦٠ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٥٠٣. وانظر مناقشته في: أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٤٣.

٣- إنها نوع من الإجازة كما يظهر بأدنىٰ تأمل، إن لم يكن أقوىٰ من الإجازة المجردة، لأنه إجازة من الموصي للموصىٰ له بِروَايَة شيء معين مع إعطائه إياه[1].

٤- الوصية أرفع رتبة من الوِجَادَة بلا خلاف، وهي معمول بها عند الشَّافِعِيّ وغيره[2].

القول الثاني: لا تجوز الرِّوَايَة بالوصية إلَّا علىٰ سَبِيْل الوِجَادَة.

وهو قول الجُمْهُوْر، وصَوَّبَهُ ابن الصَّلَاح والنَّوَوِيّ.

قال الخَطِيْب: ولا فرق بين أن يوصي العالم لرجل بكتبه وبين أن يشتريها ذٰلِكَ الرجل بعد موته في أنه لا يجوز له الرِّوَايَة منها إلَّا علىٰ سَبِيْل الوِجَادَة، وعلىٰ ذٰلِكَ أدركنا كافة أهل العلم[3].

ثم إن المجوز للرِّوَايَة بالوصية أوجب التزام الموصىٰ له عبارة الموصي عند الأداء، ولا يجوز أن يقول: حَدَّثَنِي فُلَان بكذا، لأنه لم يحدثه[4].

٨- الوِجَادَة

هي أن يجد حَدِيْثاً أو كتاباً بخط شخص من عاصره وعرف خطه، سواء لقيه أم لم يلقه، أو بخط مَن لم يعاصره لٰكِنه استوثق من أن الكتاب صَحِيْح النسبة إليه بشهادة أهل الخبرة أو بشهرة الكتاب إلىٰ صاحبه، أو بسند الكتاب المثبت فيه، أو غير ذٰلِكَ مما يؤكد

---

(١) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٢٧.

(٢) التَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ ج٢ ص٦٠ وهي عبارة ابن أبي الدم في إنكاره علىٰ ابن الصَّلَاح.

(٣) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٥٠٤.

وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٩ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ ج٢ ص٦٠.

(٤) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٤٣.

نسبة الكتاب إلىٰ صاحبه.

كيفية النقل بها:

فإذا وجد التلميذ من هٰذَا فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فُلَان، أو في كتابه بخطه: حَدَّثَنَا فُلَان، ويسوق الإسناد أو المتن، أو قرأت بخط فُلَان عن فُلَان، أي له أن يَرْوِي منه ما يشاء علىٰ سَبِيْل الحكاية لا علىٰ سَبِيْل السَّمَاع، لذٰلِكَ نرىٰ في مُسْنَد الإمَام أَحْمَد مما يَرْوِيه ابنه عَبْد الله قوله: «وجدت بخط أبي: حَدَّثَنَا فُلَان...»، مع أن عَبْد الله رَاوِيَة كتاب أبيه وتلميذه، وخط أبيه معروف له، وكتبه محفوظة عنده.

وإذا نقل من مصنف فلا يقل: قال فُلَان، إلَّا إذا وثق بصحة النسخة بمقابلته أو مُقَابَلَة ثِقَة لها، فإن لم يوجد هٰذَا ولا نحوه فليقل: بَلغَنِي عن فُلَان، أو وجدت في نسخة من كتابه ونحوه، وهٰذَا يَدُلّ علىٰ أمانة السَّلَف فيما ينقلون ويروون.

قال ابن الصَّلَاح: وجازف بعضهم فأطلق فيه: حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنَا.

وانتقد ذٰلِكَ علىٰ فاعله.

قيمتها:

والوِجَادَة الموثوق بها لا تقل قيمتها عن الإجازة بأنواعها، لأن الإجازة علىٰ حقيقتها إنما هي وِجَادَة معها إذن من الشَّيْخ بالرِّوَايَة، وجميع ما ننقله اليوم من العُلُوْم من مؤلفاتها إنما هو ضرب من الوِجَادَة، لتعذر شرط الرِّوَايَة فيها[1].

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٠٠-٢٠١ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ ج٢ ص٦١ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٥٠٥ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص١١٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٢٧ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٤٤-٢٤٧.

العَمَل بالأَحْكَام الوَارِدَة بالنُّصُوْص التي ثبتت بطرق التَّحَمُّل

في كل أنواع الرِّوَايَة في الحَدِيْث من السَّمَاع إلىٰ الإجازة يجب علىٰ الرَّاوِي العَمَل بما صح إسناده عنده من روايته من غير خلاف.

واختلف العُلَمَاء في الأنواع الأَخِيْرَة، وهي: الإعْلَام، والوصية، والوِجَادَة، هل يجب العَمَل بما صح إسناده من الحَدِيْث المَرْوِيّ بها؟

الصَّحِيْح أنه واجب كوجوبه في سائر الأنواع(١).

وأَخِيْراً:

في هٰذَا العرض السَّرِيْع لطرق التَّحَمُّل والتَّلَقِّي ندرك تشدد العُلَمَاء المُسْلِمِيْن وعنايتهم في وضع ضوابط طرق التَّحَمُّل، وقد نَجَمَ اهتمامهم هٰذَا بقصد المحافظة علىٰ السُّنَّة النَّبَوِيَّة واتصال السَّنَد والتثبت في التَّحَمُّل والرِّوَايَة، خاصة وإن وَسَائِل التدوين في الصور الأُوْلَىٰ كانت ضعيفة لا تقارن بما نحن عليه اليوم من طِبَاعَة ونشر(٢).

ولم تعد هٰذِهِ القَوَاعِد التي وضعها العُلَمَاء طرقاً للرِّوَايَة ومَقَايِيْس لها خاصة بالحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف، بل تَعَدَّت إلىٰ رِوَايَة الأخبار والشعر مما نراه في كتب التَّارِيْخ والأدب واللُّغَة.

---

(١) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٢٨.

(٢) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٤٧.

المَبْحَث الثالث

رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنى

اتفق العُلَمَاء علىٰ أن الرَّاوِي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومَقَاصِدها، ولا خَبِيْراً بما يحيل معانيها، ولا بَصِيْراً بمقادير التفاوت بينها، لم تجز له رِوَايَة ما سمعه بالمعنىٰ، ويجب عليه أن ينقله كما هو. وممن نقل الاتفاق علىٰ ذٰلِكَ الخَطِيْب، وابن الصَّلَاح، والنَّوَوِيّ[1].

أما إذا كان عالماً بَصِيْراً بالألفاظ ومدلولاتها، وبالمترادف ونحو ذٰلِكَ، فقد اختلفوا في **رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ** علىٰ قولين:

القول الأول: لا تجوز رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ، بل يجب نقل اللفظ بصورته.

وهو قول كثير من الفُقَهَاء والأُصُوْلِيِّيْن والمُحَدِّثِيْن، بحُجَّة:

١- قوله ﷺ: «نَضَّرَ الله امرأً سَمِعَ منا حَدِيْثاً فحَفِظَهُ حتىٰ يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فرُبَّ حَامِل فِقْه إلىٰ مَن هو أَفْقَه منه، وربّ حَامِل فِقْه ليس بفقيه»[2].

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٣٠٠ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٦ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ ج٢ ص٩٨.

وانظر: الإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٩٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٤١ والإلماع للقَاضِي عِيَاض ص١٧٤.

(٢) **حَدِيْث:** نَضَّرَ الله امرأً سَمِعَ منا حَدِيْثاً... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب العلم، ٧ باب ما جاء في الحث علىٰ تبليغ السَّمَاع، رقم ٢٨٤٧،

٢- قد يَرْوِي الرَّاوِي الحَدِيْث علىٰ معنى يستخرجه ويستدل عليه، وقد يتوهم ويغلط، وقد يصيب، ونحن غير مَأْمُوْرين بتقليده وإن أصاب، فيجب لذٰلِكَ روايته إياه علىٰ اللفظ، ليجتهد العُلَمَاء في القول بمعناه، اللهم إلَّا أن يقول الناقل: إني قد علمت ضرورة قصد النَّبِيّ ﷺ بالمحتمل من كلامه إلىٰ كذا وكذا، وإنه أراد ذٰلِكَ بعينه دون غيره، فيقبل قوله ويزول حكم الاجْتِهَاد في معنىٰ اللفظ.

٣- لئلا يوقع في تغيير بعض الأَحَادِيْث، وخاصة التي قصد بها الإتيان باللفظ والمعنىٰ جَميعاً نحو التَّكْبِيْر والتشهد والأذان[1].

القول الثاني: تجوز رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ.

وهو قول الجُمْهُوْر من السَّلَف والخَلَف، بحُجَّة:

ج٤ ص٥٩٦، عن زَيْد بن ثَابِت. قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حسن.

وبلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: رقم ٢٨٤٨، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد. وقال: حَدِيْث حسن صَحِيْح.

وصححهما الشَّيْخ شُعَيْب.

وبلفظ مقارب أَيضاً في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: رقم ٢٨٤٩، عن ابن مَسْعُوْد.

وسُنَن أبي دَاوُد: أول كتاب العلم، ١٠ باب فضل نشر العلم، رقم ٣٦٦٠، ج٥ ص٥٠١، عن زَيْد بن ثَابِت. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح.

وتقدم الحَدِيْث بلفظ آخر في تَمْهِيْد هٰذَا الكتاب ص٢٣.

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٣٠١و٣٠٤.

وانظر: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٤١ والمُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٥٢٩ والإلماع للقَاضِي عِيَاض ص١٧٨ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ السَّابق.

١- الإجماع علىٰ جواز شرح الشَّرِيْعَة للعجم بلِسَانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلُغَة أُخرىٰ فجوازه باللُّغَة العَرَبِيَّة أَوْلَىٰ.

٢- إن الله تعالىٰ قص قصص الأنبياء السَّابِقين، وذكر بعضها في مواضع بألفاظ مُخْتَلِفَة والمعنىٰ وَاحِد، ونقلها من ألسنتهم إلىٰ اللِّسَان العَرَبِيّ، وهو مخالف لها في التقديم والتَّأْخِيْر والزِّيَادَة والنقصان ونحو ذٰلِكَ.

٣- اللفظ غير مقصود لذاته ونفسه، ولهٰذَا كان النَّبِيّ ﷺ يذكر المعنىٰ في الكَرَّات المتعددة بألفاظ مُخْتَلِفَة، بل المقصود هو المعنىٰ، ومع حصول المعنىٰ فلا أثر لاختلاف اللفظ[1].

لذٰلِكَ كان ابن مَسْعُوْد وأبو الدَّرْدَاء وأَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُتْبِعُوْن الحَدِيْثَ إذا رووه بالمعنىٰ بقولهم: «أو كما قال» أو «أو نحو هٰذَا» وما أشبهه[2].

وتَفَرَّعَ عن القول بجواز رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ عدةُ أقوال، قيدت الجواز بقيود مُخْتَلِفَة منها:

١- قيل: إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ، ليَتَمَكَّن من التصرف فيه.

٢- وقيل: إنما يجوز لمن كان يحفظ الحَدِيْث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسماً في ذهنه، فله أن يَرْوِيه بالمعنىٰ لمصلحة تَحْصِيْل الحكم منه، بخلاف من كان مستحضراً للفظه[3].

٣- منع الرِّوَايَة بالمعنىٰ مقيد بأَحَادِيْث النَّبِيّ ﷺ المرفوعة، ويجوز فيما سواها.

وهو قول مَالِك، رواه عنه البَيْهَقِيّ في المَدْخَل، وبه قال الخَلِيْل بن أَحْمَد.

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٣٠١-٣٠٤ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٩٩-١٠١ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٥٠ والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٩٤.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٦ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١٤١.

(٣) نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ السَّابِق.

واستدل له بحَدِيْث: «رُبَّ مُبَلَّغ أوعىٰ من سامع»، فإذا رواه بالمعنىٰ فقد أزاله عن موضعه ومَعْرِفَة ما فيه[١].

٤- تجوز رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ للصَّحَابَة دون غيرهم.

وهو قول القَاضِي أبي بَكْر بن العَرَبِيّ، بحُجَّة:

أن تجويز الرِّوَايَة بالمعنىٰ لكل وَاحِد يؤدي إلىٰ تبديل الحرف مكان الحرف، فيكون خروجاً من الأخبار بالجُمْلَة فتنعدم الثِّقَة بالحَدِيْث.

بخلاف الصَّحَابَة فقد اجتمع فيهم أمران عَظِيْمَان:

أحدهما: الفصاحة والبَلاَغَة، إذ جِبِلَّتُهُم عَرَبِيَّة، ولغتهم سليقة.

والثاني: أنهم شَاهدوا قول النَّبِيّ ﷺ وفعله، فأفادتهم المشَاهدة عَقْل المعنىٰ جُمْلَة واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين، ألا تراهم يقولون في كل حَدِيْث: أمر رَسُوْل الله ﷺ بكذا، ونهىٰ عن كذا، ولا يذكرون لفظه، وكان ذٰلِكَ خبراً صَحِيْحاً ونَقْلاً لازماً؟[٢].

وهٰذَا الخلاف في نقل الحَدِيْث باللفظ أو بالمعنىٰ لا طائل تحته الآن، فقد استقر في العصور المتأخرة علىٰ منع الرِّوَايَة بالمعنىٰ عملاً، وإن أخذ بعض العُلَمَاء بالجواز نظراً[٣]، فذهب القَاضِي عِيَاض إلىٰ أنه يجب سد باب الرِّوَايَة بالمعنىٰ، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن، وقد استشهد ابن حَجَر بقول القَاضِي عِيَاض هٰذَا علىٰ أن

---

(١) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٤١ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٢٨٨ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٠١.

(٢) أَحْكَام القُرْآن لابن العَرَبِيّ ج١ ص٢٢ ط ٣ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٤٢ نَقْلاً عنه.

(٣) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٤٣.

وانظر بحثاً مُفَصّلاً عن رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ في: إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٧.

الأَوْلَىٰ إيراد الحَدِيْث بألفاظه دون التصرف فيه[١].

وقال ابن الصَّلَاح: ثم إن هٰذَا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرِّوَايَة بالمعنىٰ رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحَرَج والنَّصَب، وذٰلِكَ غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره[٢].

وتقدم أَيضاً كلام ابن العَرَبِيّ وحجته قبل قليل.

والمتتبع للأَحَادِيْث يجد أن أكثر الصَّحَابَة كانوا يروون بالمعنىٰ، وكثير منهم حرص علىٰ أداء اللفظ بعينه خاصة فيما يتعبد بلفظه كالتشهد والصلاة وجَوَامِع الكَلِم.

كما حرص التابعون علىٰ أداء اللفظ وإن اختلفت ألفاظهم، ومرجع الاختلاف قوة الحفظ وضعفه، ولٰكِنهم مع ذٰلِكَ فهم أهل فصاحة وبَيَان، سمعوا ممن شَهِدَ أحوال النَّبِيّ ﷺ. وأما من بعدهم فالغالب أنهم كانوا يحدثون بمثل ما سمعوا.

لذٰلِكَ ذهب ابن مَالِك النَّحْوِيّ صاحب الأَلْفِيَّة إلىٰ الاحتجاج بما ورد في الأَحَادِيْث علىٰ قَوَاعِد النَّحْو، واتخذها كشواهد الشعر، وإن أبىٰ ذٰلِكَ أبو حَيَّان، والحق مع ابن مَالِك.

وأما الآن فلن تجد عالماً يجيز رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ علىٰ سَبِيْل الاحتجاج وإيراد الأَحَادِيْث رِوَايَة.

أما علىٰ سَبِيْل التَّحَدُّث في المجالس، فيجوز وينبغي للمُتَحَدِّث أن يقول عقب

---

(١) نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٥٠. وقول القَاضِي عِيَاض في كتابه الإِكْمَال لشرح كتاب مُسْلِم، وقد نقل نص كلامه السَّيِّد أَحْمَد صقر في هامش ص١٨١-١٨٢ من كتاب الإلماع للقَاضِي عِيَاض.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٦.

رِوَايَة الحَدِيْث عبارة: «أو كما قال»، أو كلمة تؤدي هٰذَا المعنىٰ، احتياطاً في الرِّوَايَة، خشية أن يكون الحَدِيْث مَرْوِيّاً بالمعنىٰ. وكذا إذا وقع في نفسه شك في لفظ ما يَرْوِيه ليبرأ من عهدته[1].

(١) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٤٣.

المَبْحَث الرابع
علم الجَرْح والتَّعْدِيْل

الجَرْح والتَّعْدِيْل في اللُّغَة والاصْطِلَاح

الجَرْح لُغَةً: مصدر جَرَحَه يَجْرَحه إذا أحدث في بدنه جُرْحاً يسمح بسيلان الدم منه.

واصْطِلَاحاً: هو ظهور وصف في الرَّاوِي يثلم عدالته، أو يخل بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها ورَدّها.

والتجريح: وصف الرَّاوِي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها.

والعَدْل لُغَةً: ما قام في النفوس أنه مُسْتَقِيْم. وتعديل الرجل تَزْكِيَته.

واصْطِلَاحاً: هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما، فيقبل لذٰلِكَ خبره وشهادته، إذا توفرت فيه بقية الشروط التي تقدمت في شروط الأداء.

والتَّعْدِيْل: وصف الرَّاوِي بصفات تُزَكِّيْه، فتظهر عدالته، ويُقْبَل خبرُه.

وعلىٰ هٰذَا: فعلم الجَرْح والتَّعْدِيْل هو العلم الذي يبحث في أحوال الرُّوَاة من حيث قبول رواياتهم أو رَدّها.

وهو من أهم عُلُوْم الحَدِيْث إذ به يتميز الصَّحِيْح من السقيم[1]. وقَوَاعِد هٰذَا العلم لم تكتب في بِدَايَة التصنيف في عُلُوْم الحَدِيْث، فالرَّامَهُرْمُزِيّ في كتابه المُحَدِّث الفَاصِل، وهو أول مُصَنَّف في عُلُوْم الحَدِيْث، لم يتحدث عن هٰذَا العلم.

---

(١) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (جرح) و(عدل)، وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٦٠.

ولعل الإمَام الحَاكِم أول من كتب في علم الجَرْح والتَّعْدِيْل في كتابه مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث[١]، وأحال على كتابه «المَدْخَل»، فذكر أنه فَصَّلَ القول هناك.

مشروعية الجَرْح والتَّعْدِيْل

الجَرْح والتَّعْدِيْل مشروع لبَيَان أحوال الرُّوَاة وأَدِلَّة مشروعيته هي:

١- من القُرْآن الكَرِيْم:

قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ﴾ - الحُجُرَات: ٦.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ - البقرة: ٢٨٢.

والمَرْضِيّ من الشهداء هو من ترضون دينه وأمانته، وليس يقبل الحَدِيْث بأقل من الشهادة.

٢- من الحَدِيْث الشَّرِيْف:

قوله ﷺ: «بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة»[٢]، وهو جَرْح.

---

(١) مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٥٢.

(٢) **حَدِيْث**: بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٣٨ باب لم يكن النَّبِيّ ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً، رقم ٦٠٣٢، ص١٢٩٤، عن عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وبلفظ: (... ائذنوا له، فلبئس ابن العشيرة، أو بئس رجل العشيرة...) في:

وقوله ﷺ: «نِعْمَ عَبْدُ الله خَالِد بن الوَلِيْد سَيْف من سيوف الله»[١]، وهو تعديل.

٣- الإجماع:

أجمع الصَّحَابَة والتابعون وأتباعهم علىٰ جواز الجرح، مبينين في ما أُثر عنهم من كلام أن حَدِيْث الرَّسُوْل ﷺ دين، فتجب فيه الأمانة، ويجب نشر اسم الكذاب، ليتقىٰ حَدِيْثه[٢].

نشأة علم الجَرْح والتَّعْدِيْل

نشأ هٰذَا العلم مع نشأة الرِّوَايَة في الإِسْلَام، إذ لا يكون تحري الأخبار الصَّحِيْحَة إلَّا بعد الوقوف علىٰ رواتها وتَمْيِيْز الثِّقَة من غيره.

لذٰلِكَ تتبعوا الرُّوَاة وحياتهم العِلْمِيَّة، فعرفوا الحافظ والضابط والأطول مجالسة لمن رَوَىٰ عنه من غيره.

وقد وصلتنا أقوال كثيرة عن الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وأتباعهم في التَّعْدِيْل والتجريح،

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ٢٢ باب مداراة من يتقىٰ فحشه، رقم ٢٥٩١، ص١٢٤٨، عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وورد بعده في صَحِيْح مُسْلِم حَدِيْث بلفظ: (بئس أخو القوم وابن العشيرة)، عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) حَدِيْث: نِعْمَ عَبْد الله خَالِد بن الوَلِيْد... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب المَنَاقِب، ١٢٢ مَنَاقِب خَالِد بن الوَلِيْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم ٤١٨١، ج٦ ص٣٧١، عن أبي هُرَيْرَة. قال التِّرْمِذِيّ: حَدِيْث غَرِيْب. وقال الشَّيْخ شُعَيْب: صَحِيْح بشواهده.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٨١ وما بعدها، وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٦١.

لا يحابي الناقد أخاً أو أباً أو غيره أمام حَدِيْث الرَّسُوْل ﷺ.

سئل شُعْبَة بن الحَجَّاج، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٦٠هـ، عن حَدِيْث حَكِيْم بن جُبَيْر، فقال: أخاف النار.

وسئل عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٤هـ، عن أبيه فقال: سلوا عنه غيري، فأعادوا المَسْأَلَة، فأطرق ثم رفع رأسه، فقال: هو الدِّيْن، إنه ضعيف... .

وجرح أبو دَاوُد صاحب السُّنَن ابنه، فقال: ابني عَبْد الله كذاب.

وكان يَحْيَىٰ بن مَعِيْن لا يتحرج من جرح أصحابه.

ولم يتورع هٰؤُلَاءِ عن نشر اسم المجروح، ولم يعدوا ذٰلِكَ من قبيل الغيبة المحرمة، وإنما هو من الدِّيْن والنصيحة، لأن فيه حفظ الشَّرِيْعَة من شرور الكذابين والمجروحين.

قال عَبْد الرَّحْمٰن بن مَهْدِيّ: «سألت شُعْبَة وابن المُبَارَك والثَّوْرِيّ ومَالِك بن أَنَس عن الرجل يتهم بالكذب، فقالوا: انشره فإنه دين».

وقال عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد بن حَنْبَل: «جاء أبو تراب النَّخْشَبِيّ إلىٰ أبي، فجعل أبي يقول: فُلَان ضعيف، فُلَان ثِقَة. فقال أبو تراب: يا شَيْخ لا تغتب العُلَمَاء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك هٰذَا نصيحة، ليس هٰذَا غيبة».

وأشهر من تكلم في الرُّوَاة من التَّابِعِيْن وأتباعهم:

عَامِر الشَّعْبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣هـ، ومُحَمَّد بن سِيْرِيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٠هـ، والأَوْزَاعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥٧هـ، وشُعْبَة بن الحَجَّاج، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٦٠هـ، والثَّوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٦١هـ، واللَّيْث بن سَعْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٥هـ، ومَالِك بن أَنَس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٩هـ، ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٣هـ، وعَلِيّ بن عَبْد الله المَدِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٤هـ، وأَحْمَد بن حَنْبَل، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ، والبُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ، وأبو حَاتِم الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٧ هـ.

وهٰـؤُلَاءِ وإن اشتهر كثير منهم في الفِقْه والحَـدِيْث، إلَّا أن بعضهم غلب عليه الاهتمام بمَعْرِفَة الرِّجَال ونقدهم كشُعْبَة وعَبْد الرَّحْمٰن بن مَهْدِيّ.

وقد نما التصنيف في علم الجَرْح والتَّعْدِيْل في القرنين الثالث والرابع، فبعض المُصَنَّفَات اختص بالضعفاء، وبعضها بالثقات، وبعضها جمع بين الثقات والضعفاء.

ولم يخلُ عَصْر من العصور منذ عَصْر الصَّحَابَة إلىٰ العصور المتأخرة عن عدد كَبِيْر من الأَئِمَّة النقاد في مختلف أنحاء البلاد الإِسْلَامِيَّة يدافعون عن حَدِيْث الرَّسُوْل الأَعْظَم ﷺ وعن شريعته الغراء[١].

المُصَنَّفَات في الجَرْح والتَّعْدِيْل

يمكن تصنيف هٰذِهِ الكتب إلىٰ ثلاثة أنواع[٢]:

١- كتب الضعفاء:

وأول من صنف فيهم: يَحْيَىٰ بن مَعِيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٣هـ، وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٤هـ، ومُحَمَّد بن عَبْد الله البَرْقِيّ الزُّهْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤٩هـ، ومُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْل البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ، في كتابيه: الضعفاء الكَبِيْر، والضعفاء الصَّغِيْر، وإبْرَاهِيْم بن يَعْقُوْب الجُوْزْجَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٩هـ، وأبو زُرْعَة الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦٤هـ، ومُحَمَّد بن أَحْمَد حِبَّان البُسْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ، في كتابه «مَعْرِفَة المجروحين من المُحَدِّثِيْن»، وعَبْد الله بن عَدِيّ الجُرْجَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٥هـ، في كتابه «الكَامِل في ضعفاء الرِّجَال»... وغيرهم كثير.

---

(١) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٨٤ وما بعدها، وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٦٢-٢٦٤ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٨٣ وما بعدها.

(٢) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٩٠-١٢١.

ومن أجمع الكتب في الضعفاء كتاب «مِيْزَان الاعْتِدَال في نقد الرِّجَال» للإمَام الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ، وقد طبع عدة مرات آخرها بأربع مجلدات بتَحْقِيْق البجاوي، قال فيه ابن حَجَر: «إنه مِن أجمع كتب الضعفاء».

وكتاب «لِسَان المِيْزَان» لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، وقد ضمنه مِيْزَان الاعْتِدَال وزاد عليه. وطبع بالهِنْدِ، في ستة أجزاء، ثم صُوِّرَ في لُبْنَان.

٢- كتب الثقات:

وأول من صنف فيهم:

أبو الحسن أَحْمَد بن عَبْد الله العِجْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ، وأبو العَرَب مُحَمَّد بن أَحْمَد التَّمِيْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٣٣هـ، ومُحَمَّد بن أَحْمَد بن حِبَّان البُسْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ، في كتابيه: الثقات، ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار... إلخ.

٣- كتب جمعت بين الثقات والضعفاء:

ومن المُصَنَّفَات في ذٰلِكَ:

مُحَمَّد بن سَعْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٩هـ، في كتابه «الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ»، وطبع عدة طبعات. ويَحْيَىٰ بن مَعِين، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٣هـ، في كتابيه «الرِّجَال والتَّارِيْخ والعِلَل». وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٤هـ، في كتابه «التَّارِيْخ». وأَحْمَد بن حَنْبَل، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ، في كتابه «العِلَل والرِّجَال». والبُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ، في كتبه «التَّارِيْخ الكَبِيْر، والأَوْسط، والصَّغِيْر». وغيرها كثير.

ومن أجمع الكتب من هٰذَا النوع كتاب «الجَرْح والتَّعْدِيْل» لعَبْد الرَّحْمٰن بن أبي حَاتِم الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٧هـ، الذي جمع فيه أقوال المتقدمين، وأعمل فيه فكره في بَيَان الحكم من الأقوال المُتَعَارِضَة، وطبع بالهِنْد، ثم طبع بالتصوير في لُبْنَان.

ثُبُوْت عدالة الرَّاوِي وتَزْكِيَته

تقدم أن العدالة شرط في الرَّاوِي، وتعرف بالاختبار في الأحوال بطول الصحبة والمعاشرة والمُعَامَلَة، فإذا لم يعثر عليه بأنه فعل كَبِيْرَة ولا علىٰ ما يقتضي التهاون بالدِّيْن والتساهل في الرِّوَايَة فهو ثِقَة وإلَّا فلا.

ولتَزْكِيَة الرَّاوِي طرق منها:

١- أن تكون بخبر عَدْلَيْن، واتفق الجُمْهُوْر علىٰ قبول خبرهما فيه، وأنه تعديل.

أما لو كان **التَّعْدِيْل من وَاحِد فقط** ففيه قولان:

القول الأول: لا يقبل.

حكاه القَاضِي أبو بَكْر عن أكثر الفُقَهَاء من أهل المَدِيْنَة وغيرهم.

إلحاقاً لها بالشهادة.

القول الثاني: يقبل.

لأن القياس يوجب قبول كل عدل مرضي ذكراً أو أنثىٰ، حراً أو عبداً، شَاهداً أو مخبراً. وفي هٰذَا القول تفريق بين الرِّوَايَة والشهادة.

وهو الذي صححه ابن الصَّلَاح واختاره الخَطِيْب، وهو قول الأكثرين كما حكاه الآمِدِيّ والصَّفِيّ الهِنْدِيّ.

والفرق بينهما:

أن التَّزْكِيَة تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشَّاهد عند الحَاكِم[١].

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٦ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيْد والإيْضَاح للعِرَاقِيّ ص١٣٧ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٦٠-١٦١ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٩

٢- أن يحكم الحَاكِم بشهادته.

وحكىٰ الاتفاق علىٰ هٰذَا ابن الحَاجِب والصَّفِيّ الهِنْدِيّ.

لأنه لا يحكم بشهادته إلَّا وهو عدل عنده.

قال القَاضِي: وهو أقوىٰ من تَزْكِيته باللفظ.

لٰكِن الآمِدِيّ قيده بما إذا لم يكن الحَاكِم ممن يرىٰ قبول الفاسق الذي لا يكذب[١].

٣- الاستفاضة فيمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثِّقَة والأمانة.

لأن الشَّاهد والمخبر إنما يحتاجان إلىٰ التَّزْكِيَة متىٰ لم يكونا مشهورين بالعدالة وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً، وقد صرح القَاضِي أبو بَكْر البَاقِلَّانِيّ بأن الاستفاضة أقوىٰ من تعديل الوَاحِد والاثنين[٢].

قال ابن الصَّلَاح: وهٰذَا هو الصَّحِيْح من مَذْهَب الشَّافِعِيّ وعليه الاعتماد في أُصُوْل الفِقْه[٣].

وممن ذكره أهل الحَدِيْث أبو بَكْر الخَطِيْب، ومَثَّلَ ذٰلِكَ: بمَالِك وشُعْبَة والسُّفْيَانَيْن والأَوْزَاعِيّ واللَّيْث وابن المُبَارَك ووَكِيْع وأَحْمَد وابن مَعِيْن وعَلِيّ بن

والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠١ والمنخول للغَزَالِيّ ص٢٦٠ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٧٤ والإِحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٧.

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٦ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٩٧ وشرح العَضُد ج٢ ص٦٦ والإِحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٩.

(٢) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٧ والخُلَاصَة للطِّيبِيّ ص٨٩ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٢ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٩٣.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣٧ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٦.

المَدِيْنِيّ ومن جرىٰ مجراهم في نباهة الذِّكْر واستقامة الأمر(١).

سئل أَحْمَد بن حَنْبَل عن إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه فقال: مثل إِسْحَاق يسأل عنه؟ إِسْحَاق عندنا إِمَام من أَئِمَّة المُسْلِمِيْن(٢).

رِوَايَة المجهول

وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: مجهول الحال، أي لا يعرف حاله ظَاهِراً ولا بَاطِناً مع كونه معروف العين بِرِوَايَة عَدْلَيْن عنه. اختلفوا في روايته علىٰ أقوال:

القول الأول: روايته غير مقبولة.

وهو قول الجُمْهُوْر كما حكاه ابن الصَّلَاح والنَّوَوِيّ وغيرهما.

القول الثاني: نقل روايته، اكتفاء بسَلَامته من التفسيق ظَاهِراً.

وهو قول أبي حَنِيْفَة.

القول الثالث: إن كان الرَّاوِيان أو الرُّوَاة عنه لا يروون عن غير عدل قبل وإلَّا فلا(٣).

النوع الثاني: المستور، وهو العَدْل في الظَّاهِر، المجهول العدالة في البَاطِن. واختلفوا

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٤٧ وإِرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٧ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣٧ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠١-٣٠٢.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٤٨ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٩٣ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٢.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٤٤ وإِرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٩٧ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣١٦ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٩٣ وشرح العَضُد ج٢ ص٦٤.

في روايته علىٰ أقوال:

القول الأول: يقبل ما لم يعلم الجرح.

وهو قول أبي حَنِيْفَة وبعض الشَّافِعِيَّة، ورجح ذٰلِكَ سُلَيْم بن أَيُّوْب، ووَافَقَهُ ابن الصَّلَاح.

لأن الإخبار مبني علىٰ حسن الظن بالرَّاوِي.

لٰكِن المتأخرين من الحَنَفِيَّة قيدوا القول بالقبول بصدر الإِسْلَام بغلبة العدالة علىٰ الناس إذ ذاك، قالوا: أما المستور في زماننا فلا يقبل لكثرة الفساد وقلة الرَّشَاد.

القول الثاني: لا يقبل ما لم تعلم العدالة.

وهو قول الشَّافِعِيّ وحكاه إِلْكِيَا عن الأكثرين.

القول الثالث: الوقف إذا رَوَىٰ التحريم إلىٰ ظهور حاله.

وهو قول الجُوَيْنِيّ[(١)].

النوع الثالث: مجهول العين وهو من لم يشتهر ولم يَرْوِ عنه إِلَّا راوٍ وَاحِد. واختلفوا فيه علىٰ أقوال:

القول الأول: لا تقبل روايته.

وهو قول جُمْهُوْر العُلَمَاء، ورجحه الشَّوْكَانِيّ، قال: الحق أنه لا تقبل رِوَايَة مجهول العين ولا مجهول الحال، واحتج بحجج منها:

أنه قد تقرر عدم قبول رِوَايَة الفاسق، ومجهول العين أو الحال يحتمل أن يكون فاسقاً وأن يكون غير فاسق فلا تقبل روايته مع هٰذَا الاحتمال، لأن عدم الفسق شرط في جواز

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٤٥ وإِرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ، واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ، السَّابِقَة.

الرِّوَايَة عنه، فلا بد من العلم بوجود هٰذَا الشرط، وأَيضاً وجود الفسق مَانِع من قبول روايته فلا بد من العلم بانتفاء هٰذَا المَانِع.

القول الثاني: إن كان المنفرد بالرِّوَايَة عنه لا يَرْوِي إلَّا عن عدل، كابن مَهْدِيّ وابن مَعِيْن، فإنه تنتفي وترتفع عنه الجهالة العَيْنِيّة وإلَّا فلا.

وهو قول ابن عَبْد البَرّ.

القول الثالث: إن زكاه أحد من أَئِمَّة الجَرْح والتَّعْدِيْل مع روايته عنه وعمله بما رواه قُبِلَ وإلَّا فلا.

وهو قول أَبِي الحُسَيْن بن القَطَّان.

وهٰذَا هو ظَاهِر تصرف ابن حِبَّان في ثقاته، فإنه يحكم برفع الجهالة بِرِوَايَة وَاحِدَة، وحكي ذٰلِكَ عن النَّسَائِيّ، وصححه ابن حَجَر[1].

تعديل المبهم

اختلفوا في تعديل المبهم كقولهم: حَدَّثَنِي الثِّقَة، أو حَدَّثَنِي العَدْل، علىٰ قولين:

القول الأول: لا يقبل.

وهو قول أَبِي بَكْر القَفَّال والصَّيْرَفِيّ والقَاضِي أَبِي الطَّيِّب الطَّبَرِيّ وأَبِي إسْحَاق الشِّيْرَازِيّ وابن الصباغ والمَاوَرْدِيّ والرُّوْيَانِيّ والخَطِيْب البَغْدَادِيّ، ورجحه ابن حَجَر والشَّوْكَانِيّ، بحُجَّة:

أنه وإن كان عدلاً عنده فربما لو سماه كان مجروحاً عند غيره.

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٥٣-٥٤ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٥٢ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣١٧.

القول الثاني: يقبل.

وهو قول أبي حَنِيْفَة، بحجة:

أنه مأمون في الحالتين حين سماه ووثقه، وحين وثقه وأبهمه[1].

رِوَايَـة التائب عن الفسق

إذا تاب الفاسق الذي ارتكب المعاصي، وعرفت عدالته بعد توبته، ورَوَىٰ الأَحَادِيْث بعد توبته، قبلت روايته.

أما **المُتَعَمّد الكذب علىٰ رَسُوْل الله ﷺ إذا تاب عن كذبه**، وعرفت عدالته بعده، ففي قبول روايته قولان:

القول الأول: لا تقبل روايته وتسقط جميع أَحَادِيْثه السَّابِقَة.

وهو قول أَحْمَد بن حَنْبَل، وأبي بَكْر الحُمَيْدِيّ شَيْخ البُخَارِيّ، وأبي بَكْر الصَّيْرَفِيّ، وأبي المُظَفَّر السَّمْعَانِيّ، كما نقله عنهم ابن الصَّلَاح وغيره.

لأن في رفض روايته حفاظاً علىٰ الشَّرِيْعَة الإِسْلَامِيَّة وزجراً عن الكذب، إذ في الكذب ضرر عام قد تتغير به أَحْكَام الدِّيْن.

قال ﷺ: «من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً فليتبوأ مقعده من النار».

---

(١) إِرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٧ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٥٥، قال الخَطِيْب فيه: «إذا قال العالم: كل من رَوَيْت عنه فهو ثِقَة وإن لم أُسَمِّهِ، ثم رَوَىٰ عمن لم يسمه فإنه يكون مُزَكِّياً له، غير أنا لا نعمل علىٰ تَزْكِيته لجواز أن نعرفه إذا ذكره».

وانظر أَيضاً: نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٥١ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣١٠-٣١١ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٧٢.

القول الثاني: تقبل.

وهو قول الإمَام النَّوَوِيّ، بحُجَّة:

أن شهادته مقبولة، كالكافر إذا أسلم(١).

ذكر السبب في الجَرْح والتَّعْدِيْل

اختلفوا في قبول الجَرْح والتَّعْدِيْل من دون ذكر السبب علىٰ أقوال:

القول الأول: لا بد من ذكر السبب في الجَرْح والتَّعْدِيْل.

ورجحه الشَّوْكَانِيّ، بحُجَّة:

أن الجارح والمُعَدِّل قد يظنان ما ليس بجارح جارحاً، وقد يظنان ما لا يستقل بإثبات العدالة تعديلاً، ولا سِيَّمَا مع اختلاف المَذَاهِب في الأُصُوْل والفُرُوْع، فقد يكون ما أبهمه الجارح من الجرح هو مجرد كونه علىٰ غير مَذْهَبه وعلىٰ خلاف ما يعتقده وإن كان حَقّاً، وقد يكون ما أبهمه من التَّعْدِيْل هو مجرد كونه علىٰ مَذْهَبه وعلىٰ ما يعتقده وإن كان في الواقع مخالفاً للحق كما وقع ذٰلِكَ كَثيراً.

قال الشَّوْكَانِيّ: وعندي: إن الجرح المعمول به هو أن يصفه بضعف الحفظ أو بالتساهل في الرِّوَايَة أو بالإقدام علىٰ ما يَدُلّ علىٰ تساهله في الدِّيْن.

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٥١ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٢٩-٣٣٠ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص١٠١-١٠٢ وكشف الأسرار للبَزْدَوِيّ ج٢ ص٤٠٤.

وحَدِيْث: من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً... إلخ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائِيّ، وابن مَاجَة، عن أَنَس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٤١، وأورد فيه طرقاً كثيرة جداً، وقال: صَحِيْح.

والتَّعْدِيْل المعمول به هو أن يصفه بالتحري في الرِّوَايَة والحفظ لما يَرْوِيه، وعدم الإقدام علىٰ ما يَدُلّ علىٰ تساهله بالدِّيْن.

القول الثاني: لا يجب ذكر السبب فيهما إذا كان الجارح أو المُعَدِّل بَصِيْراً بالجَرْح والتَّعْدِيْل، مرضياً في اعْتِقَاده وأفعاله.

واختاره القَاضِي أبو بَكْر الآمِدِيّ، وجعل ابن كَثِيْر هٰذَا في الأَئِمَّة المتصبين لهٰذَا الشأن للعلم بمعرفتهم واطلاعهم واضطلاعهم في هٰذَا الشأن واتصافهم بالإنْصَاف والديانة والخبرة والنصح.

القول الثالث: يقبل التَّعْدِيْل من غير ذكر السبب.

لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها من الأَعْمَال الصالحة وترك المُنْكَرَات.

أما الجرح فلا بد من ذكر السبب.

لأن الجرح يحصل بذكر سبب وَاحِد، ولا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء علىٰ ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بَيَان سببه لينظر هل هو قادح أو لا؟

وهو قول الشَّافِعِيّ ومَالِك والأَئِمَّة من حُفَّاظ الحَدِيْث ونقّاده كالبُخَارِيّ ومُسْلِم، وهو الذي اختاره ابن الصَّلَاح والنَّوَوِيّ وغيرهما.

القول الرابع: يقبل الجرح من غير ذكر السبب، ولا يقبل التَّعْدِيْل إلَّا بذكر السبب.

لأن مطلق الجرح يبطل الثِّقَة، ومطلق التَّعْدِيْل لا يحصل الثِّقَة، لتسارع الناس إلىٰ الظَّاهِر(١).

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٨ والكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٦٥و١٧٩ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣٨ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر، وشرحه: البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٩٤-٩٥ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٩ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه:

الجرح المطلق

فإذا ورد الجرح المطلق كقول الجارح: ليس بثِقَة، أو ليس بشيء، أو هو ضعيف، فيجب عندئذ التوقف حتىٰ يبحث المطلع علىٰ حقيقة الحال في مطولات المُصَنَّفَات في هٰذَا الشأن كتَهْذِيْب الكَمَال للمِزِّيّ وفُرُوْعه، وتَارِيْخ الإسْلَام، وتَارِيْخ النبلاء، ومِيْزَان الاعْتِدَال للذَّهَبِيّ[١].

تَفْسِيْر الجرح عند تعارض الجَرْح والتَّعْدِيْل

إذا تعارض الجَرْح والتَّعْدِيْل ينبغي أن يكون الجرح حينئذ مُفَسَّراً[٢].

تعارض الجَرْح والتَّعْدِيْل:

قد تتعارض أقوال العُلَمَاء في جرح الرَّاوِي وتعديله، لأن بعضهم يرىٰ أن ذٰلِكَ الرَّاوِي كان فاسقاً فجرحه، ولٰكِن الآخر رآه قد تاب فعَدَّلَهُ، أو أن بعضهم يرىٰ أن ذٰلِكَ الرَّاوِي حافظ فعَدَّلَهُ، ولٰكِن الآخر رآه ذا غفلة فجرحه.

فإذا تعارض الجَرْح والتَّعْدِيْل ولم يمكن الجمع بينهما، فللعُلَمَاء في ذٰلِكَ أقوال منها:

القول الأول: الجرح مُقَدّم علىٰ التَّعْدِيْل.

وهو قول الجُمْهُوْر كما نقله عنهم الخَطِيْب والبَاجِيّ وابن الصَّلَاح، وصححه الرَّازِيّ والآمِدِيّ وابن الصَّلَاح.

تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٥-٣٠٧ والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٨ وشرح العَضُد ج٢ ص٦٥.

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ السَّابِق.

(٢) اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٩٦.

لأن مع الجارح زِيَادَة علم لم يطلع عليها المُعَدِّل.

وقد استثنىٰ أصحاب الشَّافِعِيّ من هٰذَا: ما إذا جرحه بمعصية وشَهِدَ الآخر أنه قد تاب منها، فإنه يقدم في هٰذِهِ الصورة التَّعْدِيْل، لأن معه زِيَادَة علم.

القول الثاني: التَّعْدِيْل مُقَدّم علىٰ الجرح.

حكاه الطَّحَاوِيّ عن أبي حَنِيْفَة وأبي يُوْسُف.

لأن الجارح قد يجرح بما ليس في نفس الأمر جارحاً، والمُعَدِّل إذا كان عدلاً لا يعدل إلَّا بعد تَحْصِيْل الموجب لقبوله جرحاً.

القول الثالث: إذا تعارضا فلا يقدم أحدهما علىٰ الآخر إلَّا بعد الاطلاع علىٰ مرجح لأحد القولين.

حكىٰ هٰذَا القول ابن الحَاجِب.

قال الشَّوْكَانِيّ: الحق الحقيق بالقبول أن ذٰلِكَ محل اجْتِهَاد للمجتهد، وقد قدمنا أن الراجح أنه لا بد من التَّفْسِيْر في الجَرْح والتَّعْدِيْل، فإذا فسر الجارح ما جرح به والمُعَدِّل ما عَدَّلَ به، لم يَخْفَ علىٰ المجتهد الراجح منهما من المرجوح[1].

جرح الأقران من الأئـمَّـة

قد يدور القدح بين الأقران من الأَئِمَّة المتعاصرين في حال المنافسة أو الغضب أو الحسد أو الخلاف المَذْهَبِيّ... إلخ.

---

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٨-٦٩.

وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٤٢ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٧٥ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٩٠ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٩-٣١٠ وشرح العَضُد ج٢ ص٦٥.

لذٰلِكَ نهىٰ السَّلَف عن أخذ أقوال بعضهم في الآخر، قال ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفُقَهَاء بعضهم علىٰ بعض، فإنهم يتغايرون تغاير التيوس في الزريبة».

وقد أجمع العُلَمَاء علىٰ أنه لا يؤخذ كلام بعضهم بالآخر بلا دليل، لأن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته، لم يلتفت فيه إلىٰ قول أحد إلَّا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تَصِحّ بها جرحته علىٰ طريق الشهادات.

فوضعوا قاعدة: «عدم قبول جرح المعاصر لمعاصره بلا حُجَّة».

وبذٰلِكَ ردوا جرح الإمَام مَالِك في مُحَمَّد بن إسْحَاق، وجرح أَحْمَد بن حَنْبَل في الحَارِث المُحَاسِبِيّ، وجرح سُفْيَان الثَّوْرِيّ في أبي حَنِيْفَة[1].

المُعَدِّل والجارح

اتفق العُلَمَاء علىٰ أن الرَّاوِي العَدْل هو من كان أهلاً لأداء الرِّوَايَة فتوفرت فيه الشروط السَّابِقَة للرَّاوِي، وهي: الإسْلَام، والبُلُوْغ، والعدالة، والضبط.

وقد أجمع العُلَمَاء علىٰ أن الذين تولوا بَيَان أحوال الرُّوَاة وتَمْيِيْز الصَّحِيْح من السقيم، يجب أن تتوفر فيهم شروط الرَّاوِي السَّابِقَة.

قال ابن حَجَر: وليحذر المتكلم في هٰذَا الفن من التساهل في الجَرْح والتَّعْدِيْل، فإنه إن عدل أحداً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثَابِت، فيخشىٰ عليه أن يدخل في زمرة من رَوَىٰ حَدِيْثاً وهو يظن أنه كذب. وإن جرح بغير تحرز أقدم علىٰ الطعن في مُسْلِم بريء من ذٰلِكَ، ووسمه بميسم سوء يبقىٰ عليه عاره أبداً.

---

(١) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج٢ ص١٨٥ وبحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٨٧-٨٨.

ولا بد أن يكون مع تلك الشروط السَّابِقَة عارفاً بأسباب الجرح والعدالة وغير مُتَعَصِّب ضد أحد من الرُّوَاة.

ومن لم يتم له هٰذَا فلا يقبل منه القول في الرُّوَاة[1].

مَنْهَج العُلَمَاء في بَيَان أحوال الرُّوَاة

كانت غَايَة العُلَمَاء من الجَرْح والتَّعْدِيْل هو حفظ الحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف والشَّرِيْعَة الإِسْلَامِيَّة من أن تتناولها يد المحرفين، لذٰلِكَ لم يتناولوا من أحوال الرَّاوِي إِلَّا الجانب الحَدِيْثِيّ الذي يهمهم مما يختص بالعدالة والضبط.

وقد تميز مَنْهَج هٰؤُلَاءِ في الجَرْح والتَّعْدِيْل بقَوَاعِد أهمها:

١- الأمانة، والنزاهة في الحكم.

فكانوا يذكرون ما للرَّاوِي وما عليه، قال مُحَمَّد بن سِيْرِيْن: «ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه، ولم تذكر مَحَاسِنه».

٢- الدقة في البَحْث والحكم.

فكانوا يدققون في أحوال الرَّاوِي، ويذكرون سبب وهمه ووقت اختلاطه، وهل نشأ ضعفه عن وهن في دينه أو عن عدم الحفظ.

٣- التزام الأدب في الجرح.

التزم أهل هٰذَا العلم بالأدب الجم في نقدهم، وأقسىٰ العبارات التي وردت عنهم: فُلَان وَضَّاع، كَذَّاب، لم يكن مُسْتَقِيْم اللِّسَان.

---

(١) نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٧٥.

وانظر: المنخول للغَزَالِيّ ص٢٦٥ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٦٨.

وكَثيراً ما يوصي الأَئِمَّة تلاميذهم بالتزام الأدب في النقد.

قال المُزَنِيّ: سمعني الشَّافِعِيّ يوماً وأنا أقول: فُلَان كذاب، فقال لي: إبْرَاهِيْم، اكسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولٰكِن قل: حَدِيْثه ليس بشيء[١].

ألفاظ الجَرْح والتَّعْدِيْل

رُوَاة الأَحَادِيْث لم يكونوا علىٰ درجة وَاحِدَة في الحفظ والضبط والعلم، بل إن منهم من كان حاقداً يضع الأَحَادِيْث.

لذٰلِكَ اعتنىٰ العُلَمَاء بضبط حال هٰؤُلَاءِ الرُّوَاة، ونتيجة تلك العِنَايَة:

كانوا يقولون في التَّعْدِيْل:

أوثق الناس، وأضبط الناس، ولا يسأل عنه، ثِقَة ثِقَة، وثِقَة مأمون، وثِقَة حافظ، وثَبْت، ومُتْقِن، وحُجَّة، وإمَام، وصَدُوْق، مأمون، لا بأس به، محله الصدق، صالح الحَدِيْث، شَيْخ، ليس ببعيد عن الصواب، صويلح، صَدُوْق إن شاء الله.

وكانوا يقولون في التجريح:

أكذب الناس، رُكْن الكذب، كَذَّاب، وَضَّاع، هالك، متروك، ليس بثِقَة، رُدَّ حَدِيْثه، ضعيف جداً، ليس بشيء، لا يكتب حَدِيْثه، مُضْطَرِب الحَدِيْث، فيه مقال، ليس بحُجَّة، غيره أوثق منه.

لٰكِن في المُصَنَّفَات القديمة لم تكن تلك الألفاظ التي تدل علىٰ جرح أو تعديل الرُّوَاة موضع اتفاق بين أصحابها.

لذٰلِكَ يجب التثبت من ألفاظ العُلَمَاء في الجَرْح والتَّعْدِيْل، ومَعْرِفَة مدلولها عند كل منهم.

---

(١) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٦٦-٢٦٧.

فمثلاً: يَحْيَىٰ بن مَعِيْن إذا قال: «ليس به بأس» فهو ثِقَة عند غيره، تطلق علىٰ من هو أدنىٰ من ثِقَة.

والبُخَارِيّ إذا قال في الرجل: «سكتوا عنه» أو «فيه نظر» فإنه يكون في أدنىٰ المنازل وأردئها عنده، ولهٰذِهِ الألفاظ مدلول آخر عند غيره.

قال الخَطِيْب: أعلىٰ العبارات في التَّعْدِيْل والتجريح أن يقال:

حُجَّة أو ثِقَة، وأدناها أن يقال: كذاب. قال ابن كَثِيْر معقباً علىٰ قول الخَطِيْب: «وبين ذٰلِكَ أُمور كثيرة يعسر ضبطها، وقد تكلم الشَّيْخ أبو عَمْرو - أي: ابن الصَّلَاح - علىٰ مراتب منها، وثم اصْطِلَاحَات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها.

ولٰكِن فيما بعد أصبحت تلك الألفاظ ذات مدلول معين دقيق جعلها ابن أبي حَاتِم علىٰ شكل مراتب ذكرها في كتابه الجَرْح والتَّعْدِيْل[1].

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيْد والإِيْضَاح للعِرَاقِيّ ص١٥٧-١٦٢ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٩١ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٧١ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١٠٥-١٠٦ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٤١-٣٥٠ وبحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٨٥.

الفصل الثالث[1]

أقسام الحَدِيْث

وفيه ثلاثة مباحث:

المَبْحَث الأول: الصَّحِيْح، والحسن، والضعيف

المَبْحَث الثاني: المتواتر، والمشهور، والآحاد

المَبْحَث الثالث: الحَدِيْث القُدْسِيّ

---

(١) كتبه الأُستاذ الدكتور رشدي مُحَمَّد عليان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المَـبْحَـث الأول

الصَّحِيْح والحَسَن والضعيف

١- الحَدِيْث الصَّحِيْح

تعريف الحَدِيْث الصَّحِيْح

هو الحَدِيْث الذي اتَّصَل إسناده بنقل العَدْل الضابط عن العَدْل الضابط إلىٰ منتهاه، ولا يكون شَاذّاً ولا مُعَلَّلاً[١].

وفي هٰذِهِ الأوصاف احتراز عن المُرْسَل، والمُنْقَطِع، والمُعْضَل والشَّاذّ، وما فيه عِلَّة قادحة، وما في راويه نوع جرح.

فهٰذَا هو الحَدِيْث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحَدِيْث.

ومتىٰ قالوا: «هٰذَا حَدِيْث صَحِيْح» فمعناه أنه اتَّصَل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عَدْلٌ وَاحِد وليس من الأخبار التي أجمعت الأُمَّة علىٰ تلقيها بالقبول.

وكذٰلِكَ إذا قالوا في حَدِيْث: «إنه غير صَحِيْح» فليس ذٰلِكَ قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المُرَاد به أنه لم يَصِحّ إسناده علىٰ الشرط المذكور[٢].

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٠ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٦٣ وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٤.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١١ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٧٦.

أقسام الحَدِيْث الصَّحِيْح

ينقسم الحَدِيْث الصَّحِيْح إلىٰ أقسام متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه.

أعلاها ما اتفق عليه البُخَارِيّ ومُسْلِم.

ثم ما انفرد به البُخَارِيّ عن مُسْلِم، ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العُلَمَاء أيهما أرجح.

ثم ما انفرد به مُسْلِم عن البُخَارِيّ.

ثم صَحِيْح علىٰ شرطهما ولم يُخَرِّجْهُ وَاحِد منهما، ووجه تأخره عما أَخْرَجَهُ أحدهما تلقي الأُمَّة له بالقبول.

ثم صَحِيْح علىٰ شرط البُخَارِيّ ولم يُخَرِّجْهُ.

ثم صَحِيْح علىٰ شرط مُسْلِم ولم يُخَرِّجْهُ.

ثم صَحِيْح عند غيرهما، وليس علىٰ شرط وَاحِد منهما، مستوفى فيه الشروط السَّابِقَة[1].

أمثلة من الحَدِيْث الصَّحِيْح[2]

١- عن عُمَر بن الخَطَّاب قال: سمعت رَسُوْل الله ﷺ يقول: «إنما الأَعْمَال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها أو إلىٰ امرأة

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص١٢٢-١٢٣.

(٢) للاطلاع علىٰ المَزِيْد من الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة راجع: صَحِيْحي البُخَارِيّ ومُسْلِم، فكل ما ورد فيهما صَحِيْح.

ينكحها، فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه»[١].

٢- عن ابن عُمَر قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «بني الإسْلَام علىٰ خمس: شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله، وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رَمَضَان»[٢].

٣- عن أبي أَيُّوْب، قال: جاء رجل إلىٰ النَّبِيّ ﷺ فقال: دلني علىٰ عمل أعمله يدنيني من الجنة، ويباعدني من النار، قال: «تعبد الله لا تشرك به شَيئاً، وتُقِيْم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك». فلما أدبر قال رَسُوْل الله ﷺ: «إن تمسَّك بما أُمر به دخل الجنة». وفي رِوَايَة ابن أبي شَيْبَة: «إن تَمَسَّكَ به»[٣].

٤- عن مُعَاذ بن جَبَل قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «يا مُعَاذ، أتدري ما حق الله علىٰ العِبَاد؟ قال: الله ورَسُوْله أعلم، قال: أن يُعْبَد اللهُ ولا يُشرك به شيءٌ، قال: أتدري ما

---

(١) حَدِيْث: إنما الأَعْمَال بالنيات... إلخ:

تَقَدَّمَ تَخْرِيْجه في ص٣١.

(٢) حَدِيْث: بني الإسْلَام علىٰ خمس... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٢ باب دعاؤكم إيمانكم، رقم ٨، ص١٥.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٦ باب بني الإسْلَام علىٰ خمس، رقم ١٦، ص٣٨.

(٣) حَدِيْث: دلني علىٰ عمل أعمله... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٥ باب بَيَان الإيمان الذي يدخل به الجنة...، رقم ١٢، ص٣٧.

حقهم عليه إذا فعلوا ذٰلِكَ؟ فقال: الله ورَسُوْله أعلم، قال: أن لا يعذبهم»(١).

٢- الحَدِيْث الحَسَن

تعريف الحَدِيْث الحَسَن

الحَسَن ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتهر رِجَاله، أو هو ما اتَّصَل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشُّذُوْذ والعِلَّة(٢).

وعليه مدار أكثر الحَدِيْث، وهو الذي يقبله أكثر العُلَمَاء ويستعمله عامة الفُقَهَاء.

وقال بعض المتأخرين: «الحَدِيْث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحَدِيْث الحسن، ويَصْلُح للعَمَل به»(٣).

---

(١) **حَدِيْث**: يا مُعَاذ، أتدري ما حق الله علىٰ العِبَاد... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ١٠ باب من لقي الله بالإيمان...، رقم ٣٠، ص٤٦.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٧ كتاب التَّوْحِيْد، ١ باب ما جاء في دعاء النَّبِيّ ﷺ أُمته...، رقم ٧٣٧٣، ص١٥٤٩.

(٢) أهم ما في هٰذَا التعريف لرفع الالتباس بين الصَّحِيْح والحسن، أن العَدْل في الحسن خفيف الضبط، بينما هو في الصَّحِيْح تام الضبط. وكلا القسمين سالم من الشُّذُوْذ والعِلَّة، وكلاهما يحتج به ويستشهد بمضمونه.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص١٥٣ ومباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١٥٦.

أقسام الحَدِيْث الحَسَن

ينقسم الحَدِيْث الحسن إلىٰ قسمين:

الأول: الحَدِيْث الذي لا يخلو رِجَال إسناده من مستور لم تتحقق أهليتُهُ، غير أنه ليس مُغَفَّلاً كثير الخطأ فيما يَرْوِيه، ولا هو مُتَّهَم بالكذب في الحَدِيْث، أي: لم يظهر منه تَعَمُّدُ الكذب في الحَدِيْث، ولا سبب آخر مُفَسِّق. ويكون متن الحَدِيْث مع ذٰلِكَ قد عُرِفَ بأن رُوِيَ مِثْلُهُ أو نحوُه من وجه آخر أو أكثر، حتىٰ اعتضد بمتابعة من تابع راويه علىٰ مثله، أو بما لَهُ من شَاهد، وهو ورود حَدِيْث آخر بنحوه، فيخرج بذٰلِكَ عن أن يكون شَاذّاً أو مُنْكَراً.

الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجةَ رِجَال الصَّحِيْح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتْقَان، وهو مع ذٰلِكَ يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما ينفرد به من حَدِيْثه مُنْكَراً، ويعتبر في كل هٰذَا مع سَلَامَة الحَدِيْث من أن يكون شَاذّاً أو مُنْكَراً، سَلَامَتُهُ من أن يكون مُعَلَّلاً[١].

أمثلة من الحَدِيْث الحَسَن

١- عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: العلم خير من العِبَادَة، وملاك الدِّيْن الوَرَع[٢].

٢- عن مَعْقِل بن يَسَار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: أيما راعٍ غش رعيته، فهو في النار[٣].

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٧-٢٨ وتَدْرِيب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص١٥٨.

(٢) **حَدِيْث**: العلم خير من العِبَادَة... إلخ:

أَخْرَجَهُ ابن عَبْد البَرّ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٣٥٢، وقال: حَدِيْث حسن.

(٣) **حَدِيْث**: أيما راعٍ غش رعيته... إلخ:

رواه ابن عَسَاكِر. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٧٩، وقال: حَدِيْث حسن.

٣- عن أَنَس، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «طُوْبَىٰ لمن شغله عيبه عن عيوب الناس...»[١].

٤- عن أبي الدَّرْدَاء قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «من رَدَّ عن عِرْض أخيه، رَدَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة»[٢].

٣- الحَدِيْث الضعيف

تعريف الحَدِيْث الضعيف

كل حَدِيْث لم يجتمع فيه صفاتُ الحَدِيْث الصَّحِيْح، ولا صفاتُ الحَدِيْث الحسن، المذكورات فيما تقدم، فهو حَدِيْث ضعيف[٣].

أقسام الحَدِيْث الضعيف

يتفاوت الحَدِيْث الضعيف بحسب شدة ضعف رواته وخفته، وبحسب

---

(١) حَدِيْث: طُوْبَىٰ لمن شغله عيبه... إلخ:

أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيّ في مُسْنَد الفردوس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٣٢٧، وقال: حَدِيْث حسن.

(٢) حَدِيْث: من رَدَّ عن عِرْض أخيه... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب البر والصِّلَة، ٢٠ باب ما جاء في الذب عن المسلم، رقم ٢٠٤٤، ج٤ ص٥٥. قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حسن. وحَسَّنَهُ الشَّيْخ شُعَيْب أَيضاً.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٧ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص١٧٩ وجَوَاهِر الأُصُوْل لأبي الفيض ص٢٤ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٤٤.

بُعْدِهِ من شروط الصحة، ومنه: الحَدِيْث الشَّاذّ[١]، والمقلوب[٢]، والمُعَلَّل[٣]، والمُضْطَرِب[٤]، والمُرْسَل[٥]، والمُنْقَطِع[٦]، والمُعْضَل[٧]، والمُنْكَر[٨]، والموضوع[٩]،

---

(١) **الشَّاذّ**: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أَوْلَىٰ منه. / نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلاَنِيّ ص١٤ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٥٦.

(٢) **المقلوب**: هو الحَدِيْث الذي انقلب فيه علىٰ أحد الرُّوَاة لفظ في المتن أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد، فقدَّم ما حقه التَّأْخِيْر، أو أخَّر ما حقه التقديم، أو وضع شَيئاً مكان شيء، ويتضح من هٰذَا أن القلب يكون في المتن كما يكون في الإسناد.

(٣) **المُعَلَّل**: هو الحَدِيْث الذي اكتشفت فيه عِلَّة تقدح في صحته، وإن كان يبدو في الظَّاهِر سَلِيْماً من العِلَل. / نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلاَنِيّ ص٢١.

(٤) **الحَدِيْث المُضْطَرِب**: هو الذي تتعدد رواياته وهي متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح، ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وضبطهم. / مباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١٨٧.

(٥) **الحَدِيْث المُرْسَل**: هو ما سقط منه الصَّحَابِيّ كقول نَافِع: قال رَسُوْل الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، ونحو ذٰلِكَ. وسبب ضعفه فقد الاتصال في السَّنَد. وإنما سُمِّيَ مُرْسَلاً، لأن راويه أرسله وأطلقه فلم يقيده بالصَّحَابِيّ الذي تحمله من رَسُوْل الله ﷺ.

(٦) **الحَدِيْث المُنْقَطِع**: هو الذي سقط من إسناده رجل، أو ذكر فيه رجل مبهم، وسبب ضعفه فقد الاتصال في السَّنَد، فهو كالمُرْسَل من هٰذِهِ الناحية. / مباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١٦٨ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٥٠.

(٧) **الحَدِيْث المُعْضَل**: هو الذي سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي، ويعتبر قسماً من المُنْقَطِع لٰكِن بوجه خاص لأن كل مُعْضَل مُنْقَطِع، وليس كل مُنْقَطِع مُعْضَلاً، وفقد الاتصال في سنده هو سبب ضعفه كما قلنا في المُرْسَل والمُنْقَطِع. / مباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١٦٩ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٥١.

(٨) **الحَدِيْث المُنْكر**: هو الحَدِيْث الذي يَرْوِيه الضعيف مخالفاً رِوَايَة الثِّقَة، وهو يباين الشَّاذّ. وقال بعضهم: المُنْكر هو الحَدِيْث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر. / نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلاَنِيّ ص١٤ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٥٨.

(٩) **الحَدِيْث الموضوع**: هو الحَدِيْث المناقض للأُصُوْل، يعني أن يكون خارجاً عن دواوين

وغير ذٰلِكَ[١].

أمثلة من الحَدِيْث الضعيف

١- عن أَنَس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: يأتي علىٰ الناس زمان يكون المُؤْمِن فيه أَذَلَّ من شاته[٢].

٢- عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: ما أُمرتُ بتشييد المساجد[٣].

الإسْلَام من المَسَانِيْد والكتب المشهورة. نقل السُّيُوْطِيّ في التَّدْرِيْب عن ابن الجَوْزِيّ قال: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحَدِيْث يباين المَعْقُوْل، أو يخالف المَنْقُوْل، أو يناقض الأُصُوْل، فاعلم أنه موضوع». / البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٧٨.

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص١٨٠-١٨١ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨ وجَوَاهِر الأُصُوْل لأبي الفيض ص٢٦.

(٢) **حَدِيْث**: يأتي علىٰ الناس زمان... إلخ:

رواه ابن عَسَاكِر. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٨٩، وقال: حَدِيْث ضعيف.

(٣) **حَدِيْث**: ما أُمرتُ بتشييد المساجد:

رواه أبو دَاوُد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٧٩، وقال: حَدِيْث ضعيف.

المَبْحَث الثاني

المتواتر والمشهور والآحاد

١- الحَدِيْث المتواتر

تعريف الحَدِيْث المتواتر

الحَدِيْث المتواتر هو ما رواه جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم علىٰ الكذب عن مثلهم، وهٰكَذَا حتىٰ النَّبِيّ ﷺ(١).

والمتواتر قطعي الثُّبُوْت، وهو بمنزلة العِيَان، يجب العَمَل به، ويكفر جاحده(٢).

أقسام الحَدِيْث المتواتر

يقسم الحَدِيْث المتواتر إلىٰ قسمين:

١- **متواتر لفظي**: وهو ما رواه بلفظه جمع كثير، لا يتوهم تواطؤهم علىٰ الكذب، من أوله إلىٰ منتهاه.

٢- **متواتر معنوي**: وهو ما اتفق نقلته علىٰ معناه من غير مطابقة في اللفظ.

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٤١ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٢٣.

(٢) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣٠١.

أمثلة من الحَدِيْث المتواتر

١- مثال المتواتر اللفظي:

قوله ﷺ: «من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً فليتبوأ مقعده من النار». قال ابن الصَّلَاح: رواه اثنان وستون صَحَابِيّاً وقيل غير ذٰلِكَ[١].

وقوله ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ عبداً سمع مقالتي»، رواه نحو ثلاثين[٢].

٢- مثال المتواتر المعنوي:

أَحَادِيْث رفع اليدين في الدعاء، وأَحَادِيْث الشفاعة[٣].

٢- الحَدِيْث المشهور

تعريف الحَدِيْث المشهور

المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر، سُمِّيَ بذٰلِكَ لوضوحه[٤].

وهو عند الأُصُوْلِيِّيْن: ما رواه من الصَّحَابَة عدد لا يبلغ حد التواتر، ثم تواتر بعد الصَّحَابَة ومن بعدهم[٥].

---

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٧، وفيه أسماء من رواه من الصَّحَابَة.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٩-١٨٠.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٤٢ ومجموع الفَتَاوَىٰ لابن تَيْمِيَّة ج١٨ ص١٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٨٠.

(٤) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٣ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٥.

(٥) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣٠٢ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص١٥٠.

والمشهور دون المتواتر، وهو يوجب علم طمأنينة، أي ظناً قريباً من اليقين، فيجب العَمَل به، لٰكِنه لا يكفر جاحده.

أقسام الحَدِيْث المشهور

ينقسم الحَدِيْث المشهور إلىٰ: صَحِيْح، وغير صَحِيْح.

ومنه مشهور بين أهل الحَدِيْث خاصة، ومنه مشهور بين أهل الحَدِيْث وغيرهم.

أمثلة من الحَدِيْث المشهور

١- مثال المشهور الصَّحِيْح:

أ. عن عَبْد الله بن عَمْرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «إن الله تعالىٰ لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العِبَاد، ولٰكِن يقبض العلم بقبض العُلَمَاء، حتىٰ إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسُئلوا فأفتوا بغير علم، فضَلُّوا وأَضَلُّوا»[1].

ب. عن ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «من أتىٰ الجمعة فليغتسل»[2].

(١) مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٩٢ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٤.

وحَدِيْث: إن الله تعالىٰ لا يقبض العلم انتزاعاً... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، وابن مَاجَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١١٤، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٩٢ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٤.

وحَدِيْث: من أتىٰ الجمعة فليغتسل. في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الجمعة، ٣ باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، رقم ٤٩٨، ج٢ ص٤٥. قال التِّرْمِذِيّ: حَدِيْث حسن صَحِيْح. وقال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح.

وسُنَن ابن مَاجَة: أبواب إقامة الصلوات...، ٨٠ باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، رقم

٢- مثال المشهور الحسن:

قول رَسُوْل الله ﷺ: «طلب العلم فريضة علىٰ كل مُسْلِم». قال المِزِّيّ: له طرق يَرتَقِي بها إلىٰ رتبة الحسن[١].

٣- مثال المشهور بين أهل الحَدِيْث خاصة:

ما رُوِيَ عن أَنَس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قَنَتَ النَّبِيّ ﷺ بعد الركوع شهراً يدعو علىٰ رِعْلٍ وذَكْوَان. ويقول: عُصَيَّةُ عصتِ اللهَ ورَسُوْلَهُ»[٢].

١٠٨٨، ج٢ ص١٨٩. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح.

وللحَدِيْث ألفاظ أُخرىٰ في: صَحِيْح البُخَارِيّ، وصَحِيْح مُسْلِم، وسُنَن النَّسَائِيّ. ذكر أرقامها الشَّيْخ شُعَيْب.

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٤.

وحَدِيْث: طلب العلم فريضة... إلخ:

تقدم تَخْرِيْجه في تَمْهِيْد هٰذَا الكتاب ص١٥.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ السَّابِق.

وحَدِيْث: قَنَتَ النَّبِيّ ﷺ بعد الركوع شهراً... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٤ كتاب المَغَازِي، ٢٨ باب غزوة الرَّجِيْع ورِعْل وذَكْوَان وبِئْر مَعُوْنَة، رقم ٤٠٩٤، ص٨٥٨.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٤ كتاب الوتر، ٧ باب القنوت قبل الركوع وبعده، رقم ١٠٠٣، ص٢١٥.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد، ٥٤ باب استحباب القنوت في جميع الصلاة...، رقم ٦٧٧، ص٣٠٤.

وفي الأبواب الثلاثة المذكورة ألفاظ متقاربة عديدة.

٤- مثال المشهور بين أهل الحَدِيْث وغيرهم من العُلَمَاء والعوام:

عن عَبْد الله بن عَمْرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «المسلم من سَلِمَ المُسْلِمُوْن من لِسَانه ويده، والمُهَاجِر من هَجَرَ ما نهىٰ الله عنه»[١].

٥- مثال المشهور عند الفُقَهَاء:

عن ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أن رَسُوْل الله ﷺ قال: «أبغض الحلال إلىٰ الله الطلاق»[٢].

٦- مثال المشهور عند الأُصُوْلِيِّيْن:

قال رَسُوْل الله ﷺ: «رُفِعَ عن أُمَّتِي الخطأ والنسيان وما استُكْرِهُوا عليه»[٣].

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٣٩-٢٤٠ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٤.

وحَدِيْث: المسلم من سَلِمَ المُسْلِمُوْن من لِسَانه ويده... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٤ باب المسلم من سلم المُسْلِمُوْن...، رقم ١٠، ص١٦.

وصَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٢٦ باب الانتهاء عن المعاصي، رقم ٦٤٨٤، ص١٣٧٩.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ١٤ باب بَيَان تفاضل الإِسْلَام...، رقم ٤٠، ص٤٩، عن عَبْد الله بن عَمْرو بن العَاص. وفيه عن جَابِر وأبي مُوسَىٰ أيضاً.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ السَّابِق.

وحَدِيْث: أبغض الحلال إلىٰ الله الطلاق:

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، وابن مَاجَة، والحَاكِم في مُسْتَدْرَكه. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٠، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٣) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ السَّابِق.

٧- مثال المشهور عند النُّحَاة:

قول رَسُوْل الله ﷺ: «نِعْمَ العبد صُهَيْب، لو لم يخف الله لم يعصه»[١].

٨- مثال المشهور عند العامة:

عن أبي مَسْعُوْد الأَنْصَارِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «من دَلَّ علىٰ خير فله مثل أجر فاعله»[٢].

٣- حَدِيْث الآحاد

تعريف حَدِيْث الآحاد

حَدِيْث الآحاد هو ما رواه الوَاحِد أو الاثنان فأكثر، مما لم تتوفر فيه شروط المشهور أو المتواتر، ولا عِبْرَة للعدد فيه بعد ذٰلِكَ.

وحَدِيْث: رُفِعَ عن أُمَّتِي الخطأ والنسيان... إلخ:

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر عن ثَوْبَان. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٧٣، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ السَّابِق.

وحَدِيْث: نِعْمَ العبد صُهَيْب... إلخ:

قال العِرَاقِيّ وغيره: لا أصل له ولا يوجد بهٰذَا اللفظ في شيء من كتب الحَدِيْث. / تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٤.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص١٧٤-١٧٥.

وحَدِيْث: من دَلَّ علىٰ خير... إلخ:

صَحِيْح مُسْلِم: كتاب الإمارة/ الجِهَاد، ٣٨ باب فضل إعانة الغازي في سَبِيْل الله...، رقم ١٨٩٣، ص٩٣٨.

وهو دون المتواتر والمشهور[١]، وهو يفيد الظن ويوجب العَمَل به متىٰ توفرت فيه شروط القبول، وعلىٰ هٰذَا جُمْهُوْر العُلَمَاء[٢].

أقسام حَدِيْث الآحاد

ينقسم حَدِيْث الآحاد إلىٰ قسمين:

١- **مقبول:** وهو ما توافرت فيه شروط القبول.

٢- **مردود:** وهو ما فقد تلك الشروط أو بعضها[٣].

ويندرج تحت كل قسم من هٰذَيْنِ القسمين أنواع كثيرة، تتفاوت قوة وضعفاً بتفاوت أحوال الرُّوَاة والمَرْوِيَّات[٤].

أمثلة من حَدِيْث الآحاد[٥]

١- عن الحسن بن عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: حفظتُ من رَسُوْل الله ﷺ: «دع ما يَرِيبك إلىٰ ما لا يَرِيبك، فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة»[٦].

---

(١) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٣٠٢.

(٢) انظر: المُسْتَصْفَىٰ للغَزَالِيّ ج١ ص٩٣-٩٩ والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٤٩-٦٠.

(٣) نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٦.

(٤) وللمَزِيْد انظر: نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٦.

(٥) أكثر الأَحَادِيْث المَرْوِيَّة عن رَسُوْل الله ﷺ والمُدَوَّنَة في الصِّحَاح وكتب السُّنَن هي أَحَادِيْث آحاد، وتليها الأَحَادِيْث المشهورة وهي قليلة بالنسبة لأَحَادِيْث الآحاد، وتليها الأَحَادِيْث المتواترة تواتراً معنوياً وهي قليلة جداً وتنحصر في السُّنَن العَمَلِيَّة. وأما المتواترة تواتراً لفظياً فتكاد تكون نادرة.

(٦) **حَدِيْث:** دع ما يَرِيبك... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والتِّرمِذِيّ، وابن حِبَّان في صَحِيْحه. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٥٧، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

٢- عن عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «اللهم مُصَرِّفَ القلوب، صَرِّف قلوبنا علىٰ طاعتك»[1].

٣- عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أن النَّبِيّ ﷺ قال لرجل وهو يعظه: «اغتنم خمساً قبل خمس: حياتك قبل موتك، وصحتك قبل سقمك، وفراغك قبل شغلك، وشبابك قبل هرمك، وغناك قبل فقرك»[2].

---

(١) **حَدِيْث**: اللهم مُصَرِّفَ القلوب... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٦ كتاب القدر، ٣ باب تصريف الله تعالىٰ القلوب...، رقم ٢٦٥٤، ص١٢٧٤.

(٢) **حَدِيْث**: اغتنم خمساً قبل خمس... إلخ:

رواه الحَاكِم في مُسْتَدْرَكه، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وأَحْمَد في مُسْنَده في الزهد، وأبو نُعَيْم في الحِلْيَة، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن عَمْرو بن مَيْمُوْن مُرْسَلاً. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٧٨، وقال: حَدِيْث حسن.

المَبْحَث الثالث

الحَدِيْث القُدْسِيّ

تعريف الحَدِيْث القُدْسِيّ

الحَدِيْث الذي يَرْوِيه الرَّسُوْل ﷺ مصدّراً بما يفيد حكايته عن الله سُبْحَانَهُ، مثل: «قال رَسُوْل الله ﷺ فيما يَرْوِيه عن الله عَزَّ وجَلَّ...»، أو: «قال الله تعالىٰ، فيما رواه عنه رَسُوْل الله ﷺ...» يسمىٰ بالحَدِيْث القُدْسِيّ، أو الإِلٰهِيّ، أو الرَّبَّانِيّ[1].

ونسبة الحَدِيْث إلىٰ القُدْس وهو الطهارة والتنزيه، وإلىٰ الإلٰه أو إلىٰ الرب، لأنه صادر عن الله عَزَّ وجَلَّ من حيث إنه الموحي به، أو المتكلم به أولاً.

وأما كونه حَدِيْثاً، فلأن الرَّسُوْل ﷺ هو الحاكي له عن الله تعالىٰ، بأُسْلُوْب يختلف اختلافاً ظَاهِراً عن أُسْلُوْب القُرْآن الكَرِيْم[2].

وقد أجمع العُلَمَاء علىٰ أن معاني ما صح من الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة هي من عند الله تعالىٰ.

ثم اختلفوا بعد ذٰلِكَ في (لفظ) الحَدِيْث القُدْسِيّ: أهو من كلام الله تعالىٰ، أم من كلام الرَّسُوْل ﷺ؟[3].

فقال بعض: إن الألفاظ في الحَدِيْث القُدْسِيّ من عند الله تعالىٰ، لا من عند الرَّسُوْل ﷺ، لأن الله هو المتكلم به أولاً والمنشئ له، والرَّسُوْل ﷺ لا ينسب إلىٰ الله إلّا ما نسبه الوحي إلىٰ الله عَزَّ وجَلَّ. وإذا كان الحَدِيْث القُدْسِيّ ينسب في الجُمْلَة إلىٰ الرَّسُوْل

---

(١) أُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٨-٢٩.

(٢) مباحث في عُلُوْم الحَدِيْث لصبحي الصالح ص١١.

(٣) أدب الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة لأَحْمَد الشَّرَبَاصِيّ ص٧-٩.

ﷺ، فهٰذِهِ النسبة نسبة إخبارية، لأن الرَّسُوْل ﷺ هو الذي أخبر الناس بهٰذَا الحَدِيْث.

وعلىٰ هٰذَا الرأي يكون الحَدِيْث القُدْسِيّ من عند الله لفظاً ومعنى، وليس للرَّسُوْل سوىٰ الإخبار به.

وقال كثير: إن لفظ الحَدِيْث القُدْسِيّ من عند الرَّسُوْل، وإنما نسب إلىٰ الله لأن معناه قد أُوحي به من عند الله، وإن الله قد فوض نَبِيَّهُ بأن يبلِّغ عنه، وينسب الحَدِيْث إليه إشعاراً بأهميته، وزِيَادَة في التأكيد عليه، وتَمْيِيْزاً له عن الحَدِيْث النَّبَوِيّ.

وعلىٰ هٰذَا الرأي يكون معنىٰ الحَدِيْث القُدْسِيّ من عند الله، ولفظه من عند الرَّسُوْل. وفي هٰذَا يقول أبو البَقَاء: «إن القُرْآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحي جلي، وأما الحَدِيْث القُدْسِيّ فهو ما كان لفظه من عند الرَّسُوْل، ومعناه من عند الله بالإلْهَام أو بالمنام»[١].

وهو ما نرجحه، لأن مما لا شك فيه أن الرَّسُوْل قد رَوَىٰ بعض الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة بمعناها لا بلفظها كما في الحَدِيْث الذي جاء بهٰذِهِ الصورة: «قال رَسُوْل الله ﷺ: أتاني آتٍ من ربي فأَخْبَرَنِي أو قال: فبشرني أنه من مات من أُمَّتِي لا يشرك بالله شَيئاً دخل الجنة»، فهٰذِهِ العبارة التي قالها الرَّسُوْل ﷺ لا يمكن أن تكون حكاية لنفس الألفاظ التي أُوحيت إليه[٢].

القُرْآن والحَدِيْث القُدْسِيّ

فَرَّقَ العُلَمَاء بين القُرْآن الكَرِيْم والحَدِيْث القُدْسِيّ بعدَّة فُرُوْق، أهمها[٣]:

١- القُرْآن الكَرِيْم ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحي جلي، أي: ينزل به الملك

---

(١) الكُلِّيَّات لأبي البَقَاء ص٧٢٢.

(٢) أدب الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة لأَحْمَد الشَّرَبَاصِيّ ص٨.

(٣) أدب الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة لأَحْمَد الشَّرَبَاصِيّ ص٩-١٠ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٩.

من عند الله، في حين لا ينحصر الحَدِيْث القُدْسِيّ بالوحي الجلي، بل يجوز أن ينزل بأي كيفية من كيفيات الوحي، كرؤيا النوم، والإلقاء في الرُّوْع، وعلىٰ لِسَان المَلَك.

٢- إن القُرْآن يتجلىٰ فيه الإعجاز والتحدي، بخلاف الحَدِيْث القُدْسِيّ، فإنه غير معجِز، ولم يُتَحَدّ به.

٣- إن القُرْآن هو كلام الله المُتَعَبَّد بتلاوته في الصلاة وغيرها، وليس كذٰلِكَ الحَدِيْث القُدْسِيّ.

٤- إن القُرْآن متواتر اللفظ في نقله، بخلاف الحَدِيْث القُدْسِيّ، لأنه مَرْوِيّ عن طريق الآحاد.

٥- إن القُرْآن لا تجوز روايته ولا تلاوته بالمعنىٰ، بخلاف الحَدِيْث القُدْسِيّ، فإنه تجوز روايته بالمعنىٰ.

الحَدِيْث القُدْسِيّ والنَّبَوِيّ

أهم الفُرُوْق بين الحَدِيْث القُدْسِيّ والحَدِيْث النَّبَوِيّ هي:

أن نسبة الحَدِيْث القُدْسِيّ إلىٰ الله تعالىٰ، والرَّسُوْل يحكيه عن ربه، ولذا قُيِّدَ بالقُدْس أو الإلٰه، فسمي بالحَدِيْث القُدْسِيّ أو الإلٰهِيّ، نسبة إلىٰ الذات العلية.

في حين أن الحَدِيْث النَّبَوِيّ ينسب إلىٰ النَّبِيّ، ويحكىٰ عنه، ولذا قُيِّدَ بالنَّبِيّ، فسمي بالحَدِيْث النَّبَوِيّ نسبة إلىٰ الرَّسُوْل، مع أنهما جميعاً بوحي من الله عَزَّ وجَلَّ، لأن الرَّسُوْل ﷺ لا يقول إلَّا الحق، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ - النَّجْم: ٣.

والحَدِيْث النَّبَوِيّ قد يكون باجْتِهَاد، إلَّا أن الرَّسُوْل لا يُقَرُّ علىٰ اجْتِهَاد خطأ، والحَدِيْث القُدْسِيّ لا يكون إلَّا بوحي، سواء كان جلياً أو غير جلي[١].

---

(١) أدب الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة لأَحْمَد الشَّرَبَاصِيّ ص١٠.

أمثلة من الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة[١]

١- عن أبي ذَرّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيّ ﷺ فيما رَوَىٰ عن الله تبارك وتعالىٰ أنه قال:

«يا عِبَادي، إني حرمتُ الظلم علىٰ نفسي وجعلته بينكم محرَّماً فلا تظالموا.

يا عِبَادي كلكم ضال إلَّا من هديته، فاستهدوني أهدكم.

يا عِبَادي كلكم جائع إلَّا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم.

يا عِبَادي كلكم عارٍ إلَّا من كسوته، فاستكسوني أكسكم.

يا عِبَادي إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جَميعاً، فاستغفروني أغفر لكم.

يا عِبَادي إنكم لن تبلغوا ضَرِّي فتضروني، ولن تبلغوا نَفْعِي فتنفعوني.

يا عِبَادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجل وَاحِد منكم ما زاد ذٰلِكَ في ملكي شَيئاً.

يا عِبَادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أفجر قلب رجل وَاحِد ما نقص ذٰلِكَ من ملكي شَيئاً.

يا عِبَادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، قاموا في صَعِيْد وَاحِد فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذٰلِكَ مما عندي إلَّا كما ينقص المِخْيَطُ إذا أُدخل البَحْر.

يا عِبَادي إنما هي أَعْمَالكم، أُحصيها لكم، ثم أُوَفِّيْكُم إياها، فمن وجد خَيْراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذٰلِكَ فلا يلومنَّ إلَّا نفسه»[٢].

---

(١) أدب الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة لأَحْمَد الشَّرَبَاصِيّ ص١٠.

(٢) **حَدِيْث**: يا عِبَادي، إن حرمتُ الظلم... إلخ، في:

٢- عن ابن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النَّبِيّ ﷺ، فيما يحكي عن ربه تبارك وتعالىٰ، قال: «أَيُّمَا عبد من عِبَادي خرج مُجَاهِداً في سَبِيْلِي ابتغاء مرضاتي، ضمنت له أن أُرْجِعه بما أصاب من أجر وغَنِيْمَة، وإن قبضته أن أغفر له، وأرحمه، وأدخله الجنة»[1].

٣- عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: إن الله قال: من عادىٰ لي ولياً فقد آذنته بالحَرْب، وما تقرب إِلَيَّ عبدي بشيء أحب إِلَيَّ مما افترضتُ عليه، وما يزال عبدي يتقرب إِلَيَّ بالنوافل حتىٰ أُحبه، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأُعْطِيَنَّهُ، ولئن استعاذني لأُعِيْذَنَّهُ، وما ترددتُ عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المُؤْمِن، يكره الموت وأنا أكره مساءته[2].

٤- عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: قال ربكم: «وعزَّتي وجَلَالِي لأَنْتَقِمَنَّ من الظالم في عاجله وآجله، ولأَنْتَقِمَنَّ ممن رأىٰ مظلوماً فقدر أن ينصره فلم يفعل»[3].

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٥ باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٧٧، ص١٢٤٤.

(١) حَدِيْث: أيما عبد من عِبَادي خرج مُجَاهِداً... إلخ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده ج١٠ ص١٨٦، رقم ٥٩٧٧. قال الشَّيْخ شُعَيْب: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) حَدِيْث: ما عادىٰ لي ولياً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٣٨ باب التواضع، رقم ٦٥٠٢، ص١٣٨٢.

(٣) حَدِيْث: وعزَّتي وجَلَالِي... إلخ:

رواه الطَّبَرَانِيّ في المُعْجَم الكَبِيْر، رقم ١٠٦٥٢، ج١٠ ص٣٣٨.

الفصل الرابع[1]

الوضع في الحَدِيْث

وفيه مَبْحَثَان:

المَبْحَث الأول: أسباب الوضع في الحَدِيْث

المَبْحَث الثاني: قَوَاعِد مَعْرِفَة الحَدِيْث الموضوع

(١) كتبه: الأُستاذ الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

مُقدِّمة

الحَدِيْث الشَّرِيْف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسْلَامِيّ بعد كتاب الله تعالىٰ، بدليل:

قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ - الحشر: ٧.

والسُّنَّة النَّبَوِيَّة بالنسبة إلىٰ القُرْآن الكَرِيْم:

١- إما أن تؤكد حكماً ورد في القُرْآن الكَرِيْم، كالأمر بالصلاة والزكاة... إلخ.

٢- وإما أن تكون مُفَصِّلَةً ومُفَسِّرَةً لما جاء في القُرْآن الكَرِيْم مُجْمَلاً، أو مُقَيِّدَةً ما جاء مطلقاً، أو مُخَصِّصَةً ما جاء فيه عاماً.

فالقُرْآن أمر بالصلاة، وفَصَّلَت السُّنَّة النَّبَوِيَّة عدد ركعاتها وكيفيتها.

والقُرْآن حرم الميتة، وبينت السُّنَّة أن المُرَاد منها عدا مَيْتَة البَحْر ومَيْتَة الجراد.

٣- وأما أن تُثْبت حكماً سكت عنه القُرْآن الكَرِيْم، مثل:

قوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

وحَدِيْث: «نهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مِخْلَب من الطير»[1].

---

(١) علم أُصُوْل الفِقْه لعَبْد الوَهَّاب خَلَّاف ص٤١-٤٣.

وحَدِيْث: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٢ كتاب الشهادات، ٧ باب الشهادة علىٰ الأَنْسَاب...، رقم ٢٦٤٥،

ولما كان القُرْآن الكَرِيْم ثَابتاً لم يرد عليه التبديل والتحريف، لحفظه وتدوينه أيام الرَّسُوْل ﷺ، اتجه أعداء الإسْلَام إلىٰ الحَدِيْث، فأعملوا جهودهم للتلاعب بنُصُوْصه والدسّ عليه، فشاع وضع الأَحَادِيْث المكذوبة علىٰ الرَّسُوْل ﷺ.

وعندئذ بذل العُلَمَاء والجهابذة الجهود الجَبَّارَة في تمحيص متون الأَحَادِيْث وأسانيدها، التي يقف الإنسان أمامها متحيراً مشدوهاً، فتركوا لنا ذٰلِكَ التُّرَاث الضخم الذي لم يعد يخفىٰ فيه تَمْيِيْز الحَدِيْث الموضوع من غيره.

والكلام عن الوضع في هٰذَا الفصل يتضمن مَبْحَثَيْن:

ص٥٤٩، عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٧ كتاب الرضاع، ٣ باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم ١٤٤٧، ص٦٧٧، عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وحَدِيْث: نهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٤ كتاب الصيد والذبائح، ٣ باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع...، رقم ١٩٣٤، ص٩٥٥، عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

المَبْحَث الأول

أسباب الوضع في الحَدِيْث

لم يُنْقَل إلينا أنه وضعت أَحَادِيْث أيام رَسُوْل الله ﷺ، بل إن النَّبِيّ ﷺ وهو الذي لا ينطق عن الهوىٰ حذّر من الكذب عليه، بالحَدِيْث الذي بلغ حد التواتر، وهو: «من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار»[1].

---

(١) حَدِيْث: من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ٣٨ باب إثم من كذب علىٰ النَّبِيّ ﷺ، رقم ١١٠، ص٤١، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وأطرافه في: ٣٥٣٩، و٦١٨٨، و٦١٩٧، و٦٩٩٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: المُقَدِّمَة، ٢ باب في التحذير من الكذب علىٰ رَسُوْل الله ﷺ، رقم ٣، ص١٥، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. ورقم ٤، ص١٥، عن المُغِيْرَة. وفيه ألفاظ أُخرىٰ.

وجمع طرق هٰذَا الحَدِيْث: ابن الجَوْزِيّ في مُقَدِّمَة كتابه الموضوعات فجاوز التسعين، وقال ابن دِحْيَة: قد أُخرج من نحو أربعمائة طريق كذا في عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ. وهو خُلَاصَة ما قرره ابن حَجَر في فَتْح البَارِي.

وانظر: قَوَاعِد التَّحْدِيْث للقَاسِمِيّ ص١٧٣، وقد ذكر فيه بعض أسماء من خَرَّجَهُ كالبُخَارِيّ ومُسْلِم.

وتَقَدَّمَ الحَدِيْث في ص١٣٠ وقول ابن الصَّلَاح: إنه رواه اثنان وستون صَحَابِيّاً، وقيل غير ذٰلِكَ.

وما قيل: إن هٰذَا الحَدِيْث قد قيل في حادث زور فيها علىٰ الرَّسُوْل ﷺ، فليس له مُؤَيِّد في روايات الحَدِيْث ولا شَاهد في التَّارِيْخ. انظر: الكلام عن هٰذَا الادعاء في: السُّنَّة ومَكَانَتها في

أما الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فإنهم كانوا متعلقين أشد التعلق برَسُوْل الله ﷺ وبتعاليمه وبالاقتداء به، فهجروا الأهل والولد، وبذلوا النفس والنفيس في سَبِيْل نصرته، فكانوا مضرب المثل في العدالة والنزاهة والإخلاص.

ومن كان هٰذَا شأنه فكيف يخالف أمره ويكذب عليه؟

ذكر أَنَس حَدِيْثاً فقال له رجل: أنت سمعت عن رَسُوْل الله ﷺ؟ قال: نعم، أو حَدَّثَنِي من لا يكذب، والله ما كنا نكذب ولا ندري ما الكذب.

وقال ابن عَبَّاس: إنا كنا نحدِّث عن رَسُوْل الله ﷺ إذ لم يكن يُكْذَب عليه، فلما ركب الناسُ الصَّعْبَ والذَّلُوْل تركنا الحَدِيْث عنه[1].

ولم توجد أَدِلَّة علىٰ وقوع الوضع أيام أبي بَكْر وعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لكثرة وجود الصَّحَابَة في زمنهما، ولوحدة الأُمَّة.

إلَّا أن الفتنة التي حدثت في النصف الأَخِيْر من خِلَافَة عُثْمَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأسفرت عن مقتله أدت إلىٰ تشعب المجتمع، فتولدت الأحقاد ونَجَمَ الخلاف بين المُسْلِمِيْن،

التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص١٧٨ وما بعدها، ومباحث في تدوين السنة لأبي اليقظان الجُبُوْرِيّ ص١١ وما بعدها.

(١) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص١٧ وفجر الإسْلَام لأَحْمَد أمين ص٢١١.

وحَدِيْث: أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه ابن عَدِيّ في كَامِله.

وقول: ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنا كنا نحدث عن رَسُوْل الله ﷺ... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: المُقَدِّمَة، ٤ باب النهي عن الرِّوَايَة عن الضعفاء والكذابين...، رقم ٢٠، ص١٧. ونحو لفظه برقم ٢٢.

وانظر: سُنَن الدَّارِمِيّ ص١١٣-١١٤.

فكانت موقعة الجَمَل وصِفِّيْن والنَّهْرُوَان، وهٰذَا هو أوان ظهور الوضع الذي تطور واستفحل أمره أوائل القرن الثالث الهِجْرِيّ، لولا ظهور جهابذة الحَدِيْث من أمثال: البُخَارِيّ، وأَحْمَد بن حَنْبَل، ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن، وغيرهم، الذين بينوا المُزَيَّف من غيره، علىٰ ما سيأتي بَيَانه فيما بعد.

أسباب نشوء الوضع

لوضع الأَحَادِيْث المكذوبة علىٰ النَّبِيّ ﷺ أسباب عديدة، نُجْمِلها فيما يأتي:

١- الخلافات السياسية

بعد المعارك العديدة التي حدثت بعد التَّحْكِيْم بين الإمَام عَلِيّ ومُعَاوِيَة تميزت أحزاب سياسية لها طابع معين، كالشِّيْعَة، والخَوَارِج، إلىٰ جانب الجُمْهُوْر من أَهْل السُّنَّة.

وأراد بعض أتباع هٰذِهِ الأحزاب أن يؤيد دعواه بالقُرْآن الكَرِيْم أو بالسُّنَّة النَّبَوِيَّة، فتأول النُّصُوْص تَأْوِيْلَات بعيدة، لٰكِنه لم يجد بُغْيَتَهُ، فلجأ إلىٰ وضع الأَحَادِيْث، ذٰلِكَ لأن القُرْآن قد حفظ في الصدور ودوِّن فلا مجال للتلاعب فيه، أما الحَدِيْث فلم يُجمع بعد، فكان في ذٰلِكَ مجال للوضع.

فوضع بعض الشِّيْعَة أَحَادِيْث في فضل الإمَام عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والطعن في مُعَاوِيَة، كما وضع بعض أَهْل السُّنَّة أَحَادِيْث في أبي بَكْر وعُمَر وعُثْمَان ومُعَاوِيَة، وفي فَضَائِل الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم عموماً رداً علىٰ الشِّيْعَة الذين ينتقصون منهم[1].

---

(١) فجر الإسْلَام لأَحْمَد أمين ص٢١٢-٢١٣ نَقْلًا عن شرح نَهج البَلَاغَة، والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٧٧ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٤١٨.

ونحن لا يمكننا أن نتصور أن أحداً من أُوْلٰئِكَ الخُلَفَاء أو الحسن والحُسَيْن أو سائر الأَئِمَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يرضىٰ أن يوضَع علىٰ رَسُوْل الله ﷺ أَحَادِيْث مكذوبة، وإنما كان ذٰلِكَ من نفر من الشعوبيين أو المُتَعَصِّبِيْن الذين لا مروءة لهم.

وكانت المناقشات التي تدور حول بعض المَسَائِل، وأهمها الإمَامَة، هي السبب في وضع الحَدِيْث تأييداً لما يذهب إليه صاحب الرأي.

فقد وضع بعض المُؤَيِّدِيْن لبني أمية أو لبني العَبَّاس أَحَادِيْث، غرضُها تأييدُهم، وإقعاد العَلَوِيِّيْن وغيرهم عن المُطَالَبَة بالخِلَافَة، ورداً علىٰ الشِّيْعَة الذين وضعوا الأَحَادِيْث في تأييد موقفهم من الخِلَافَة[١].

لذٰلِكَ حذر العُلَمَاء من مَغَبَّة الوضع، كأبِي حَنِيْفَة، وعَبْد الله بن المُبَارَك، ومَالِك، وشَرِيْك بن عَبْد الله، ويَزِيْد بن هَارُوْن، والشَّافِعِيّ.

لأن الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة الوَارِدَة في فَضَائِل الصَّحَابَة والخُلَفَاء الراشدين كثيرة لا تحتاج إلىٰ مَزِيْد.

أما الخَوَارِج:

فقد اشتهروا بعدم وضع الحَدِيْث، وهٰذَا يعود إلىٰ أُمور:

١- اعْتِقَادهم أن مرتكب الكَبِيْرَة كافر مُخَلَّد في النار.

٢- إنهم كانوا علىٰ حظ عَظِيْم من العِبَادَة.

٣- إنهم صرحاء صَادِقون شجعان، قابلوا الخُلَفَاء والأُمَرَاء بكل قوة.

وقوم هٰذِهِ صفاتهم يبعد جداً منهم الكذب، فهم لم يستحلوا الكذب علىٰ الأُمَرَاء والخُلَفَاء، فكيف يستحلونه علىٰ رَسُوْل الله ﷺ؟

---

(١) انظر: نماذج من هٰذِهِ الأَحَادِيْث في: السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٨١.

لذٰلِكَ قال أبو دَاوُد سُلَيْمَان بن الأَشْعَث: «ليس في أصحاب الأَهْوَاء أصح حَدِيْثاً من الخَوَارِج، ثم ذكر عِمْرَان بن حِطَّان وأبا حَسَّان الأعرج»[١].

وقال ابن تَيْمِيَّة: «والخَوَارِج مع أنهم مارقون... ليسوا ممن يتعمدون الكذب، بل هم معروفون بالصدق، حتىٰ يقال: إن حَدِيْثهم من أصح الحَدِيْث»[٢].

لٰكِن نقل عن ابن لَهِيْعَة أنه سمع شَيْخاً من الخَوَارِج يقول: «إن هٰذِهِ الأَحَادِيْث دِيْن، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حَدِيْثاً»[٣].

وهٰـذَا إن صح فلا يعدو هٰـذَا الوضع إلَّا أن يكون هوى شخصياً، لا صفة تعمّ الخَوَارِج[٤].

٢- العَـصَـبِـيَّـة

والعَصَبِيَّة قد تكون للمدن أو للجنس أو للمَذْهَب.

العَـصَـبِـيَّـة للمدن:

وقد ظهرت بعد استقرار العَرَب في الأَمْصَار، واختلاط القبائل بعضها بالآخر من جهة، وبالأعاجم من جهة أُخرىٰ، فكان الانتساب إلىٰ المَدِيْنَة واضحاً، وأصبح موضع الافتخار والتنافس.

فوضع الكُدَيْمِيّ حَدِيْثاً في فضل البَصْرَة: «إني لأعرف أرضاً يقال لها البَصْرَة،

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٢٠٧.

(٢) مِنْهَاج السنة لابن تَيْمِيَّة ج١ ص١٥.

(٣) الكِفَايَة للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص١٩٨.

(٤) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإِسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٨٢-٨٣ وبحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٢٦-٢٧.

أقومها قِبْلَة، وأكثرها مساجد ومؤذنين، يدفع عنها البلاء ما لا يدفع عن سائر البلاد»[1].

ووضع مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن البيلماني حَدِيْثاً في فضل جَدَّة: «يأتي علىٰ الناس زمان يكون أفضل الرباط رباط جَدَّة»[2].

العَصَبِيَّة للجنس:

وقد ظهرت بعد اتصال الأجناس المُخْتَلِفَة ببعضها.

فوضع عَنْبَسَة البَصْرِيّ حَدِيْث: «الزِّنْجِيّ إذا شبع زنىٰ، وإذا جاع سرق، وإنَّ فيهم لسماحةٌ ونَجْدَة»[3].

ووضع إسْمَاعِيْل بن زِيَاد حَدِيْث: «أبغض الكلام إلىٰ الله تعالىٰ بالفَارِسِيَّة، وكلام الشيطان الخُوْزِيَّة، وكلام أهل النار البُخَارِيَّة، وكلام أهل الجنة العَرَبِيَّة»[4].

ووضع الشعوبيون أَحَادِيْث منها: حَدِيْث عُمَر بن مُوسَىٰ بن دِحْيَة: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعَرَبِيَّة، وإذا رضي أنزل الوحي بالفَارِسِيَّة»[5].

العَصَبِيَّة للمَذْهَب:

المَذَاهِب الإسْلَامِيَّة مدارس فكرية هدفها تَفْسِيْر النُّصُوْص، وذٰلِكَ وَفْقَ قَوَاعِد مَعْلُوْمَة في أُصُوْل الفِقْه، وإيجاد الحُلُوْل للمشاكل التي تعترض سَبِيْل المسلم في حياته العَمَلِيَّة.

ولم يكن أصحاب المَذَاهِب كأبي حَنِيْفَة والشَّافِعِيّ ومَالِك وأَحْمَد والطَّبَرِيّ

---

(١) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج٢ ص٥٨.

(٢) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج٢ ص٤٦.

(٣) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج٢ ص٣١.

(٤) اللآلئ المصنوعة للسُّيُوْطِيّ ج١ ص١١.

(٥) اللآلئ المصنوعة للسُّيُوْطِيّ ج١ ص١١.

وغيرهم، مُتَعَصِّبِيْن لأقوالهم، ولم يَدَّعِ أيٌّ منهم أنَّ حكمه في المَسْأَلَة المعينة هو الصَّحِيْح، وأنَّ حكم غيره خطأ.

لٰكِن التقليد والتعصب الأعمىٰ دفع البعض أن يضع أَحَادِيْث مكذوبة تؤيد مَذْهَبه.

قيل لمأمون بن أَحْمَد الهَرَوِيّ: ألا ترىٰ إلىٰ الشَّافِعِيّ ومن تبعه بخُرَاسَان؟ فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَد بن عَبْد الله، حَدَّثَنَا عُبَيْد الله بن مَعْدَان الأَزْدِيّ عن أَنَس مرفوعاً: «يكون في أُمَّتِي رجل، يقال له مُحَمَّد بن إِدْرِيْس، أَضَرُّ علىٰ أُمَّتِي من إِبْلِيْس، ويكون في أُمَّتِي رجل يقال له أبو حَنِيْفَة هو سِرَاج أُمَّتِي، هو سِرَاج أُمَّتِي»[1].

ووضع مقابله حَدِيْث: «عالم قُرَيْش يملأ الأرض علماً»، يعنون به مُحَمَّد بن إِدْرِيْس الشَّافِعِيّ[2].

ووضع إِسْحَاق بن محمشاد حَدِيْث: «يجيء في آخر الزمان رجل يقال له مُحَمَّد بن كَرَّام، يحيي السُّنَّة والجَمَاعَة، هجرته من خُرَاسَان إلىٰ بَيْت المَقْدِس، كهجرتي من مَكَّة إلىٰ المَدِيْنَة»[3].

٣- فرق المتكلمين

ظهرت فِرَق المتكلمين، ونشطت في القرن الثاني والثالث كالقَدَرِيَّة والمُرْجِئَة والمُجَسِّمَة والمُعَطِّلَة والمُشَبِّهَة والجَهْمِيَّة بجانب الأَشَاعِرَة والمَاتُرِيْدِيَّة الذين تمسكوا برأي أهل السَّلَف.

وكان أتباع هٰذِهِ الفرق يناظر بعضهم الآخر، وكان لا بد من تأييد عَقَائِدهم

---

(١) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج٢ ص٣٠ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٨.

(٢) الخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٥.

(٣) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج٢ ص٣٠.

بالنُّصُوْص الشَّرْعِيَّة فوضعوا الحَدِيْث.

قال مُحْرِز أبو رَجَاء، وكان يرىٰ القدر فتاب منه: «لا ترووا عن أحد من أهل القدر شَيئاً، فوالله لقد كنا نضع الأَحَادِيْث، ندخل بها الناس في القدر، نحتسب بها، فالحكم لله».

ففي المناقشات التي دارت بينهم حول زِيَادَة الإيمان ونقصانه:

وضع أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَرْب حَدِيْثاً هو: «الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص، ومن قال غير ذٰلِكَ فهو مبتدع»[1].

ووضع مقابله مُحَمَّد بن الحسن الطَّايْكَانِيّ حَدِيْث: «من زعم أن الإيمان يَزِيْد وينقص فزِيَادته نفاق ونقصانه كفر، فإن تابوا وإلَّا فاضربوا أعناقهم بالسَّيْف»[2].

ووضع أعداء القَدَرِيَّة حَدِيْث: «ما كان أصل زندقة إلَّا كان أصل بدئها تكذيباً بالقدر»[3].

وكتب الموضوعات مشحونة بما وضعه أصحاب الفرق، وأغلبها فيها تهجم عنيف علىٰ الفرق بأسمائها التي لم تظهر إلَّا في أوائل القرن الثاني الهِجْرِيّ[4].

٤- الزهاد

وضع بعض الزهاد والمنسوبين إلىٰ الصَّلَاح الحَدِيْثَ حِسْبَةً لله تعالىٰ، وهٰؤُلَاءِ أَعْظَم الواضعين خطراً، لأن أَحَادِيْثهم قُبِلَت ثِقَةً بهم، لما نسبوا إليه من الزهد والصَّلَاح.

---

(١) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٥٠.

(٢) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٤٩.

(٣) اللآلئ المصنوعة للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٥٧.

(٤) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٢٧-٣٠.

ومن هٰذِهِ الأَحَادِيْث:

ما رواه الحَاكِم بسنده إلىٰ أبي عَمَّار المَرْوَزِيّ، أنه قيل لأبي عِصْمَة نُوْح بن أبي مريم القُرَشِيّ المَرْوَزِيّ، قَاضِي مَرْو: من أين لكَ عن عِكْرِمَة، عن ابن عَبَّاس في فَضَائِل القُرْآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عِكْرِمَة هٰذَا؟

فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القُرْآن، واشتغلوا بفِقْه أبي حَنِيْفَة ومَغَازِي مُحَمَّد بن إسْحَاق، فوضعت هٰذَا الحَدِيْث حِسْبَة.

وكالحَدِيْث المَرْوِيّ عن أُبَيّ بن كَعْب مرفوعاً في فضل القُرْآن سورة سورة من أوله إلىٰ آخره: «عن المُؤَمَّل بن إسْمَاعِيْل قال: حَدَّثَنِي شَيْخٌ به.

فقلت للشَّيْخ: من حدثك؟ فقال: حَدَّثَنِي رجل بالمَدَائِن، وهو حَيٌّ.

فصرتُ إليه، فقلت: من حدثك؟ فقال: حَدَّثَنِي شَيْخ بوَاسِط، وهو حَيٌّ.

فصرتُ إليه، فقال: حَدَّثَنِي شَيْخ بالبَصْرَة.

فصرتُ إليه، فقال: حَدَّثَنِي شَيْخ بعَبَّادَان.

فصرتُ إليه، فأخذ بيدي، فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المُتَصَوِّفَة ومعهم شَيْخ، فقال: هٰذَا الشَّيْخُ حَدَّثَنِي.

فقلت: يا شَيْخ من حدثك؟ فقال: لم يُحَدِّثْنِي أحد، ولٰكِنا رأينا الناس قد رغبوا عن القُرْآن، فوضعنا لهم هٰذَا الحَدِيْث، ليصرفوا قلوبهم إلىٰ القُرْآن.

وقد أخطأ من ذكره من المُفَسِّرِيْن كالثَّعْلَبِيّ والوَاحِدِيّ والزَّمَخْشَرِيّ والبَيْضَاوِيّ[1].

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيْد والإيْضَاح للعِرَاقِيّ ص١٣٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦٦-٢٧١ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٧٨-٧٩ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ

لٰكِن من أبرز إسنادَهُ كالثَّعْلَبِيّ والوَاحِدِيّ فهو أبسط لعذره، إذ أحال نَاظِرَهُ علىٰ الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز السكوت عليه من غير بَيَانه، وأما من لم يُبْرِزْ سَنَدَهُ وأورده بصيغة الجزم كالزَّمَخْشَرِيّ فخطؤه أفحش[١].

وقد وضعت الكَرَّامِيَّة، وهم قوم نسبوا إلىٰ مُحَمَّد بن كَرَّام السِّجِسْتَانِيّ، أَحَادِيْث في ترغيب الناس في الطاعة وترهيبهم من المعصية[٢]، واستدلوا: بما رُوِيَ في بعض طرق الحَدِيْث: «من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً ليُضِلَّ به الناس..».

وحمل بعضهم حَدِيْث: «من كذب عَلَيّ...» علىٰ معنىٰ أنه قال: له شاعر أو مجنون، وقال بعضهم: إنما نكذب له، لا عليه[٣].

قال البُلْقِيْنِيّ: وهٰذَا من عَظِيْم جهلهم، وعدم عقلهم، وكثرة افترائهم، فإن شريعته مكملة لا تحتاج إلىٰ غيره[٤].

ج١ ص٢٨١-٢٨٩. وانظر: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٧٨ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧.

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٧٢.

والسُّوَر التي صَحَّت الأَحَادِيْث في فَضَائِلها هي: الفاتحة، والبقرة، وآل عِمْرَان، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والتوبة، والكهف، وياسين، والدخان، والمُلْك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتان، وما عداها لم يَصِحّ فيها شيء. / تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٩٠.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣١ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٧٨ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٧٨ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٣ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٢.

(٣) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٧٣ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ السَّابق.

(٤) مَحَاسِن الاصْطِلَاح لسِرَاج الدِّيْن البُلْقِيْنِيّ ص٢١٥، ومثله في: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٧٩.

وقال الإمَام الغَزَالِيّ في تخطئة عمل هٰؤُلَاءِ الزهاد:

«وقد ظن ظانون أنه يجوز وضع الأَحَادِيْث في فَضَائِل الأَعْمَال، وفي التشديد في المعاصي، وزعموا أن القصد منه صَحِيْح، وهو خطأ محض، إذ قال ﷺ: «من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً فليتبوأ مقعده من النار»، وهٰذَا لا يرتكب إلَّا لضرورة، ولا ضرورة إذ في الصدق مندوحة عن الكذب، ففيما ورد من الآيات والأخبار كِفَايَة عن غيرها.

وقول القائل: إن ذٰلِكَ قد تكرر علىٰ الأَسْمَاع، وسقط وقعه، وما هو جديد فوقعه أَعْظَم، فهٰذَا هَوَس، إذ ليس هٰذَا من الأغراض التي تقاوم محذور الكذب علىٰ رَسُوْل الله ﷺ وعلىٰ الله تعالىٰ، ويؤدي فتح بابه إلىٰ أُمور تشوش الشَّرِيْعَة، فلا يقاوم خَيْرُ هٰذَا شَرَّهُ أَصلاً، والكذب علىٰ رَسُوْل الله ﷺ من الكبائر التي لا يقاومها شيء»[1].

٥- الزنادقة

الزنادقة قوم يبطنون الكفر ويتظاهرون بالإسْلَام، وهم من نتائج الشعوبية التي ظهرت بعد تَقْوِيْض الدولة الإسْلَامِيَّة لدولتي كسرىٰ وقيصر.

فكانوا إذا دخلوا بلداً تشبهوا بأهل العلم، ووضعوا الحَدِيْث، ليوقعوا الشك في القلوب، فيسمح الثقات منهم ما يروون، ويؤدونها إلىٰ من بعدهم حتىٰ تداولوها بينهم[2].

رَوَىٰ العُقَيْلِيّ بسنده إلىٰ حَمَّاد بن زَيْد قال: وضعت الزنادقة علىٰ رَسُوْل الله ﷺ أربعة عشر ألف حَدِيْث، منهم عَبْد الكَرِيْم بن أبي العَوْجَاء الذي قتل وصلب في زمن المَهْدِيّ[3].

---

(١) إحياء عُلُوْم الدِّيْن للغَزَالِيّ، باب فيما رخص فيه من الكذب ج٣ ص١٣٦.

(٢) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٣٠ عن المجروحين لابن حِبَّان.

(٣) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٢٦٤.

قال ابن عَدِيّ: «لما أُخذ - أي: عَبْد الكَرِيْم - ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حَدِيْثاً أُحرم فيها الحلال، وأُحلل الحرام»[١].

ومن الزنادقة:

بَيَان بن سَمْعَان النَّهْدِيّ، الذي قتله خَالِد القَسْرِيّ، وأحرقه بالنار[٢].

ومُحَمَّد بن سَعِيْد الشَّامِيّ المصلوب في الزندقة، رَوَىٰ عن حُمَيْد عن أَنَس مرفوعاً: «أنا خاتم النَّبِيِّيْن لا نَبِيّ بعدي إِلَّا أن يشاء الله».

وضع هٰذَا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلىٰ التَّنَبِّي[٣].

ومن الأَحَادِيْث التي وضعوها:

«إن الله اشتكت عيناه، فعادته الملائكة».

و«النَّظَر إلىٰ وجه الجميل عِبَادَة»[٤]... إلخ.

وهٰكَذَا وضعوا هٰذِهِ الأَحَادِيْث وأمثالها استخفافاً بالدِّيْن[٥] وانتقاصاً من العَقِيْدَة، وجلباً لاستهزاء الملحدين.

٦- التقرب إلى الخُلَفَاء والأُمَرَاء بوضع أَحَادِيْث توافق فعلهم وآراءهم

رُوِيَ أن الخَلِيْفَة المَهْدِيّ كان يلعب بالحَمَام، فدخل عليه غِيَاث بن إِبْرَاهِيْم،

(١) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١١.

(٢) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٢٦٤.

(٣) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٤.

(٤) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٨٤.

(٥) فَتح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦٣ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧ وقَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث لظَفَر التَّهَانَوِيّ ص٤٣ وتَأْوِيل مُخْتَلِف الحَدِيْث لابن قُتَيْبَة ص٢٧٩ و ص٧-٨.

فقال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «لا سَبَقَ إلَّا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حافرٍ أو جَنَاح»، فوضع كلمة «أو جناح» وهي غير موجودة في أصل الحَدِيْث تقرُّباً إلىٰ الخَلِيْفَة.

وحين خرج غِيَاث، قال المَهْدِيّ: أشهد أن قَفَاكَ قَفَا كَذَّاب علىٰ رَسُوْل الله ﷺ، ما قال رَسُوْل الله: جناح، ولٰكِن هٰذَا أراد أن يتقرب إلينا[١].

وأسند الحَاكِم عن هَارُوْن بن أبي عُبَيْد الله عن أبيه قال:

قال المَهْدِيّ: ألا ترىٰ ما يقول لي مُقَاتِل؟ قال: إن شئتَ وضعتُ لك أَحَادِيْث في العَبَّاس، قلت: لا حاجة لي فيها[٢].

٧- القصاصون والشحاذون

يريد القَصَّاص أن يهيئ مادة مشوقة، يُرَغِّبُ عامة الناس، ليستمعوا إليه، فيكسب المال ويرتزق منهم، فكان بعضهم يكذب ويضع الأَحَادِيْث تشويقاً للناس وترغيباً في الإنصات إليه[٣].

قال ابن قُتَيْبَة: القُصَّاص علىٰ قديم الأيام يُمِيْلُون وجوه العَوَامّ إليهم، ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغَرِيْب والأكاذيب من الأَحَادِيْث، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حَدِيْثه عجيباً خارجاً عن فِطَر العُقُوْل، أو كان رقيقاً يُحزِن القلوب، ويستغزر العُيُوْن، فإذا ذكر الجنة قال فيها الحَوْرَاء من مِسْك أو زَعْفَرَان...، ويُبَوِّئ الله

---

(١) نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٠ عن ابن الأَثِيْر، وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٥-٢٨٦ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٤ عن ابن أبي خَيْثَمَة في تَارِيْخه.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ السَّابق.

(٣) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٦ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٣.

تعالىٰ وليه قصراً من لُؤْلُؤَة بيضاء، فيه سبعون ألف مقصورة، في كل مقصورة سبعون ألف قُبَّة، في كل قُبَّة سبعون ألف فراش، علىٰ كل فراش سبعون ألف كذا، فلا يزال في سبعين ألف كذا، وسبعين ألف كذا، كأنه يرىٰ أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها.... .

وكلما كان من هٰذَا أكثر، كان العجب أكثر، والقعود عنده أطول، والأيدي بالعَطَاء إليه أسرع.... .

ثم يذكر آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ويصفه: كان رأسه يبلغ السحاب، أو السماء، ويحاكّها، فاعتراه لذٰلِكَ الصلع، ولما هبط إلىٰ الأرض بكىٰ علىٰ الجنة حتىٰ بلغت دموعه البَحْر، وجرت فيها السفن[1].

وكان بعض القصاصين لا يتورعون من الكذب، فيسندون الأَحَادِيْث عن أَحْمَد بن حَنْبَل ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن بحضورهما.

رَوَىٰ ابن الجَوْزِيّ بسنده إلىٰ جَعْفَر بن مُحَمَّد الطَّيَالِسِيّ قال: صلىٰ بنا أَحْمَد بن حَنْبَل ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن في مسجد الرُّصَافَة، فقام بين أيديهم قاص، فقال:

حَدَّثَنَا أَحْمَد بن حَنْبَل، ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن قالا: حَدَّثَنَا عَبْد الرَّزَّاق عن مَعْمَر، عن قَتَادَة، عن أَنَس، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «من قال لا إلٰه إلَّا الله خلق الله من كل كلمة منها طيراً منقاره من ذهب، وريشه من مَرْجَان، وأخذ في قصة نحواً من عشرين ورقة».

فجعل أَحْمَد بن حَنْبَل ينظر إلىٰ يَحْيَىٰ بن مَعِيْن، ويَحْيَىٰ ينظر إلىٰ أَحْمَد، فقال له: أنت حدثته بهٰذَا؟ فيقول: والله ما سمعت بهٰذَا إلَّا الساعة. فلما فرغ من قصصه، وأخذ القطيعات ثم قعد ينتظر بقيتها، قال له يَحْيَىٰ بن مَعِيْن بيده: تعال، فجاء متوهماً لنوال، فقال له يَحْيَىٰ: من حدثك بهٰذَا الحَدِيْث؟ قال: أَحْمَد بن حَنْبَل ويَحْيَىٰ بن

(١) تَأْوِيْل مُخْتَلِف الحَدِيْث لابن قُتَيْبَة ص٢٧٩-٢٨١.

مَعِيْن، فقال: أنا يَحْيَىٰ بن مَعِيْن وهٰذَا أَحْمَد بن حَنْبَل ما سمعنا بهٰذَا قط في حَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ، فقال: لم أزل أسمع أن يَحْيَىٰ بن مَعِيْن أحمق ما تحققته إلَّا الساعة، كأن ليس في الدنيا يَحْيَىٰ بن مَعِيْن وأَحْمَد بن حَنْبَل غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أَحْمَد بن حَنْبَل ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن، فوضع أَحْمَد كُمَّهُ علىٰ وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما[١].

وحكىٰ أبو حَاتِم البُسْتِيّ: أنه دخل مسجداً، فقام بعد الصلاة شاب فقال: حَدَّثَنَا أبو خَلِيْفَة، حَدَّثَنَا أبو الوَلِيْد عن شُعْبَة، عن قَتَادَة، عن أَنَس، وذكر حَدِيْثاً، قال أبو حَاتِم: فلما فرغ دعوته، قلت: رأيتَ أبا خَلِيْفَة؟ قال: لا، قلت: كيف تَرْوِي عنه ولم تره؟ فقال: إن المناقشة معنا من قلة المروءة، أنا أحفظ هٰذَا الإسناد، فكلما سمعت حَدِيْثاً ضممته إلىٰ هٰذَا الإسناد[٢].

وعن مُؤَمَّل بن إهَاب قال: قام رجل يسأل الناس، فلم يُعْطَ شَيئاً، فقال: حَدَّثَنَا يَزِيْد بن هَارُوْن عن شَرِيْك عن مُغِيْرَة عن إبْرَاهِيْم قال: إذا سأل السَّائِل ثلاثاً فلم يعط فكبر عليهم ثلاثاً، وجعل يقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، ثم مر.

فذكر ذٰلِكَ ليَزِيْد بن هَارُوْن فقال: كذب عَلَيّ الخبيث، ما سمعت بهٰذَا قط[٣].

ولذٰلِكَ كان العُلَمَاء لا يُقَصِّرُوْن عن فضح أكاذيب هٰؤُلَاءِ القصاصين، وقد حذر شُعْبَةُ منهم: رَوَىٰ ابن الجَوْزِيّ في كتابه «القُصَّاص والمُذَكِّرِيْن» عن أبي الوَلِيْد الطَّيَالِسِيّ أنه قال: كنت مع شُعْبَة، فدنا منه شاب، فسأله عن حَدِيْث، فقال له: أقاصٌّ أنت؟ قال: نعم، قال: اذهب فإنا لا نحدث القُصَّاص، فقلت له: لم يا أبا بِسْطَام؟ قال:

---

(١) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٤ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٠-٨١.
(٢) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٨٥.
(٣) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٤ عن مُقَدِّمَة الضعفاء والمجروحين لابن حِبَّان.

يأخذون الحَدِيْث منا شبراً، فيجعلونه ذراعاً[١].

٨- الفُقَرَاء

وكان بعضهم يتكسب بِرِوَايَة الحَدِيْث.

فقد رَوَىٰ مُسْلِم في صَحِيْحه: «عن هَمَّام قال: قدم علينا أبو دَاوُد الأعمىٰ فجعل يقول: حَدَّثَنَا البَرَاءُ، قال: وحَدَّثَنَا زَيْد بن أَرْقَمَ، فذكرنا ذٰلِكَ لقَتَادَة، فقال: كَذَبَ، ما سمع منهم، إنما كان سَائِلاً يتكفف الناس زمن طاعون الجَارِف»[٢].

وقد حذر شُعْبَة بن الحَجَّاج من الرِّوَايَة عن الفُقَرَاء بقوله: «لا تأخذوا الحَدِيْث عن هٰؤُلَاءِ الفُقَرَاء، فإنهم يكذبون لكم، وكان شُعْبَة آنذاك أفقر الناس»[٣].

٩- التماس الدليل على ما أفتى به

ومنهم من يلجأ إلىٰ إقامة دليل علىٰ ما أفتىٰ به، فلما لم يجد ما يؤيد فتواه وضع الحَدِيْث.

قيل: إن الحافظ أبا الخطاب بن دِحْيَة كان يفعل ذٰلِكَ[٤].

١٠- الإغراب بقصد الاشتهار

ومنهم من كان يقلب سند الحَدِيْث ليُسْتَغْرَبَ، فيُرْغَبَ في سَمَاعه منهم، كابن أبي

---

(١) الحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن لمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص٢٦٦.

(٢) صَحِيْح مُسْلِم: المُقَدِّمَة، ٥ باب الكشف عن معايب رُوَاة الحَدِيْث...، رقم ٧١، ص٢٣.

(٣) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص١٩٠.

(٤) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٦.

حَيَّة وأَصْرَم بن حَوْشَب[١].

١١- الحاجة والهوى الشخصي

ومن الوضاعين من دعته حاجته أو هواه إلىٰ وضع الحَدِيْث، ومنه ما أسنده الحَاكِم عن سَيْف بن عُمَر التَّمِيْمِيّ قال: كنت عند سَعْد بن طَرِيْف، فجاء ابنه من الكُتَّاب يبكي، فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لَأُخْزِيَنَّهُم اليوم، حَدَّثَنِي عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس مرفوعاً: «معلمو صِبْيَانكم شراركم، أقلهم رحمة لليَتِيْم، وأغلظهم علىٰ المسكين»[٢].

ومثله: الأَحَادِيْث التي وضعت في بعض الأطعمة، مثل:

حَدِيْث: «الهَرِيْسَة تَشُدَّ الظَّهْر»، وضعه مُحَمَّد بن الحَجَّاج النَّخَعِيّ كان يبيع الهَرِيْسَة[٣].

والحَدِيْث الذي وضعه هناد النَّسَفِيّ: «ماؤها رحمة، وحلاوتها مثل حلاوة الجنة»، يعني: البطيخ[٤].

والحَدِيْث الذي وضعه عَلِيّ بن مَعْمَر القُرَشِيّ: «من أكل القِثَّاء بلحم، وُقِيَ الجُذَام»[٥].

---

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ، السَّابِقَان. ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٥.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٧و٢٨٦.

(٣) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٩٦.

(٤) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج٢ ص٢٣٥.

(٥) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج٢ ص٢٣٦.

جهود العُلَمَاء في مقاومة الوضع

أسفرت حركة الوضع، عن مجموعة كَبِيْرَة من الأَحَادِيْث الموضوعة امتزجت بالأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة، فبذل العُلَمَاء جهوداً جَبَّارَة لتَمْيِيْز الحَدِيْث الصَّحِيْح من غيره وكشف عَوَار الوضاعين.

قيل لابن المُبَارَك: هٰذِهِ الأَحَادِيْث الموضوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ - الحِجْر: ٩[١].

ولا ريب في أن حفظ السُّنَّة النَّبَوِيَّة من حفظ القُرْآن الكَرِيْم.

وقال سُفْيَان الثَّوْرِيّ: الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحَدِيْث حراس الأرض.

وقال يَزِيْد بن زُرَيْع: لكل دين فرسان، وفرسان هٰذَا الدِّيْن أصحاب الأسانيد[٢].

وذكر الذَّهَبِيّ في طَبَقَات الحُفَّاظ: أن الرَّشِيْد أخذ زنديقاً ليقتله، فقال: أين أنت من ألف حَدِيْث وضعتها؟ فقال: أين أنت يا عدو الله من أبي إسْحَاق الفَزَارِيّ وابن المُبَارَك يتخللانها فيخرجانها حرفاً حرفاً[٣].

لذٰلِكَ وصف ابن قُتَيْبَة يقظة هٰؤُلَاءِ الجهابذة من المُحَدِّثِيْن، فقال:

التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا من الله تعالىٰ باتباعهم سُنَّة رَسُوْل الله ﷺ وطلبهم لآثاره براً وبحراً وشرقاً وغرباً، يرحل الوَاحِد منهم راجلاً مُقْوِياً[٤] في طلب الخبر الوَاحِد أو السُّنَّة الوَاحِدَة، حتىٰ يأخذها من الناقل لها مشافهة،

---

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦٧-٢٦٨ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٢ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٦.

(٢) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٦.

(٣) المصدر السَّابِق، وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص٢٩٣.

(٤) مُقْوِياً: مفتقراً.

ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبَحْث لها حتىٰ فهموا صَحِيْحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفُقَهَاء إلىٰ الرأي، فنبهوا علىٰ ذٰلِكَ حتىٰ نَجَمَ[١] الحق بعد أن كان عافياً، وبَسَق بعد أن كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسُّنَن من كان عنها مُعْرِضاً، وتنبه عليها من كان غافلاً...»[٢].

ولذٰلِكَ رحلوا في طلب الحَدِيْث للتوثق منه، ووضعوا أدق قَوَاعِد النقد العِلْمِيّ للروايات بما نفتخر به ونعتز مدىٰ الأجيال، وتمخضت تلك الجهود بظهور ما يأتي:

١- الإسناد

وهو رفع الحَدِيْث إلىٰ قائله، وقد ظهر اهتمام العُلَمَاء بالإسناد بشكل جلي أعقاب الفتنة بعد ظهور الكذب علىٰ رَسُوْل الله ﷺ، فصاروا يسألون عن الرِّجَال الذين نقلوا الحَدِيْث عن النَّبِيّ ﷺ.

قال مُحَمَّد بن سِيْرِيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٠هـ: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رِجَالَكم، فيُنْظَر إلىٰ أَهْل السُّنَّة فيؤخذ حَدِيْثهم، ويُنْظَر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حَدِيْثهم»[٣].

وقال عَبْد الله بن المُبَارَك: «بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد»[٤].

وأول من فتش عن الإسناد هو عَامِر الشَّعْبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣هـ، سيد التَّابِعِيْن في الحَدِيْث. رُوِيَ عن الرَّبِيْع بن خُثَيْم قال: من قال: لا إلٰه إلَّا الله وحده لا شَرِيْك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو كل شيء قَدِيْر، فله كذا وكذا، وسمىٰ من

---

(١) **نَجَم**: أي ظهر وطلع.

(٢) تَأْوِيْل مُخْتَلِف الحَدِيْث لابن قُتَيْبَة ص٧٣-٧٤.

(٣) صَحِيْح مُسْلِم: المُقَدِّمَة، ٥ باب في أن الإسناد من الدِّيْن، رقم ٢٨، ص١٨.

(٤) صَحِيْح مُسْلِم السَّابِق، رقم ٣٤.

الخير. قال الشَّعْبِيّ: فقلت: من حدثك؟ قال: عَمْرو بن مَيْمُوْن، وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أَيُّوْب صاحب رَسُوْل الله ﷺ، قال يَحْيَىٰ بن سَعِيْد: وهٰذَا أول ما فتش عن الإسناد[١].

ثم صار الإسناد أَسَاساً للرِّوَايَة، حتىٰ اعتبر الزُّهْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٤هـ، إغفال الإسناد جرأة علىٰ الله تعالىٰ[٢].

وقال بَهْز بن أَسَد: لا تأخذوا الحَدِيْث عمن لا يقول: حَدَّثَنَا.

وقال الأَعْمَش: بقي رأس المال حَدَّثَنِي فُلَان، قال حَدَّثَنَا فُلَان عن فُلَان[٣].

وهٰكَذَا صار الإسناد أَسَاساً لكل رِوَايَة في الحَدِيْث، حتىٰ طغىٰ هٰذَا علىٰ ما ينقلون في اللُّغَة والأدب والنَّحْو... إلخ.

٢- الرِّحْلَة في طلب الحَدِيْث للتوثق منه

رحل المحققون الأيام الطَّوِيْلَة والشهور في سَبِيْل تَحْقِيْق الحَدِيْث، قال أبو العَالِيَة الرِّيَاحِيّ: «كنا نسمع الرِّوَايَة بالبَصْرَة عن أصحاب رَسُوْل الله ﷺ، فلم نرضَ حتىٰ ركبنا إلىٰ المَدِيْنَة، فسمعناها من أفواههم»[٤].

وعن سَعِيْد بن المُسَيَّب قال: «إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحَدِيْث

(١) المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٢٠٨.

(٢) مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٦ والسُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٣١٨.

(٣) بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٥٠ عن المجروحين لابن حِبَّان، وفيه: كلام عن الإسناد ومناقشة بعض المستشرقين في بعض ما ادعوه في الإسناد.

(٤) سُنَن الدَّارِمِيّ ج١ ص١٤٠.

وانظر: بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيّ ص٢١٧ وما بعدها.

الوَاحِد»[١].

وعن أبي قِلَابَة قال: أقمت بالمَدِيْنَة ما لي بها حاجة، إلَّا رجل عنده حَدِيْث وَاحِد لأسمعه منه[٢].

حتىٰ صار طلب الإسناد العالي - أي: الإسناد القريب إلىٰ النَّبِيّ ﷺ - بُغْيَة المتقدمين.

قال الإمَام أَحْمَد: طلب الإسناد العالي سُنَّة عمن سَلَف[٣].

وقال: طلب عُلُوّ الإسناد من الدِّيْن[٤].

وقيل ليَحْيَىٰ بن مَعِيْن في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي، وإسناد عالي[٥].

وقد اتسع نطاق الرِّحْلَة في القرنين الثاني والثالث إلىٰ حد كَبِيْر، فيكتب الرَّامَهُرْمُزِيّ[٦]، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٠هـ، قائمة بأسماء المُحَدِّثِيْن الذين رحلوا في طلب الحَدِيْث.

٣- تدوين السُّنَّة النَّبَوِيَّة

فوُضِعَت المَسَانِيْد وكتب الصِّحَاح وغيرها من كتب الحَدِيْث.

---

(١) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ ج١ ص١١٣. وفي المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٢٢٣: «إن كنت لأسير ثلاثاً في الحَدِيْث الوَاحِد».

(٢) المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٢٢٣.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٥٧ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١٦٠.

(٤) الرِّحْلَة في طلب الحَدِيْث للخَطِيْب البَغْدَادِيّ ص٤٧.

(٥) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٥٧ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص١٦٠.

(٦) المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٢٢٩-٢٣٣.

٤- علم الجَرْح والتَّعْدِيْل

وفيه عرف حال الرَّاوِي، حتىٰ لم يعد يخفىٰ علىٰ كل متتبع مَعْرِفَة درجة الحَدِيْث ومَعْرِفَة رِجَاله، وبه فُضِحَ الكذابون، وكَثيراً ما حذر منهم العُلَمَاء علىٰ ما تقدم بَيَانه.

٥- وضع قَوَاعِد لمَعْرِفَة الموضوع من الحَدِيْث

وظهور علم مُصْطَلَح الحَدِيْث، وفيه قُسِّمَ الحَدِيْث إلىٰ: صَحِيْح، وحسن، وضعيف، وقُسِّمَ إلىٰ أقسام أُخرىٰ باعتبارات أُخرىٰ كما هو معروف في هٰذَا العلم.

أشهر كتب الموضوعات

بعد أن استقر التدوين في الحَدِيْث الشَّرِيْف سعىٰ العُلَمَاء في القرون المتأخرة إلىٰ جمع الأَحَادِيْث الموضوعة في كتب مستقلة، ومن أهم هٰذِهِ الكتب المطبوعة المتداولة:

١- كتاب الموضوعات، لابن الجَوْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٧هـ، وقد تساهل في الحكم علىٰ بعض الأَحَادِيْث بالوضع، فكثر انتقاد العُلَمَاء له.

٢- المَنَار المُنِيْف في الصَّحِيْح والضعيف، لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥١هـ.

٣- اللآلئ المصنوعة في الأَحَادِيْث الموضوعة، للسُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ.

٤- تنزيه الشَّرِيْعَة عن الأَحَادِيْث الشنيعة الموضوعة، لابن عَرَّاق، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٦٣هـ، وهو من أجل كتب الموضوعات تَحْرِيْراً وتدقيقاً.

٥- المصنوع في مَعْرِفَة الموضوع، للشَّيْخ عَلِيّ القَارِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ.

٦- الفَوَائِد المجموعة في الأَحَادِيْث الموضوعة، لمُحَمَّد بن عَلِيّ الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ.

المَبْحَث الثاني

قَوَاعِد مَعْرِفَة الحَدِيْث الموضوع

الحَدِيْث الموضوع: هو المُخْتَلَق المصنوع، الذي نسبه الكذابون المفترون إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ، وهو شر أنواع الرِّوَايَة[1].

مصدر الحَدِيْث الموضوع

وهٰذَا المَرْوِيّ المكذوب علىٰ النَّبِيّ ﷺ يكون:

١- من اختراع الواضع، فيصنع كلاماً من عند نفسه ويَرْوِيه إلىٰ النَّبِيّ ﷺ.

٢- أو من كلام غير الواضع كبعض السَّلَف الصالح أو قدماء الحكماء أو الزهاد أو الإسرائيليات، مثل:

حَدِيْث: «المَعِدَة بيتُ الداء والحِمْيَة رأسُ الدواء»، لا أصل له من كلام النَّبِيّ ﷺ، بل هو من كلام بعض الأطباء، قيل: هو الحَارِث بن كَلَدَة طبيب العَرَب.

وحَدِيْث: «حب الدنيا رأس كل خَطِيْئَة»، قال العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة:

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣٠ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٧٧ والتَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وشرحها للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦١ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٨٠-٨١ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٤ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٥ وقَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث لظَفَر التَّهَانَوِيّ ص٤٢ وقَوَاعِد التَّحْدِيْث للقَاسِمِيّ ص١٥٠ وأُصُوْل الحَدِيْث لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٤١٥.

إنه إما من كلام مَالِك بن دِيْنَار كما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب مكائد الشيطان بإسناده إليه، أو من كلام عِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ كما رواه البَيْهَقِيّ في الزهد، ولا أصل له من حَدِيْث النَّبِيّ ﷺ إلَّا من مَرَاسِيْل الحسن البَصْرِيّ، كما رواه البَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان في الباب الحادي والسبعين منه، ومَرَاسِيْل الحسن عندهم شبه الريح.

٣- أو أن يأخذ الواضع حَدِيْثاً ضعيف الإسناد، فيركّب له إسناداً صَحِيْحاً، لِيَرُوْج[١].

حكم روايته

تحرم رِوَايَة الحَدِيْث الموضوع سواء كان في الأَحْكَام أم القصص أم التَّرْغِيْب أم غيرها، إذا كان الرَّاوِي عالماً بوضعه، إلَّا إذا بين أنه موضوع تحذيراً للجهلة والعُلَمَاء، بدليل:

حَدِيْث مُسْلِم: «من حَدَّثَ عَنِّي بحَدِيْث يُرَىٰ أنه كذب فهو أحدُ الكاذبين»[٢].

---

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٧٤-٢٧٦ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧ وقَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث لظَفَر التَّهَانَوِيّ ص٤٣ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٧٨.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣١ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٧٨ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٧٧ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٦٢ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٤ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٨ وقَوَاعِد التَّحْدِيْث للقَاسِمِيّ ص١٥٠.

وحَدِيْث: من حَدَّثَ عَنِّي بحَدِيْث يُرَىٰ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: المُقَدِّمَة، ١ باب الرِّوَايَة عن الثقات وترك الكذابين...، أول الباب، ص١٤.

ويُرىٰ بمعنىٰ يُظن.

حتىٰ جزم الشَّيْخ مُحَمَّد الجُوَيْنِيّ بتكفير واضع الحَدِيْث، قَاصِداً إلىٰ ذٰلِكَ، عالماً بافترائه[1].

طرق مَعْرِفَة الحَدِيْث الموضوع

بذل العُلَمَاء جهوداً عَظِيْمَة دققوا فيها الأَحَادِيْث المَرْوِيَّة وَاحِداً وَاحِداً، فاستطاعوا أن يميزوا بين الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة من غيرها.

ويمكن بَيَان الطرق التي ذكرها أُوْلٰئِكَ المُحَدِّثُوْن لتعيين الحَدِيْث الموضوع علىٰ النَّحْو الآتي:

١- وجود متهم بالوضع في سلسلة الإسناد

تقدم أن العُلَمَاء دققوا في الرِّجَال، فجرحوا وعدلوا بناء علىٰ الشروط المتقدمة في الرَّاوِي، حتىٰ إذا اتُّهِمَ الرَّاوِي بالوضع تُرِكَ حَدِيْثه وإن كان صاحب دين وصَلَاح.

٢- إقرار واضعه أنه وضعه

رَوَىٰ ابن حِبَّان في مُقَدِّمَة تَارِيْخ الضعفاء عن ابن مَهْدِيّ قال: قلت لمَيْسَرَة بن عَبْدِ رَبِّهِ: من أين جئت بهٰذِهِ الأَحَادِيْث من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتُها أرغِّب الناس فيها[2].

---

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٤ والبَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٧٩ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٧ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص١٢.

والشَّيْخ مُحَمَّد الجُوَيْنِيّ هو والد إمَام الحَرَمَيْن.

(٢) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٢٦٩ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٣.

وقال البُخَارِيّ في التَّارِيْخ الأَوْسط: حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ الأشكري عن عَلِيّ بن حُدَيْر قال: سمعت عُمَر بن صُبْح يقول: أنا وضعت خُطْبَة النَّبِيّ ﷺ(١).

لٰكِن ابن دَقِيْق العِيْد رأىٰ أن الإقرار بالوضع ليس قاطعاً في كونه موضوعاً، لجواز أن يكذب في هٰذَا الإقرار بعينه(٢).

٣- ما يتنزل منزلة إقراره بالوضع

كأن يحدِّث عن شَيْخ ثم يسأل عن مولده، فيذكر تَارِيْخاً يعلم وفاة ذٰلِكَ الشَّيْخ قبله ولا يوجد ذٰلِكَ الحَدِيْث إلَّا عنده، فهٰذَا لم يعترف بوضعه ولٰكِن اعترافه بوقت مولده، يتنزل منزلة إقراره بالوضع، لأن ذٰلِكَ الحَدِيْث لا يعرف إلَّا عند ذٰلِكَ الشَّيْخ، ولا يعرف إلَّا برِوَايَة هٰذَا الذي حدث به(٣).

أو أن الشَّيْخ توفي والرَّاوِي طفل لا يدرك الرِّوَايَة أو غير ذٰلِكَ، كما ادعىٰ مأمون بن أَحْمَد الهَرَوِيّ أنه سمع من هِشَام بن عَمَّار، فسأله الحافظ بن حِبَّان: متىٰ دخلت الشَّام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال له: فإن هِشَاماً الذي تَرْوِي عنه مات سنة ٢٤٥هـ، فقال: هٰذَا هِشَام بن عَمَّار آخر(٤).

أو أنه سمع في مكان يعلم أن الشَّيْخ لم يدخله(٥).

---

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٥.

(٢) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣١٥-٣١٦ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٨١ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ السَّابِق، وكلاهما عن الاقْتِرَاح.

(٣) التَّقْيِيْد والإِيْضَاح للعِرَاقِيّ ص١٣٢ وفَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٨٠ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٥.

(٤) البَاعِث الحَثِيْث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص٨١.

(٥) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٦.

٤- رَكَاكَة اللفظ والمعنى

والمدار في الرِّكَّة علىٰ رِكَّة المعنىٰ، فحيثما وجدت دل علىٰ الوضع وإن لم ينضم إليه رِكَّة اللفظ، لأن هٰذَا الدِّيْن كله مَحَاسِن، والرِّكَّة ترجع إلىٰ الرداءة.

أما رَكَاكَة اللفظ فقط فلا تدل علىٰ ذٰلِكَ، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنىٰ فغَيَّرَ ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النَّبِيّ ﷺ فكاذب[1].

٥- مخالفته للعقل

أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التَّأْوِيْل. ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشَاهدة.

رَوَىٰ ابن الجَوْزِيّ من طريق عَبْد الرَّحْمٰن بن زَيْد بن أَسْلَم عن أبيه، عن جده، مرفوعاً: إن سفينة نُوْح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين.

وأسند ابن الجَوْزِيّ من طريق مُحَمَّد بن شُجَاع البَلْخِيّ حَدِيْثاً عن أبي المُهَزِّم، عن أبي هُرَيْرَة مرفوعاً: «إن الله خلق الفَرَس، فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه منها».

قال السُّيُوْطِيّ: هٰذَا لا يضعه مُسْلِم بل ولا عاقل، والمتهم به مُحَمَّد بن شُجَاع كان زائغاً في دينه وفيه أبو المُهَزِّم، قال شُعْبَة: رأيته ولو أُعطي درهماً وضع خمسين حَدِيْثاً[2].

ومنها: حَدِيْث «الباذنجان شِفَاء من كل داء»[3].

---

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٦ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٧، وكلاهما نَقَلَ عن ابن حَجَر.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٨.

(٣) المَنَار المُنِيْف لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة ص٥١.

وحَدِيْث: «من اتخذ ديكاً أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر»[١].

٦- منافاته للأَدِلَّة القطعية

أن يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السُّنَّة المتواترة أو الإجماع القطعيّ مع عدم إمكان الجمع بينهما.

كحَدِيْث مُحَمَّد بن سَعِيْد الشَّامِيّ المصلوب في الزندقة الذي رواه عن حُمَيْد، عن أَنَس مرفوعاً: «أنا خاتم النَّبِيِّيْن، لا نَبِيّ بعدي إلَّا أن يشاء الله».

وقد وضع هٰذَا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلىٰ التَّنَبِّي[٢].

وكقولهم مَعْزُوّاً إلىٰ النَّبِيّ ﷺ: «إذا جاءكم الحَدِيْث فاعرضوه علىٰ كتاب الله، فإن وَافَقَهُ فخذوه، وإن خالفه فدعوه».

قال الخَطَّابِيّ في مَعَالِم السُّنَن: «فإنه حَدِيْث باطل لا أصل له، وقد حكىٰ زَكَرِيَّا بن يَحْيَىٰ الساجي عن يَحْيَىٰ بن مَعِيْن أنه قال: هٰذَا حَدِيْث وضعته الزنادقة». ويدفعه قوله ﷺ: «إني قد أُوْتِيْتُ الكتاب وما يعدله»، ويُرْوَىٰ: «أُوْتِيْتُ الكتاب ومثله معه»[٣].

قال ابن الجَوْزِيّ: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحَدِيْث يباين المَعْقُوْل أو يخالف المَنْقُوْل، أو يناقض الأُصُوْل، فاعلم أنه موضوع.

ومعنىٰ مناقضته للأُصُوْل: أن يكون خارجاً عن دواوين الإسْلَام من المَسَانِيْد

---

(١) المَنَار المُنِيْف لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة ص٥٥.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٨٤.

(٣) مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٥ ص١١، كتاب السنة باب في لزوم السنة، والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٥.

والكتب المشهورة[١].

٧- التصريح بتكذيب راويه

أن يصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم علىٰ الكذب أو تقليد بعضهم بعضاً[٢].

٨- عدم تناسب جسامة الخبر مع عدد ناقليه

أن يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي علىٰ نقله بمحضر الجمع، ثم لا ينقله منهم إلَّا وَاحِد[٣]، كحصر العدو للحاج عن البيت الحرام، ثم لا ينقله منهم إلَّا وَاحِد[٤].

٩- مخالفته الحَقَائِق التَّارِيْخِيَّة

مخالفته الحَقَائِق التَّارِيْخِيَّة المعروفة في عَصْر النَّبِيّ ﷺ، مثل حَدِيْث: إن النَّبِيّ ﷺ وضع الجزية علىٰ أهل خَيْبَر بشهادة سَعْد بن مُعَاذ وكتابة مُعَاوِيَة، والحَقَائِق التَّارِيْخِيَّة

---

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٧.

انظر هٰـذِهِ الطرق في مَعْرِفَة الحَدِيْث الموضوع في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣١ والخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٧٨ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٧٨ ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ص٤٦-٤٧ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٨٠ والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، وشرحه: تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٤ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٥-٦ وقَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث لظَفَر التَّهَانَوِيّ ص٤٢-٤٣.

(٢) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٦.

(٣) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٦ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٧.

(٤) السنة قبل التدوين لمُحَمَّد عجاج الخَطِيْب ص٢٤٦.

ترد هٰذَا الحَدِيْث الموضوع، لأن الجزية لم تشرع في عام خَيْبَر، وإنما أُنزلت آية الجزية بعد عام تَبُوْك، وأن سَعْد بن مُعَاذ توفي قبل ذٰلِكَ في غزوة الخَنْدَق، وأن مُعَاوِيَة أسلم زمن الفَتْح(١).

١٠- الإفراط بالوعيد أو الوعد

الإفراط بالوعيد الشديد علىٰ الأمر الصَّغِيْر، أو الوعد العَظِيْم علىٰ الفعل الحقير، وهٰذَا كثير في حَدِيْث القُصَّاص وهو يعود إلىٰ رِكَّة المعنىٰ(٢).

كالحَدِيْث الموضوع علىٰ النَّبِيّ ﷺ: «من صلىٰ كذا فله سبعون داراً، في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، علىٰ كل سرير سبعون ألف جارية».

قال ابن الجَوْزِيّ: وإن كانت القدرة لا تعجز، ولٰكِن هٰذَا تخليط قبيح(٣).

وأَخِيْراً:

حدَّد المُحَدِّثُوْن هٰذِهِ الطرق التي تقدمت في بَيَان الحَدِيْث الموضوع ومعرفته، لكثرة مزاولة ألفاظ النَّبِيّ ﷺ فحصلت لهم هيئة نفسانية وملكة قَوِيَّة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النُّبُوَّة وما لا يجوز(٤).

لذٰلِكَ قال الرَّبِيْع بن خُثَيْم وهو من أصحاب عَبْد الله بن مَسْعُوْد: «إن للحَدِيْث ضَوْءاً كضَوْء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تُنْكره».

وقال ابن الجَوْزِيّ: «الحَدِيْث المُنْكر يقشعر له جلد الطَّالِب للعلم، وينفر منه

---

(١) السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ لمُصْطَفَىٰ السِّبَاعِيّ ص٩٨.

(٢) تَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٦ وتنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٧.

(٣) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٧.

(٤) تنزيه الشَّرِيْعَة لابن عَرَّاق ج١ ص٦.

قلبه في الغالب»[١].

قال البُلْقِيْنِيّ: «وشَاهد هٰذَا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين، وعرف ما يحب وما يكره، فجاء إنسان ادعىٰ أنه يكره شَيئاً يعلم ذٰلِكَ أنه يحبه، فبمجرد سَمَاعه يبادر إلىٰ تكذيب من قال إنه يكرهه»[٢].

وبذٰلِكَ الجهد العَظِيْم استطاعوا أن يثبتوا الحَدِيْث الصَّحِيْح من غيره في كتبهم، فحفظوا لنا السُّنَّة المطهرة، وصانوها من أيدي العبث والإفساد.

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ، وشرحها: فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ج١ ص٢٨٠-٢٨١ وتَدْرِيْب الرَّاوِي للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٧٥.

(٢) مَحَاسِن الاصْطِلَاح لسِرَاج الدِّيْن البُلْقِيْنِيّ ص٢١٥.

الفصل الخامس[1]

أثر الحَدِيْث في اللُّغَة والأدب وأُسْلُوْبه، والاحتجاج به

وفيه ثلاثة مباحث:

المَبْحَث الأول: أثر الحَدِيْث في اللُّغَة والأدب

المَبْحَث الثاني: أُسْلُوْب الحَدِيْث

المَبْحَث الثالث: الاحتجاج بالحَدِيْث

---

(١) كتبه: الأُستاذ كاظم فتحي الرَّاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المَبْحَث الأول

أثر الحَدِيْث في اللُّغَة والأدب

إن أثر الحَدِيْث النَّبَوِيّ في ثقافتنا العَرَبِيَّة والإسْلَامِيَّة يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فُنُوْن ثقافتنا ومَعَارِفنا، وطريقة السُّنَّة عمَّت كل أنواع الكتب من أدبية وتَارِيْخِيَّة وغيرهما، إذ تعتمد السَّنَد في إيراد أخبارها مثل كتاب الأغاني لأبي الفرج الأَصْبَهَانِيّ، والأمالي لأبي عَلِيّ القَالِيّ، وتَارِيْخ الرسل والملوك لابن جَرِيْر الطَّبَرِيّ، بل إن كَثيراً من العُلُوْم ما كان ليوجد لولا الحَدِيْث، فكتب طَبَقَات الرِّجَال، وكتب التَّارِيْخ، وكتب التَّرَاجُم، وكتب السِّيْرَة، ما هي إلَّا ثمرة من ثمرات الحَدِيْث النَّبَوِيّ، كما لا يخفىٰ أثر الحَدِيْث في الفِقْه والتَّفْسِيْر.

يقول الدكتور شوقي ضيف: «فالحَدِيْث هو الذي فتح باب الكتابة التَّارِيْخِيَّة، وهيأ لظهور كتب الطَّبَقَات في كل فن، وهٰذَا غير ما نشأ عنه من عُلُوْم الحَدِيْث وغير مشاركته في عُلُوْم التَّفْسِيْر والفِقْه، مما بعث علىٰ نهضة عِلْمِيَّة رائعة»[1].

والحَدِيْث النَّبَوِيّ من أرفع النُّصُوْص الأدبية بَيَاناً وإشراقاً بعد القُرْآن الكَرِيْم، والدراسة المُفِيْدة المُجْدِيَة للُّغَة العَرَبِيَّة هي الدراسة التي تجعل الطَّالِب يتخرج بالنُّصُوْص الجميلة، وتصله بها، حتىٰ يتأثر بأساليبها وطريقتها في القول.

إن أغلب عُلُوْم العَرَبِيَّة وآدابها إنما كان من أجل خدمة القُرْآن والحَدِيْث، بل إن أكثر ما في ثقافتنا من تنوع في العُلُوْم والفُنُوْن والمَعَارِف كان لخدمة القُرْآن والسُّنَّة.

كما أن هناك التحاماً وثيقاً بين العَرَبِيَّة والعُلُوْم الإسْلَامِيَّة، وكل دارس للعَرَبِيَّة لا

---

(١) العَصْر الإسْلَامِيّ لشوقي ضيف ص٤١.

يعتبر واقفاً علىٰ أسرارها ما لم يشارك في العُلُوْم الإِسْلَامِيَّة الأُخرىٰ.

وأن الحَدِيْث النَّبَوِيّ من الأُصُوْل التي يستشهد بها علىٰ قَوَاعِد اللُّغَة، وخاصة بعد نضج علم الحَدِيْث في القرن الثالث.

يقول الدكتور صبحي الصالح: «ومهما نقل في وصف ما كان للحَدِيْث من أثر في النَّحْو وأُصُوْله، وفي مختلف العُلُوْم ومناهجها، نظل دون إيفاء علم الحَدِيْث حظه، فما من تيار فكري إِسْلَامِيّ إلَّا وله من عدوىٰ الحَدِيْث حظ مَعْلُوْم، إن لم يكن فيما حمله تُرَاث النُّبُوَّة من وصايا وحكم وتعاليم، ففي طرق التَّحَمُّل والأداء وشروط الرِّوَايَة والرَّاوِي ومَقَايِيْس النقد والتجريح، فهٰذِهِ كلها دخلت شواهد النَّحْو، وسادت أبحاث اللُّغَة، وارتفعت إلىٰ أخبار الأدب، وتركت في الجميع أصداءها الشداد عن طريق الرِّوَايَة والإسناد»[(١)].

مكانة الحَدِيْث في اللُّغَة والأدب

قال ﷺ: «أُعطيتُ جَوَامِع الكَلِمِ»[(٢)].

ومما قاله عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصف المُصْطَفَىٰ ﷺ: «وهو أصدق الناس لهجة».

(١) عُلُوْم الحَدِيْث ومُصْطَلَحه لصبحي الصالح ص٣٢٢.

وانظر: الحَدِيْث النَّبَوِيّ لمُحَمَّد الصباغ ص١٢.

(٢) **حَدِيْث:** أُعطيتُ جَوَامِع الكَلِمِ:

هو جزء من حَدِيْث في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد...، رقم ٥٢٣، ص٢٤١، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب السِّيَر، ٥ باب ما جاء في الغَنِيْمَة، رقم ١٦٣٥، ج٣ ص٣٨٠، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال: حَدِيْث حسن صَحِيْح. قال الشَّيْخ شُعَيْب: حَدِيْث صَحِيْح، وخَرَّجَهُ.

ولا يخفىٰ أن الحَدِيْث النَّبَوِيّ في الذروة من البَيَان، ولا يرتفع فوقه في مجال الأدب الرفيع إلَّا كتاب الله بَلَاغَة وفصاحة وروعة، وما أجود ما قال الجَاحِظ في شأنه:

«هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثرت معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف، واستعمل المَبْسُوْط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغَرِيْب والوحشي، ورغب عن الهَجِيْن السُّوْقِيّ، فلم ينطق إلَّا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلَّا بكلام قد حفَّ بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقىٰ الله عليه المحبة، وغشاه بالقول وجمع له بين المهابة والحلاوة وبين حسن الأفهام وقلة عدد الكلام، لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حُجَّة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خَطِيْب، بل يبذ الخطب الطوال بالكلم القصار، ولا يحتج إلَّا بالصدق، ولا يطلب الفرج إلَّا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لطفاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مَذْهَباً، ولا أكرم مَطْلَباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أَسْهَل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى من كلامه ﷺ»[١].

وقال أبو حَيَّان بعد أن ذكر القُرْآن وأثره في البَيَان:

«والثاني: سُنَّة رَسُوْل الله، فإنها السَّبِيْل الواضح، والنَّجْم اللائح، والقائد الناصح، والعلم المنصوب، والأُمَم المقصود، والغَايَة في البَيَان، والنِّهَايَة في البُرْهَان، والمفزع عند الخصام، والقدوة لجميع الأنام»[٢].

وفصاحته ﷺ أمر لا يشك فيه عاقل، ذٰلِكَ أن القوم الذين أُرسل إليهم هم أَئِمَّة البَيَان، وهم في خصومته قوم لا تنقطع بهم حُجَّة، ولا يعوزهم منطق بليغ، وقد نعتوا الرَّسُوْل بأوصاف عديدة كيداً ومخاصمة، ولٰكِنهم لم يستطيعوا أن ينعتوه بما ينال من فصاحته، لأنهم يعرفون أن مثل هٰذِهِ الفرية زائفة باطلة لدىٰ دهماء الناس جَميعاً.

(١) البَيَان والتَّبْيِيْن للجَاحِظ ج٢ ص١٧.

(٢) البَصَائِر والذخائر لأبي حَيَّان ج١ ص٨.

فهو ﷺ أفصح العَرَب، لٰكِن الفرق بينه وبين الفصحاء يتفق مثله في الناس، ويبقىٰ في حدود الطاقة البشرية وليس أمراً خارقاً للعادة بالكُلِّيَّة، بل إن الفرق بينه وبين الفصحاء يشبه الفرق بين البليغ والأبلغ، والحسن والأحسن، ولذا فقد استطاع بعضهم أن يأتي بقريب من كلامه ﷺ وبذٰلِكَ يفسر وجود الحَدِيْث الموضوع، إذ إن هٰؤُلَاءِ الوضاعين كانوا يتحرون احتذاء الرَّسُوْل ﷺ بأُسْلُوْبه وخصائصه البَيَانِيَّة[1].

وأن للنشأة اللُّغَوِيَّة التي نشأها الرَّسُوْل تَأْثِيراً في فصاحته، فهو من قُرَيْش مَعْدِن الفصاحة، وأخواله من بني زُهْرَة، واسترضع في بني سَعْد بن بَكْر، وخالط في حياته بطون قُرَيْش والأَنْصَار، فكانت هٰذِهِ النشأة مراناً حياً وتمرساً بأحسن الأساليب وأفصح اللهجات في العَرَب قاطبة.

وهٰذِهِ النشأة اللُّغَوِيَّة النقية الخالصة صقلت تلك المَوْهِبَة الفذة التي لا نظير لها في المَوَاهِب البشرية.

وتتمثل هٰذِهِ المَوْهِبَة في فطرة صَافِيَة وذهن جوال، وبصر نفاذ، ونفس مجتمعة فاضلة، وإحساس دقيق مرهف، وبديهة حاضرة.

وليس غَرِيْباً أن يجتمع ذٰلِكَ كله للرَّسُوْل ﷺ، فالله أعلم حيث يجعل رسالته، وهو سُبْحَانَهُ يصنع رسله علىٰ عينه بما تقتضيه حكمته، قال تعالىٰ في مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ - طه: ٣٩، وقال في المُصْطَفَىٰ ﷺ: ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ - الطُّوْر: ٤٨.

وكذٰلِكَ فإن الذي مكَّن لفصاحته ﷺ أن تنمو وتقوىٰ ويشتد أسرها، تأثُّر الرَّسُوْل بأُسْلُوْب القُرْآن الكَرِيْم، وذٰلِكَ أمر طبيعي جلي، فعلىٰ قلبه المُتَّصِل بجَلَال الله تنزَّل القُرْآن، قال تعالىٰ: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ - الشعراء، ومن لِسَانه تلقاه المُسْلِمُوْن، قال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ - المائدة: ٦٧، وبأمره سجله الصَّحَابَة وكتبوه.

---

(١) انظر: النبأ العَظِيْم لمُحَمَّد عَبْد الله دراز ص١٠٢.

وبالقُرْآن كان الرَّسُوْل ﷺ يحكم بين الناس، قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ - المائدة: ٤٩.

ومهمته ﷺ شرحه وبَيَانه للناس، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ - النَّحْل: ٤٤.

وبتلاوته أُمر، فكان يقرؤه أثناء الليل وأطراف النهار، قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٩١ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ - النمل: ٩١-٩٢، وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ - العنكبوت: ٤٥.

فلا غرو أن يتأثر به الرَّسُوْل ﷺ، وأن يتخرج في مدرسته، ولقد وصفت عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا رَسُوْلَ الله ﷺ فقالت: «كان خُلُقُهُ القُرْآن»[١].

ومن الأمثلة علىٰ تأثره بأُسْلُوْب القُرْآن: قوله ﷺ: «إن الدنيا حُلْوَة خَضِرَة، وأن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون»[٢].

وقوله ﷺ: «والله لَيُتِمَّنَّ هٰذَا الأمرَ حتىٰ يسير الراكب من صَنْعَاء إلىٰ حَضْرَمَوْت

---

(١) **حَدِيْث**: كان خُلُقُهُ القُرْآن:

بهٰذَا اللفظ في:

مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٤١ ص١٤٨، رقم ٢٤٦٠١، عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا. قال الشَّيْخ شُعَيْب: حَدِيْث صَحِيْح، وخَرَّجَهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ١٨ باب جَامِع صلاة الليل...، رقم ٧٤٦، ص٣٣٤، عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا.

(٢) **حَدِيْث**: إن الدنيا حُلْوَة خَضِرَة... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٨ كتاب الرِّقَاق، ٢٦ باب أكثر أهل الجنة الفُقَرَاء...، رقم ٢٧٤٢، ص١٣٠٩، عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ.

لا يخاف إلَّا الله، أو الذئب علىٰ غنمه، ولٰكِنكم تستعَجْلُوْن»[١].

وتوافرت للحَدِيْث كل أسباب الجودة، وسنحاول فيما يأتي إيْضَاح ذٰلِكَ في الأداء، والمعنىٰ، والأُسْلُوْب.

الأداء

لم تكن فصاحته ﷺ مقصورة علىٰ جودة الأُسْلُوْب وعمق المعنىٰ، بل جاوزت ذٰلِكَ إلىٰ الأداء، فكان ﷺ ضليع الفم، يستعمل فمه جميعه إذا تكلم، ولا يقتصر علىٰ تحريك الشفتين فحسب، وكان طَوِيْل السكوت لا يتكلم في غير حاجة، وإذا تكلم لم يسرد سرداً، بل فصّل وتمهل وأَبَان ورتّل.

رَوَىٰ البُخَارِيّ عن أَنَس، عن النَّبِيّ ﷺ: أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتىٰ تُفهم عنه، وإذا أتىٰ علىٰ قوم فسلم عليهم سلَّم عليهم ثلاثاً[٢].

وكان يعطي الكلام ما يستحق من اللهجة، حتىٰ إن ما يختلج في صدره كان يبدو علىٰ وجهه.

وصفه جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فقال: «كان رَسُوْل الله ﷺ إذا خطب احمرَّت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتىٰ كأنه مُنْذِر جيش، يقول: صبَّحكم ومسَّاكم»[٣].

---

(١) حَدِيْث: والله لَيُتِمَّنَّ هٰذَا الأمر... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦١ كتاب المَنَاقِب، ٢٥ باب علامات النُّبُوَّة في الإسْلَام، رقم ٣٦١٢، ص٧٦٠، عن خَبَّاب بن الأَرَتّ.

وطرفاه في: ٣٨٥٢، و٦٩٤٣.

(٢) حَدِيْث: أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ٣٠ باب من أعاد الحَدِيْث ثلاثاً...، رقم ٩٥، ص٣٨.

(٣) حَدِيْث: كان رَسُوْل الله ﷺ إذا خطب احمرَّت عيناه... إلخ، في:

وكان لحركته وإشارته موضع كَبِيْر في إجادة الأداء، فحركته مُعَبِّرَة تستلفت النَّظَر، وتنبه الغافل، وتعين علىٰ الحفظ والتذكر.

فإذا أراد ذكر القلب أشار إلىٰ صدره، كما في قوله ﷺ: «التقوىٰ ها هنا»[١].

وإذا أراد الملازمة أشار بسَبَّابَته والتي تليها، كما في قوله: «وأنا وكافل اليَتِيْم في الجنة هٰكَذَا»، وأشار بالسَّبَّابَة والوسطىٰ وفرَّج بينهما شَيئاً[٢].

وإذا أراد أن يؤكد أهمية الموضوع غَيَّرَ جلسته، كما في حَدِيْث: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثاً، قالوا: بلىٰ يا رَسُوْل الله، قال: الإشراك بالله، وعقوق الوَالِدَيْن، وجلس وكان متكئاً، فقال: ألا وقول الزور. قال: فما زال يكررها حتىٰ قلنا: ليته سكت[٣].

صَحِيْح مُسْلِم: ٧ كتاب الجمعة، ١٣ باب تخفيف الصلاة والخُطْبَة، رقم ٨٦٧، ص٣٨٣.

(١) حَدِيْث: التقوىٰ ها هنا... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البرّ والصِّلَة، ١٠ باب تحريم ظلم المسلم...، رقم ٢٥٦٤، ص١٢٣٩، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حَدِيْث: أنا وكافل اليَتِيْم في الجنة هٰكَذَا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٨ كتاب الطلاق، ٢٥ باب اللعان، رقم ٥٣٠٤، ص١١٦٥، عن سهل بن سَعْد. وطرفه في: ٦٠٠٥.

(٣) حَدِيْث: ألا أُنبئكم بأكبر الكبائر... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٢ كتاب الشهادات، ١٠ باب ما قيل في شهادة الزور، رقم ٢٦٥٤، ص٥٥١، عن أبي بَكْرَة.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٣٦ باب بَيَان الكبائر وأكبرها، رقم ٨٧، ص٦٥، عن أبي بَكْرَة.

وكان لشخصية الرَّسُوْل الجذابة أثر كَبِيْر في كون الأداء قد بلغ الذروة، فقد ورد في وصفه ﷺ: أن له هيبة وجَلَالاً، فإذا تكلم بين أصحابه كانوا كأن علىٰ رؤوسهم الطير.

معاني الحَدِيْث

إن في معاني الحَدِيْث صفات عديدة قلَّ أن تجتمع في كلام سواه. ومن هٰذِهِ الصفات: الغنىٰ في الأفكار، والعمق فيها، والجِدَّة، والإِحْكَام، وقوة التَّأْثِيْر، ما مكَّن لهٰذِهِ المعاني أن تكون خَالِدَة علىٰ وجه الدهر.

١- الغنى في الأفكار

في الحَدِيْث النَّبَوِيّ غنى مدهش في الأفكار والمعاني، فمعاني الحَدِيْث الوَاحِد كثيرة ومتنوعة، ومما يَدُلّ علىٰ ذٰلِكَ ما نجده في استنباط العُلَمَاء للأفكار والأَحْكَام العديدة من الحَدِيْث الوَاحِد. وهٰذِهِ الظَّاهِرَة عامة في معظم الأَحَادِيْث إذ نجد المعاني تزدحم في العبارة الحَدِيْثِيَّة.

وفي معاني الأَحَادِيْث بشكل عام، غنى كَبِيْر. ذٰلِكَ أن السُّنَّة لم تترك معنى من معاني الحياة والعَقِيْدَة والتشريع والخلق إلَّا وقررته وفُصِّلَت فيه القول علىٰ نحو يتم فيه هدف القُرْآن من إقامة المجتمع الأفضل.

إن غنىٰ معاني الحَدِيْث بهٰذَا المفهوم الأَخِيْر ليَدُلّ علىٰ عظمة الإِسْلَام الذي يتضمن النَّظَرِيَّة الوحَيْدَة القَادِرة علىٰ حل مشاكل الإنسان المادية والمعنوية بدقة وتوازن وإِحْكَام.

٢- العمق في الأفكار

وأما عمق هٰذِهِ الأفكار فذٰلِكَ واضح من موازنة معاني الحَدِيْث بمعاني الشعر الجاهلي أو السجع المعروف في ذٰلِكَ الزمان، إننا نلمس في الحَدِيْث حقيقة مجردة واضحة بيِّنة، ولا يدع الحَدِيْث جانباً من الفكرة مهما دق دون أن يسلط عليه الأَنْوَار الكاشفة،

ولا عجب في ذٰلِكَ، لأنه قَبَس من نور الله الوَضَّاء، وها هو ذا الحَدِيْث بفضل عمق معانيه يحقق سبقاً في مجالات عديدة وقف الناس اليوم علىٰ بعضها، وما تزال الأيام المقبلة تحمل كَثيراً من هٰذِهِ الموافقات.

ومن الأمثلة علىٰ ذٰلِكَ قوله ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنِيْن في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مَثَلُ الجسد إذا اشتكىٰ منه عضوٌ تَدَاعَىٰ له سائر الجسد بالسَّهَر والحُمَّىٰ»(١).

وهٰكَذَا فإن الحَدِيْث أدب عميق، كلما أمعنت النَّظَر فيه وقفت منه علىٰ جديد. وما أجمل كلمة الرَّافِعِيّ فيه: «إنه كلام كلما زدته فكراً زادك معنى».

٣- الجِـدَّة

معظم ما في هٰـذِهِ الأَحَـادِيْـث يحمل المعاني الجديدة التي فاجأت الدنيا كلها، ولم تفاجئ العَرَب وحدهم، فالدعوة إلىٰ المساواة دون تَمْيِيْز معنى جديد نأخذه من أقواله ﷺ التي تفيد أن الناس كلهم لآدم، وآدم من تراب، وأكرمهم عند الله أتقاهم، وليس لعَرَبِيّ علىٰ عجمي فضل إلَّا بالتقوىٰ.

إنه معنى جديد بالنسبة إلىٰ الحَضَارَات الفكرية القديمة كالحَضَارَة اليُوْنَانِيَّة والرُّوْمَانِيَّة، وجديد بالنسبة إلىٰ الحَضَارَات الحَدِيْثَة لحَضَارَة أوروبا، وقد زعمت

---

(١) وحي القلم للرَّافِعِيّ ج٣ ص٨.

حَدِيْث: مَثَلُ المُؤْمِنِيْن في توادّهم وتراحمهم... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٧ باب تراحم المُؤْمِنِيْن وتعاطفهم، رقم ٢٥٨٦، ص١٢٤٧، عن النُّعْمَان بن بَشِيْر.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٢٧ باب رحمة الناس والبهائم، رقم ٦٠١١، ص١٢٩١، عن النُّعْمَان بن بَشِيْر.

فرنسا أنها قررت معنىٰ المساواة لأول مرة في ثورتها ولٰكِن تَارِيْخها في بلاد الشَّام والجَزَائِر يقيم الأَدِلَّة العديدة علىٰ عدم تَطْبِيْقها، إنها جِدَّة لا تبلىٰ علىٰ تقدم الأيام، إنها جِدَّة انطلقت من حدود الزمان والمكان، فالناس في كل زمان وفي كل مكان يجدون الحَدِيْث كأنه قيل لهم، فيعالج مشاكلهم، ويحلها، وينير لهم جوانب الطريق في درب الحياة الطَّوِيْل، وبهٰذِهِ الصفة كان الحَدِيْث النَّبَوِيّ أدباً يفوق آداب الدنيا جَميعاً، لأنه أدب العصور.

٤- الإِحْكَام

والمُرَاد من الإِحْكَام هو أن يكون المعنىٰ مصيباً الحقيقة ذاتها، فيلازم المعنىٰ الحق مهما تغيرت الأحوال وتبدلت الظروف، وأن يكون المعنىٰ متكَامِلاً يلم بالحقيقة من كل أطرافها، فلا يندّ منه جانب ولا تفوته ناحية، وهٰذَا أمر ليس باليسير.

ومما يتصل بالإِحْكَام الدقة المتناهية والانسجام والتوافق والتسلسل، فكلامه ﷺ بريء من التنافر والتناقض والاختلاف، وقد بلغت المعاني النَّبَوِيَّة من الإِحْكَام والانسجام والتسلسل مبلغاً عَظِيْماً، يجعل جزئيات معاني الحَدِيْث الوَاحِد مترابطة محبوكة يشد بعضها إلىٰ بعض، فكل جزئية من المعنىٰ متممة لما قبلها، ممهدة لما بعدها.

ولنقرأ هٰذَا الحَدِيْث: «إن الصدق يَهدي إلىٰ البر، وإن البر يَهدي إلىٰ الجنة، وإن الرجل ليصدق حتىٰ يُكْتَب عند الله صديقاً، وإن الكذب يَهدي إلىٰ الفجور، وإن الفجور يَهدي إلىٰ النار، وإن الرجل ليكذب حتىٰ يُكْتَب عند الله كذاباً»[١].

وتأمل هٰذَا الحَدِيْث: «لا تدخلون الجنة حتىٰ تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتىٰ تحابوا، أَوَلَا أدلكم علىٰ شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ افشوا السَّلَام بينكم»[٢].

---

(١) **حَدِيْث**: إن الصدق يَهدي إلىٰ البر... إلخ:

رواه البُخَارِيّ، ومُسْلِم، عن ابن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٢٥.

(٢) **حَدِيْث**: لا تدخلون الجنة... إلخ، في:

يمكن اعتبار الاستقصاء من الدقة والإِحْكَام وكَثيراً ما نجد في الحَدِيْث استقصاء رائعاً، والحَدِيْث التالي شَاهد مناسب لذٰلِكَ: «بادروا بالأَعْمَال سبعاً، ما ينظرون إلَّا فقراً منسياً أو غنى مطغياً، أو مرضاً مفسداً، أو هرماً مفنداً، أو موتاً مُجْهِزاً، أو الدجال، فإنه شر منتظر، أو الساعة، والساعة أدهىٰ وأَمَرّ»[1].

وهٰكَذَا يتضح لنا أن معاني الحَدِيْث محكمة منسجمة قد خلت من كل ما لا صِلَة له بالمعنىٰ، ويبدو الحَدِيْث علىٰ إيجازه وإحْكَامه مَبْسُوْط المعنىٰ بأجزائه، ليس فيها اضطراب ولا نقص ولا إحالة، حتىٰ كأن تلك الألفاظ القليلة إنما رُكّبت تَرْكِيْباً علىٰ وجه تقتضيه طبيعة المعنىٰ في ذاته، وطبيعته في النفس الإنسانية، فمتىٰ وعاها السامع واستوعبها القارئ، تمثل المعنىٰ في نفسه علىٰ حساب ذٰلِكَ التَّرْكِيْب، فوقع إليه تاماً مَبْسُوْط الأجزاء، وأصاب هو من الكلام معنى عميقاً، حتىٰ كأن هٰذَا الكلام قد انقلب في نفسه إحساساً يحسه ويحياه[2].

٥- قوة التَّأْثِيْر

ومعاني الحَدِيْث تغوص في أغوار النفس الإنسانية، وتلامس أعماقها وأبعادها، وتؤثر فيها تَأْثِيْراً عَظِيْماً، إن حَدِيْثاً وَاحِداً كان يكفي لتغيير حياة إنسان تغييراً جذرياً أَصِيْلاً، وكان يكفي ليصوغه من جديد، لأن معانيه كانت تهز وجدانه هزاً عنيفاً، وتؤثر فيه، وتتغلغل في أعماق نفسه، ولذا فإن أثر الحَدِيْث مستمر. ومصداق هٰذَا الحَدِيْث:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٢ باب بَيَان أنه لا يدخل الجنة إلَّا المُؤْمِنُوْن...، رقم ٥٤، ص٥٤، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) **حَدِيْث**: بادروا بالأَعْمَال... إلخ:

رواه التِّرْمِذِيّ، والحَاكِم في المُسْتَدْرَك، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٨٧، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) تَارِيْخ آداب العَرَب للرَّافِعِيّ.

عن النَّوَّاس بن سَمْعَان الأَنْصَارِيّ، قال: سألت رَسُوْل الله ﷺ عن البِرّ والإثم، فقال: «البِرُّ حُسن الخُلُق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس»[1].

وأَخِيْراً:

فإن هٰذِهِ المعاني الحَدِيْثِيَّة إنسانية لم تخضع في جَوْهَرِها وأسسها لظرف الزمان ولا لظرف المكان، فلم ينظر فيها إلىٰ العَرَب وحدهم، ولا إلىٰ الناس في زمن النُّبُوَّة، ولا إلىٰ جزيرة العَرَب وحدها، ولا إلىٰ طبقة دون طبقة، ولا إلىٰ لون دون لون، ولا إلىٰ الرجل دون المرأة، ولا إلىٰ المرأة دون الرجل، وإنما كان الرَّسُوْل العَظِيْم ينظر في هٰذِهِ المعاني إلىٰ الإنسان من حيث هو إنسان، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ - الأنبياء: ١٠٧.

لقد زخرت هٰذِهِ المعاني بالمُثُل الإنسانية العليا من وحدانية خالصة، وعدالة مطلقة، ومساواة تامة، وخلق رفيع، ووقوف إلىٰ جانب الخير، وسعي لاستئصال الشر، وحَرْب للفقر والبؤس، ورقي روحي يصل بالله.

إن هٰذِهِ الخصائص المذكورة وغيرها التي توافرت لمعاني الحَدِيْث هي التي مكنت لها من الخلود، وستبقىٰ خَالِدَة إلىٰ أن يرث الله الأرض ومَن عليها[2]، قال سُبْحَانَهُ: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ - الرعد: ١٧.

---

(١) **حَدِيْث**: البِرُّ حُسن الخُلُق... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ٥ باب تَفْسِيْر البِرّ والإثم، رقم ٢٥٥٣، ص١٢٣٥.

وهو في الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٩٢، قال: رواه البُخَارِيّ في الأدب المفرد، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، عن النَّوَّاس بن سَمْعَان. وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) انظر: الحَدِيْث النَّبَوِيّ لمُحَمَّد الصباغ ص٥١.

المَبْحَث الثاني

أُسْلُوْب الحَدِيْث

أُسْلُوْب الحَدِيْث النَّبَوِيّ يفوق كل أُسْلُوْب بعد القُرْآن الكَرِيْم، فنجد فيه الجمال في السبك، والجزالة في الدِّيْبَاجة، والوضوح في الدلالة، والدقة في الوصف والتعبير، والإبداع في التشبيه والتصوير، والموسيقىٰ الرائعة في الألفاظ، والإجادة في الحوار، والأصالة في العبارة والطبع، والإيجاز في القول، والتأثر بالقُرْآن، ومطابقة مُقْتَضَىٰ الحال، ومجانبة التكلف.

كل ذٰلِكَ نجده مشرقاً بندىٰ العاطفة المرهفة، مكتسباً رونق البهاء من شخصية قائله، وذٰلِكَ ما لا نجد له مثيلاً في أساليب القول البشري المبين.

١- الجزالة والوضوح

أول خصائص أُسْلُوْب الحَدِيْث جمعه بين الجزالة في المُفْرَدَات والدِّيْبَاجة والوضوح في الدلالة، وإذا اقترن الوضوح بالجزالة في الكلام كان قطعة رائعة من البَيَان الساحر، وأضحىٰ صالحاً لأن يُلقىٰ علىٰ جماهير الناس، وأنه حينئذ لخليق أن يفتح مغاليق قلوبهم إلىٰ النُّوْر ويقودهم علىٰ دروب الخير، وهٰذَا ما نقرؤه في السِّيْرَة النَّبَوِيَّة من تَأْثِيْر الحَدِيْث في الصَّحَابَة واستحواذه علىٰ إعجابهم.

وضوح لا تحجبه مُفْرَدَات غَرِيْبَة ولا أساليب معقدة، وجزالة لا يفارقها الوضوح والبَيَان، ولا تنافسها جزالة في متانة التَّرْكِيْب وفخامة الإيقاع وعدم الابتذال.

قال العَقَّاد: «إن السمة الغالبة علىٰ أُسْلُوْب النَّبِيّ ﷺ هي سمة الإبلاغ قبل كل سمة أُخرىٰ، بل هي السمة الجَامِعَة التي لا سمة غيرها، لأنها أصل شامل لما تفرق من سمات هي منها بمثابة الفُرُوْع. وكلام النَّبِيّ ﷺ المحفوظ بين أيدينا إما معاهدات ورَسَائِل، وإما خطب وأدعية ووصايا وأجوبة عن أسئلة. والإبلاغ هو السمة المشتركة في أفانين هٰذَا الكلام جَميعاً، حتىٰ ما جرىٰ منه مجرىٰ القصص أو مجرىٰ الأوامر إلىٰ المرؤوسين، ومجرىٰ الدعاء الذي يلقنه المسلم ليدعو الله علىٰ مثاله[١].

ولنأخذ مثلاً علىٰ ذٰلِكَ قوله ﷺ فيما أَخْرَجَهُ مُسْلِم عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال:

قال رَسُوْل الله ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحَدِيْث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عِبَاد الله إخواناً»[٢].

وقال ﷺ: «المسلم أخو المسلم، لا يَظلِمه، ولا يَخذُله، ولا يحقِره، التقوىٰ ها هنا، ويشير إلىٰ صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم علىٰ المسلم حرام، دمه وماله وعِرْضه»[٣].

وقال ﷺ: «إن الله لا ينظر إلىٰ صوركم وأموالكم، ولٰكِن ينظر إلىٰ قلوبكم

---

(١) عَبْقَرِيَّة مُحَمَّد لعَبَّاس مَحْمُوْد العَقَّاد ص١٧.

(٢) **حَدِيْث**: إياكم والظن... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ٩ باب تحريم الظن والتجسس، رقم ٢٥٦٣، ص١٢٣٩، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) **حَدِيْث**: المسلم أخو المسلم... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٠ باب تحريم ظلم المسلم وخذله...، رقم ٢٥٦٤، ص١٢٣٩، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأَعْمَالكم»[١].

٢- التجديد والبعد عن التكليف

ومن خصائص أُسْلُوْب الحَدِيْث تجديده في أساليب النثر المألوفة، بعيداً عن التكلف والتصنع، يفيض عن الفطرة السَّلِيْمَة الصَّافِيَة والنفس المجتمعة الهادئة، والعَبْقَرِيَّة الفذة المتألقة، فلا تلقىٰ وأنت تنتقل في رياض الحَدِيْث النضرة التكلف في سجع، ولا التصنع السمج في صورة، بل تطالعك في الأَحَادِيْث كلها سجية مُرْسَلَة وأُسْلُوْب حر من كل قيد خال من كل زخرف مستكره.

ولقد كره ﷺ سَجْعَ الكُهَّان وأنكر علىٰ من حاول اسْتِعْمَاله لما فيه من الغموض في العبارة، والإكثار من الكلمات الغَرِيْبَة والحُوْشِيَّة، والاعتماد علىٰ الإيقاع الرنان للألفاظ الموحي بألوان من المشاعر الغامضة، ولتقَيّد المعاني بالألفاظ، ولأنه أداة للباطل، وعدة للتدجيل، وإسفاف في الكلام.

ولٰكِنه لم يكره السجع علىٰ الإطلاق، بل لقد جاء منه بالبَدِيْع الرائع والسهل الواضح، فكان آية في الجودة.

وإليك أمثلة من أَحَادِيْث الرَّسُوْل ﷺ وبعض أسجاع الكهان، لترىٰ المستوىٰ الرفيع الذي بلغه أُسْلُوْب المُصْطَفَىٰ ﷺ:

عن عَبْد الله بن سَلَام قال: سمعت رَسُوْل الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس أَفْشُوا السَّلَام، وأطعموا الطعام، وصِلُوا الأرحام، وصَلُّوا والناس نيام، تدخلوا الجنة

(١) حَدِيْث: إن الله لا ينظر إلىٰ صوركم... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٠ باب تحريم ظلم المسلم وخذله...، رقم ٢٥٦٤، ص١٢٤٠، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بسَلَام»(١).

وعن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ ﷺ، قال: «تَعَوَّذُوا بالله من جَهْدِ البَلَاء، ودَرَك الشَّقَاء، وسُوْء القَضَاء، وشَمَاتَةِ الأعداء»(٢).

وعن زَيْد بن أَرْقَم قال: كان رَسُوْل الله ﷺ يقول: «اللهم آتِ نفسي تقواها، وزَكِّهَا أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يُستجاب لها»(٣).

وإليك طرفاً من سَجْع الكُهَّان لترىٰ البون الشاسع بينه وبين كلام المُصْطَفَىٰ ﷺ.

جاء في الأغاني: أن كاهن بني أَسَد عَوْف بن رَبِيْعَة قال لقومه يتكهن بمقتل الملك حُجْر بن الحَارِث والد الشاعر امرئ القَيْس: «من الملك الأصهب الغلاب غير المغلب، في الإبل كأنها الربرب، لا يعلق رأسه الصخب، هٰذَا دمه يثغب، وهٰذَا غداً أول من

(١) حَدِيْث: يا أيها الناس أَفْشُوا السَّلَام... إلخ، في:

رياض الصَّالِحِيْن للنَّوَوِيّ: كتاب السَّلَام، ص٢٧٤. قال النَّوَوِيّ: رواه التِّرْمِذِيّ، وقال التِّرْمِذِيّ: حَدِيْث حسن صَحِيْح.

وخَرَّجَهُ الشَّيْخ شُعَيْب محقق رياض الصَّالِحِيْن أَيضاً عن أَحْمَد، وابن مَاجَة، والدَّارِمِيّ. وقال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح...، ثم قال: صححه الحَاكِم، ووَافَقَهُ الذَّهَبِيّ.

(٢) حَدِيْث: تَعَوَّذُوا بالله من جَهْدِ البَلَاء... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٢ كتاب القدر، ١٣ باب من تعوذ بالله من دَرَك الشَّقَاء...، رقم ٦٦١٦، ص١٤٠٢، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيْث: اللهم آتِ نفسي تقواها... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء، ١٨ باب التعوذ من شر ما عمل...، رقم ٢٧٢٢، ص١٣٠٢.

يسلب»[١].

وقال الكاهن الخُزَاعِيّ ينفر هَاشِم بن عَبْد مَنَاف علىٰ أُمية بن عبد شمس: «والقمر الباهر، والكَوْكَب الزاهر، والغمام الماطر، وما بالجو من طائر، وما اهتدىٰ بعلم مسافر، من منجد وغائر، لقد سبق هَاشِمٌ أُميةَ إلىٰ المآثر، أول وآخر، وأبو همهمة بذٰلِكَ خابر»[٢].

٣- التصوير في الحَدِيْث

ومن خصائص أُسْلُوْب الحَدِيْث القدرة الرائعة علىٰ التصوير الموحي والتشبيه الموضح، مما يَدُلّ علىٰ مَوْهِبَة فَذَّة دانت لها الصورة الجميلة، ودنت منها فاقتطفت ما رقَّ منها وراق، فأنت في الحَدِيْث أمام لوحات فنية رائعة ممتعة ساحرة، تعجز مَوَاهِب الدنيا أن تأتي بأروع منها وأبدع، تفيض هٰذِهِ اللوحات والمشَاهد بخيال واقعي خصب.

وإن وفرة الصور الجميلة في الحَدِيْث لتدل علىٰ أن رَسُوْل الله ﷺ كان يؤثر التعبير عن المعنىٰ المجرد بالصورة الحسية المستمدة من حياة المخاطبين، لأن ذٰلِكَ أدعىٰ إلىٰ أن يفهموا مُرَاده ويتأثروا به، ولأن الصورة البَيَانِيَّة تَزِيْد في قيمة الأثر الأدبي، وترفع شأنه، وتكسو المعاني أُبَّهَة، وتضاعف قواها في تحريك النفوس لها[٣].

وفي الحَدِيْث طرائق متعددة في التصوير المُوَفَّق:

١- منها: مشَاهد تصويرية تعتمد القصة السَّرِيْعَة تارة، والموقف تارة أُخرىٰ.

---

(١) الأغاني لأبي الفرج الأَصْبَهَانِيّ ج٩ ص٨٤.

وانظر: الحَدِيْث النَّبَوِيّ لمُحَمَّد الصباغ ص٥٧.

(٢) الكَامِل لابن الأَثِيْر.

وانظر: أساليب القسم في اللُّغَة العَرَبِيَّة لكاظم فتحي الرَّاوِيّ ص٢١١.

(٣) الحَدِيْث النَّبَوِيّ لمُحَمَّد الصباغ ص٥٨.

قال الرَّسُوْل ﷺ: «بينما رجل يمشي بطريق، اشتد عليه العطش، فوجد بئراً فنزل فيها، فشرب، ثم خرج، فإذا كلب يلهث، يأكل الثرىٰ من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هٰذَا الكلبَ من العطش مثلُ الذي كان بلغ مني، فنزل البئر، فملأ خفه، ثم أمسكه بفيه، فسقىٰ الكلبَ، فشكر الله له، فغفر له»، قالوا: يا رَسُوْل الله، وإن لنا في البهائم أجراً؟ فقال: «في كُلِّ ذاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أجرٌ»[1].

والأَحَادِيْث التي وردت علىٰ شكل قصص كثيرة، منها حَدِيْث أصحاب الغار وحَدِيْث الأبرص والأقرع والأعمىٰ وغيرها.

٢- ومنها: التشبيه الذي يُقَرِّب الأمر ويوضح الموضوع وهو كثير جداً، قال الرَّسُوْل ﷺ: «مَثَلِي ومَثَلُكُم كمَثَل رجل أوقد ناراً، فجعل الجنادبُ والفَرَاشُ يقعن فيها، وهو يَذُبُّهن عنها، وأنا آخذ بحُجَزِكُم عن النار، وأنتم تَفَلَّتُون من يدي»[2].

إنها صورة فنية رائعة تعتمد علىٰ مشهد يتكرر كَثيراً في حياة القوم ويرونه كل مساء، وهو في عمقه ودقته فاق حد التصور، فالمعاصي والشرك ومخالفة أمر الله نار محرقة، والمقبلون عليها فَرَاشٌ لا عُقُوْل لهم، وجنادبُ لا تَعِي، والرَّسُوْل العَظِيْم يدفع الناس ويشدهم عن الوقوع في الهلاك، وهم ماضون في تقحم النار والوقوع فيها.

٣- ومنها: الاستعارات الرائعة، كما في قوله ﷺ: «وَيْحَكَ يا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ

---

(١) حَدِيْث: بينما رجل يمشي بطريق... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٢٧ باب رحمة الناس والبهائم، رقم ٦٠٠٩، ص١٢٩٠، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حَدِيْث: مَثَلِي ومَثَلُكُم كمَثَل رجل... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٣ كتاب الفَضَائِل، ٦ باب شفقته ﷺ علىٰ أُمته...، رقم ٢٢٨٥، ص١١٢٢، عن جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سَوْقاً بالقوارير»[١].

٤- الوصف في الحَدِيْث

في الحَدِيْث النَّبَوِيّ لوحات وَصْفِيَّة نادرة في دقتها وإحاطتها وواقعيتها، والملاحظ أن الأوصاف في الحَدِيْث جاءت مقتضية وَفْقَ الخاصية الأَصِيْلَة التي يصدر عنها الحَدِيْث في شتىٰ الأغراض، وهي خاصية الإيجاز.

ولئن خلا الحَدِيْث من وصف الطبيعة والجمال، فذٰلِكَ لأن الوصف يعتمد في هٰذِهِ الشؤون علىٰ الخيال، والخيال كما هو معروف دعامة من دَعَائِم الشعر، وما كان ينبغي لرَسُوْل الله أن يكون شاعراً، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾ - يس: ٦٩.

قال الرَّافِعِيّ: «إن الكلام في وصف الطبيعة والجمال والحب علىٰ طريقة الأساليب البَيَانِيَّة إنما هو باب من الأحلام إذ لا بد فيه من عيني شاعر أو نظرة عاشق، وهنا نَبِيّ يوحىٰ إليه، فلا موضع للخيال في أمره إلَّا ما كان تمثيلاً»[٢].

هٰذَا من جهة، ومن جهة أُخرىٰ، فإن بَلَاغَة الرَّسُوْل ﷺ إنما سُخِّرَت للدعوة،

---

(١) حَدِيْث: وَيْحَكَ يا أَنْجَشَة... إلخ:

بِهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٩٠ باب ما يجوز من الشعر، رقم ٦١٤٩، ص١٣١٥، عن أَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأطرافه في: ٦١٦١، و٦٢٠٢، و٦٢٠٩، و٦٢١٠، و٦٢١١.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٣ كتاب الفَضَائِل، ١٨ باب في رحمة النَّبِيّ ﷺ للنساء...، رقم ٢٣٢٣، ص١١٣٥، عن أَنَس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) وحي القلم للرَّافِعِيّ.

وظهرت في مجالاتها، ولم تكن صِناعَة فنية يمارسها الرَّسُوْل ﷺ في كل الأغراض والموضوعات كما يمارسها كل بليغ، بل لقد ترفَّع الرَّسُوْل ﷺ عن كل ما لا يليق بمكانة النُّبُوَّة السَّامِية من الموضوعات والأساليب(٣).

والموصوفات التي تطالعنا في الحَدِيْث متنوعة، ففيها ما يتعلق بالإنسان والحيوان، وفيها ما يتعلق بالأُمور المعنوية.

ومن ذٰلِكَ وصف موقف الناس من الدعوة:

عن أبي مُوسَىٰ: أن رَسُوْل الله ﷺ قال: «إنَّ مَثَلَ ما بعثني الله به من الهُدَىٰ والعلم كمَثَل غيثٍ أصاب أرضاً، فكانت منها طائفةٌ طَيِّبَةٌ قَبِلَت الماءَ، فأنبتت الكلأ والعُشْبَ الكثير، وكان منها أَجَادِبُ أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشَرِبُوا منها وسَقَوْا ورَعَوْا، وأصاب طائفةً منها أُخرىٰ، إنما هي قِيْعَانٌ لا تُمْسِكُ ماءً ولا تُنْبِتُ كلأً، فذٰلِكَ مَثَلُ من فَقُه في دين الله، ونفعه بما بعثني الله به، فعَلِم وعَلَّم، ومَثَلُ من لم يرفع بذٰلِكَ رأساً، ولم يقبل هُدَىٰ الله الذي أُرسلتُ به»(٤).

وهٰذِهِ الصورة المنتزعة من حياة العَرَب الذين يهتمون بالمياه استطاعت أن تصف

(٣) الحَدِيْث النَّبَوِيّ لمُحَمَّد الصباغ ص٦٥.

(٤) حَدِيْث: إنَّ مَثَلَ ما بعثني الله به من الهُدَىٰ... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٣ كتاب الفَضَائِل، ٥ باب بَيَان مَثَل ما بُعث النَّبِيّ ﷺ...، رقم ٢٢٨٢، ص١١٢١، عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ٢٠ باب فضل من عَلِم وعَلَّم، رقم ٧٩، ص٣٤، عن أبي مُوسَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

موقف الناس من الدعوة الوصف الدقيق الرائع المعجز.

ومن ذٰلِكَ الحَدِيْث الذي تضمن وصف شعور المُؤْمِن بالذنب:

«إن المُؤْمِنَ يَرَىٰ ذنوبَه كأنه قاعد تَحتَ جَبَلٍ يخافُ أن يقعَ عليه، وإن الفاجرَ يَرَىٰ ذنوبه كذُباب مَرَّ علىٰ أنفِهِ، فقال به هٰكَذَا...»[١].

ومن ذٰلِكَ حَدِيْث وصف وقت العَصْر:

«العَصْر إذا كان ظلُّ كل شيءٍ مِثْلَهُ، وكذٰلِكَ ما دامت الشمس حَيَّةً، والعِشَاء إذا غاب الشَّفَق إلىٰ أن تمضي كواهل الليل»[٢].

ومن ذٰلِكَ تحديده وقت كراهة الصلاة:

«قال: إذا طلع حَاجِبُ الشمس فأَخِّرُوا الصلاة حتىٰ ترتفع»[٣].

ومن ذٰلِكَ الحَدِيْث المَرْوِيّ عن رجل من جُهَيْنَة، قال: سألتُ رَسُوْل الله ﷺ:

---

(١) حَدِيْث: إن المُؤْمِنَ يَرَىٰ ذنوبَه... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٠ كتاب الدعوات، ٤ باب التوبة، رقم ٦٣٠٨، ص١٣٤٦، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وحي القلم للرَّافِعِيّ ج٣ ص٢٣.

(٣) حَدِيْث: إذا طلع حَاجِبُ الشمس فأَخِّرُوا الصلاة... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩ مَوَاقِيْت الصلاة، ٣٠ باب الصلاة بعد الفجر حتىٰ ترتفع الشمس، رقم ٥٨٣، ص١٣٥، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٥١ باب الأوقات التي نُهي عن الصلاة فيها، رقم ٨٢٩، ص٣٦٨، عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

متىٰ أُصلي العِشَاء الآخِرَة؟ قال: «إذا ملأ الليل بطنَ كل واد»[١].

وتتجلىٰ دقة الوصف أَيضاً في الأَحَادِيْث التي تصف أُموراً غيبية كنَعِيْم الجنة والخَيْرَات الحِسَان التي يلقاها المُؤْمِنُوْن الصَّادِقون.

ومن ذٰلِكَ وصف أهل الجنة:

قال رَسُوْل الله ﷺ: «إن أول زُمْرَة يدخلون الجنة علىٰ صورة القمر ليلةَ البَدْر، ثم الذين يَلُوْنَهُمْ علىٰ أشدِّ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ في السماء إضاءةً، لا يَبُوْلُون ولا يَتَغَوَّطُون، ولا يَتْفُلُون، ولا يَمْتَخِطُون، أمشاطُهم الذَّهَبُ، ورَشْحُهُمُ المِسْكُ، ومَجَامِرُهُم الأَلُوَّة[٢]، وأزواجُهم الحُوْرُ العِيْنُ، علىٰ خَلْق رجل وَاحِد، علىٰ صُورة أبيهم آدم، سِتُّون ذراعاً في السماء»[٣].

---

(١) وحي القلم للرَّافِعِيّ ج٣ ص٢٤.

حَدِيْث: إذا ملأ الليل بطنَ كل واد. في:

مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٣٨ ص١٨٤، رقم ٢٣٠٩٥، عن عَبْد العَزِيْز بن عَمْرو بن ضمرة الفَزَارِيّ. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده ضعيف.

(٢) **الأَلُوَّة**: عود الطِّيْب.

(٣) **حَدِيْث**: أول زُمْرَة يدخلون الجنة... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٠ كتاب أَحَادِيْث الأنبياء، ١ باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ - البقرة: ٣٠، رقم ٣٣٢٧، ص٦٩٨، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥١ كتاب الجنة، ٦ باب أول زمرة تدخل الجنة...، رقم ٢٨٣٤، ص١٣٥٦، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهٰكَذَا فإن في الحَدِيْث النَّبَوِيّ الوصف الدقيق الرائع الذي يجلو الموصوف بأوضح صورة، وأوجز عبارة، وأرفع بَيَان، ضمن الإطار الذي تقتضيه الرِّسَالَة السَّامِية والنُّبُوَّة الفاضلة.

٥- موسيقى الحَدِيْث

وهٰذِهِ خاصة أُخرىٰ من خصائص أُسْلُوْب الحَدِيْث النَّبَوِيّ تواجهك في كل حَدِيْث تقرؤه أو تستمع إليه.

والموسيقىٰ المُوَفَّقة صفة أَسَاسِيَّة من صفات الجودة في الأُسْلُوْب، وهي أمر يرتبط بالمَوْهِبَة، والأُذن المُرْهَفَة والذوق السَّلِيْم. ومن الشعراء الذين اشتهروا بها البُحْتُرِيّ في العَصْر العَبَّاسِيّ، وأَحْمَد شوقي في العَصْر الحَدِيْث.

وموسيقىٰ الكلام بلغت الكَمَال المعجز في القُرْآن[١]، وموسيقىٰ الحَدِيْث حلوة رائعة عَذْبَة تنساب في الكلمة، وفي الجُمْلَة، كما تنساب في الكلام النَّبَوِيّ في الموسيقىٰ الداخلية للألفاظ والجُمَل، وفي الموازنة والتقابل، وفي السجع. فتأمل قول المُصْطَفَىٰ ﷺ: «إن الله عَزَّ وجَلَّ يَبْسُط يَدَهُ بالليل ليتوب مُسيء النهار، ويَبْسُط يَدَهُ بالنهار ليتوب مُسيء الليل، حتىٰ تَطلُعَ الشمسُ من مَغْرِبها»[٢].

إن المُقَابَلَة والموازنة بين طرفي الكلام جلية في هٰذَا الحَدِيْث، ففي الطرف الأول: بسط اليد في الليل ليتوب مسيء النهار. وفي الطرف الثاني: بسط اليد في النهار ليتوب مسيء الليل.

---

(١) انظر: التصوير الفني في القُرْآن لسيد قُطْب.

(٢) حَدِيْث: إن الله عَزَّ وجَلَّ يَبْسُط يَدَهُ بالليل... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٩ كتاب التوبة، ٥ باب قبول التوبة من الذنوب...، رقم ٢٧٥٩، ص١٣١٨، عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتأمل قول الرَّسُوْل ﷺ: «عجباً لأمر المُؤْمِن! إن أمره كُلَّهُ خير، وليس ذٰلِكَ لأحد إلَّا للمُؤْمِن: إن أصابته سَرَّاءُ شَكَر فكان خَيْراً له، وإن أصابته ضَرَّاءُ صَبَر فكان خَيْراً له»[1].

فقوله ﷺ: «إن أمره كله خير» جُمْلَة تقابلها الجُمْلَة التي بعدها من ناحية الجرس وهي: «وليس ذٰلِكَ لأحد إلَّا للمُؤْمِن». والجملتان الأَخِيْرَتَان مَثَلٌ واضح علىٰ الموازنة الدقيقة والمُقَابَلَة التامة. وانظر في الجملتين: «إن أصابته ضَرَّاءُ صَبَر فكان خَيْراً له، وإن أصابته سَرَّاءُ شَكَر فكان خَيْراً له».

فلا تَزِيْد الجُمْلَة الثانية حرفاً من ناحية العدد علىٰ الجُمْلَة الأُوْلَىٰ، وكل ما في الأمر وضع كلمتي: «ضَرَّاء، وصَبَر» مكان: «سَرَّاء، وشَكَر».

وتأمل قول المُصْطَفَىٰ ﷺ:

عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: كنتُ خلف رَسُوْل الله ﷺ يوماً، فقال: «يا غلام إني أعلمك كلماتٍ: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تُجَاهَكَ، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنتَ فاستعن بالله، واعلم أن الأُمَّة لو اجتمعت علىٰ أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلَّا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا علىٰ أن يضروك بشيء لم يضروك إلَّا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلامُ، وجَفَّت الصحف»[2].

---

(١) **حَدِيْث**: عجباً لأمر المُؤْمِن! إن أمره كُلَّهُ خير... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥٣ كتاب الزهد والرَّقَائِق، ١٣ باب المُؤْمِن أمره كله خير، رقم ٢٩٩٩، ص١٤٢٤، عن صُهَيْب.

(٢) **حَدِيْث ابن عَبَّاس**: كنتُ خلف رَسُوْل الله ﷺ يوماً... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب صفة القيامة، ٥٠ باب، رقم ٢٦٨٥، ج٤ ص٤٨٩، وقال: هٰذَا حَدِيْث حسن صَحِيْح. وقال الشَّيْخ شُعَيْب: صَحِيْح. وهو في مُسْنَد أَحْمَد، رقم ٢٦٦٩.

وقال ﷺ: «تَعَرَّف إلىٰ الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأن ما أصابك لم يكن ليخطئك. واعلم أن النَّصْر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً»(١).

ففي الحَدِيْث موازنة تضفي علىٰ الأُسْلُوْب إيقاعاً موسيقياً واضحاً. والأمثلة في هٰذَا الباب كثيرة، وموسيقىٰ الحَدِيْث النَّبَوِيّ ذات ألوان تختلف باختلاف الغرض(٢).

٦- الحوار في الحَدِيْث

أُسْلُوْب الحوار محبب إلىٰ النفس، يضفي الحيوية علىٰ النَّصّ الأدبي الجميل، ويدفع المَلَل والشرود، ويشد انتباه السامع، ويجعل الإقبال علىٰ متابعة النَّصّ أشد، والذهن أكثر تفتحاً وتجاوباً.

وذكروا في وصف الحوار الجيد أنه يجب أن يحتوي علىٰ صفتين أَسَاسِيَّتَيْن وهي: التَّرْكِيْز والإيجاز، وقرروا أن الطول في العبارة الحوارية يميت الحيوية.

وشأن الحوار الجَلِيْل ملموس في حياتنا العَمَلِيَّة في مجالس الناس، فالمُتَحَدِّث الناجح لا يرتضي لنفسه أن يكون هو المُتَحَدِّث الوحيد، بل تراه حريصاً علىٰ أن يشرك معه الحاضرين، ويستثير اهتمامهم بالحوار حتىٰ يكون حَدِيْثه مقبولاً ومسموعاً.

والمعروف عند عُلَمَاء التربية أن الدرس الجيد هو الذي يقوم علىٰ مبدأ الحوار الذي يديره المدرس، متخذاً منه وسيلة لأداء المَعْلُوْمَات وإيصالها إلىٰ أذهان تلامذته.

---

(١) حَدِيْث: تَعَرَّف إلىٰ الله في الرخاء... إلخ، في:

رياض الصَّالِحِيْن: باب المُرَاقَبَة، ص٥٤. قال النَّوَوِيّ: في رِوَايَة غير التِّرْمِذِيّ.

وقال الشَّيْخ شُعَيْب: وأَخْرَجَهُ أَحْمَد، رقم ٢٨٠٤، و٢٦٦٩، وإسناده صَحِيْح.

(٢) الحَدِيْث النَّبَوِيّ لمُحَمَّد الصباغ ص٧٧.

وقد كان الرَّسُوْل ﷺ يتخذه أداة تَعْلِيْمِيَّة يلجأ إليها، ليحرك أذهان صحابته في الموضوع الذي يريد أن يتحدث فيه.

ومن ذٰلِكَ قوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». فقال رجل: يا رَسُوْل الله، أنصره إذا كان مظلوماً، أفرأيتَ إذا كان ظالماً كيف أنصره؟ قال: «تَحْجُزُهُ، أو تمنعه، من الظلم، فإن ذٰلِكَ نَصْرُهُ»[1].

فإن قول الرَّسُوْل ﷺ: «انصر أخاك ظالماً» استثارت حواراً، لأنها جُمْلَة غَرِيْبَة أشد الغرابة لا يمكن للفرد المسلم الذي رُبِّي في مدرسة النُّبُوَّة أن يفر من ذٰلِكَ، لأنه يراها مُتَعَارِضَة مع ما فهم من أَحْكَام هٰذَا الدِّيْن الذي يحارب الظلم ويأباه، فلا بد من أن يثور في نفوسهم استغراب واستيضاح، فينطلق صوت رجل سَائِلاً بأدب وبجرأة أَيضاً: «أرأيت إن كان ظالماً، كيف أنصره؟».

وهنا يأتي التَّوْضِيْح والبَيَان فيستقر الجواب في النفس أتم استقرار، ومن ذٰلِكَ قوله ﷺ: «كل أُمَّتِي يدخلون الجنة إلَّا من أبىٰ. قالوا: يا رَسُوْل الله، ومن يأبىٰ؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبىٰ»[2].

لقد أثار هٰذَا السؤال: «ومن يأبىٰ دخول الجنة» استثناؤه ﷺ: «إلَّا من أبىٰ...»، ويأتي الجواب فيكون من ذٰلِكَ الحوار الذي يرسخ المعنىٰ في الفؤاد.

---

(١) حَدِيْث: انصر أخاك ظالماً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٩ كتاب الإكراه، ٧ باب يمين الرجل لصاحبه: إنه أخوه...، رقم ٦٩٥٢، ص١٤٦٨، عن أَنَس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) حَدِيْث: كل أُمَّتِي يدخلون الجنة... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٦ كتاب الاعتصام بالكِتَاب والسُّنَّة، ٢ باب الاقتداء بسُنَن رَسُوْل الله ﷺ، رقم ٧٢٨٠، ص١٥٣٠، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٧- الإيجاز

وهو من خصائص أُسْلُوْب الحَدِيْث النَّبَوِيّ، والإيجاز عند البلاغيين هو تأدية المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وقد أحله العُلَمَاء في المرتبة السَّامِية، وذكروا أنه لا يقوىٰ عليه إلَّا الفصحاء.

ولا يؤتىٰ الإيجاز إلَّا من رزق حدة في الذهن، وإرهافاً في الإحساس البَيَانِيّ، ومَعْرِفَة تامة بدلالة المُفْرَدَات، وإدراكاً واعياً لأحوال المخاطبين، وقد اجتمع ذٰلِكَ كله في المُصْطَفَىٰ ﷺ علىٰ أَكْمَل وجه.

والإيجاز هو السمة البارزة التي تميز الحَدِيْث النَّبَوِيّ، وبذٰلِكَ وصفه البلاغيون أمثال ابن رشيق القَيْرَوَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ، وابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٧هـ، وأبو هِلَال العَسْكَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٩٥هـ، وغيرهم.

وكان يغلب علىٰ البَيَان النَّبَوِيّ الرفيع القِصَر، فقلَّ ما كان يطيل إذا تكلم، إلَّا ما يُرْوَىٰ عنه في بعض الحالات إذا اقتضت المصلحة ذٰلِكَ.

فقد رَوَىٰ أبو سَعِيْد الخُدْرِيّ أنه ﷺ خطب بعد العَصْر، ولم يزل يَخْطُب حتىٰ لم يبق من الشمس إلَّا حمرة علىٰ أطراف السَّعَفِ[١].

والرائع في إيجاز الحَدِيْث أنه بعيد عن التكلف، وأنه كان سجية النَّبِيّ ﷺ يصدر عنها في حَدِيْثه كله طَوِيْله وقصيره، وكان يأمر به أصحابه، فقد رُوِيَ عنه ﷺ أنه قال لجَرِيْر بن عَبْد الله البَجَلِيّ: «يا جَرِيْر، إذا قلت فأوجز، وإذا بلغت حاجتك فلا تتكلف»[٢].

وعن سُفْيَان بن عَبْد الله الثَّقَفِيّ، قال: قلت: يا رَسُوْل الله، قل لي في الإسْلَام قولاً

(١) إعجاز القُرْآن للبَاقِلَّانِيّ ص١٣٣.

(٢) النبأ العَظِيْم لمُحَمَّد عَبْد الله دراز ص١٤٣.

لا أسأل عنه أحداً بعدك. قال: «قل آمنت بالله، ثم استقم»[١].

كَلِمَتَان اثنتان جمعتا كل خير، وأحاطتا بجوانب الإسْلَام كلها، حتىٰ قال النَّوَوِيّ: هٰذَا أحد الأَحَادِيْث التي عليها مدار الإسْلَام.

لقد أشار هٰذَا الحَدِيْث إلىٰ ركني الحياة السَّامِية، تلك الحياة التي حرص الإسْلَام علىٰ أن ينعم بها كل إنسان، هٰذَان الرُّكْنان هما: العَقِيْدَة الحقة، والسُّلُوْك المُسْتَقِيْم.

فالإيمان بالله يمثل العَقِيْدَة الصالحة الحقة، وليست هناك عَقِيْدَة تقوىٰ علىٰ منافسة الإيمان بالله أَبداً، وهو يصوغ للمسلم التصور الصَّحِيْح للكون والحياة، ويحل له المشكلات الفكرية التي يحار الفكر البشري بشأنها، ويحرره من كل عبودية، ويحله في المنزلة الرفيعة، التي لا يليق غيرها بالإنسان، ويهبه من القوة ما يذلل له كل عَقَبَة، ويحقق له كل أمل، ويجعله قَادِراً علىٰ أن يأتي بالأَعْمَال الجسيمة، ويطمح إلىٰ معالي الأُمور.

والاستقامة علىٰ ما يقتضيه هٰذَا الإيمان تمثل السُّلُوْك الذي يثبت إيمان صاحبه وصدقه في ذٰلِكَ.

فما أَسْهَل الدعوىٰ إن بقيت في حَيِّز القول، غير أن العَمَل الصالح والسُّلُوْك النظيف والمُعَامَلَة الطَّيِّبة كل أُوْلٰئِكَ يكون ترجمة حية وعَمَلِيَّة لإيمان المُؤْمِن. وهل هناك شيء من الخير لا يدخل في مفهوم هاتين الكلمَتِيْن: الإيمان بالله، والعَمَل بمُقْتَضَىٰ الإيمان؟

لقد جمع هٰذَا الحَدِيْث مبادئ الإسْلَام وخَيْرَي الدنيا والآخِرَة، وفي ذٰلِكَ يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾ أُوْلَـٰٓئِكَ

(١) حَدِيْث: قلت: يا رَسُوْل الله، قل لي في الإسْلَام قولًا... إلخ، في:
صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ١٣ باب جَامِع أوصاف الإسْلَام، رقم ٣٨، ص٤٩.

أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ - الأحقاف[١].

والأمثلة على الإيجاز كثيرة، منها:

قوله ﷺ: «حُفَّتِ الجنة بالمكاره، وحُفَّتِ النار بالشهوات»[٢].

وقوله ﷺ: «إذا لم تَسْتَحْيِ فاصنع ما شئت»[٣].

وقوله ﷺ: «إن من البَيَان لَسِحْراً»[٤].

٨- الأصالة

والأصالة من خصائص الحَدِيْث. يقول أَحْمَد حسن الزَّيَّات: الأصالة أن يكون أُسْلُوْب الرجل خاصاً به لا ينهج فيه نهج غيره، وأن تكون في عباراته طرافة وجِدَّة مع حلاوة ملموسة تحمل من يأتي بعده أن يحرصوا على اقتباسها واسْتِعْمَالها.

---

(١) انظر: الحَدِيْث النَّبَوِيّ لمُحَمَّد الصباغ ص٩٠.

(٢) **حَدِيْث**: حُفَّتِ الجنة بالمكاره... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥١ كتاب الجنة وصفة نَعِيْمها وأهلها، باب صفة الجنة، رقم ٢٨٢٢، ص١٣٥٤، عن أَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **حَدِيْث**: إذا لم تَسْتَحْيِ فاصنع ما شئت. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٠ أَحَادِيْث الأنبياء، ٥٤ باب، رقم ٣٤٨٤، ص٧٣٨، عن أبي مَسْعُوْد عُقْبَة.

(٤) **حَدِيْث**: إن من البَيَان لَسِحْراً. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٦ كتاب الطب، ٥١ باب إن من البَيَان سحراً، رقم ٥٧٦٧، ص١٢٥٠، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٤٨: أَخْرَجَهُ مَالِك، وأَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ، عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قال السُّيُوْطِيّ: حَدِيْث صَحِيْح.

ويراد بالأصالة في الأُسْلُوْب بناؤه علىٰ ركنين أَسَاسِيّين من خصوصية اللفظ وطرافة العبارة. وتلك هي الصفة الجَوْهَرِيَّة للأُسْلُوْب البليغ.

وملاك الأصالة أن لا تكتب كما يكتب الناس، وأن تكون أَصِيْلاً في نظرتك وكلمتك وفكرتك وصورتك ولهجتك، فلا تستعمل لفظاً عاماً، ولا تعبيراً محفوظاً، ولا استعارة مشاعة[٥]. وقد اتصف الحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف بالأصالة في الكلمة والتَّرْكِيْب والطبع.

وتتضح فيه الأصالة في الكلمات الحَدِيْثِيَّة كما تتضح الأصالة في العبارات الحلوة والتراكيب الجميلة التي ارتجلها الرَّسُوْل ﷺ لأول مرة.

قال الخَطَّابِيّ: ومن فصاحته أن تكلم بألفاظ اقتضبها لم تسمع من العَرَب قبله، ولم توجد في متقدم كلامها،

كقوله ﷺ: «مات حَتْفَ أنفهِ».

وقوله ﷺ: «حَمِيَ الوَطِيْسُ».

وقوله ﷺ: «لا يُلْدَغ المُؤْمِنُ من جُحْرٍ وَاحِد مرتين»[٦].

---

(٥) دفاع عن البَلَاغَة للزَّيَّات.

(٦) الإعجاز والإيجاز للثَّعَالِبِيّ ص١٦.

حَدِيْث: مات حَتْفَ أنفهِ:

هو جزء من حَدِيْث رواه أَحْمَد في مُسْنَده ج٢٦ ص٣٤٠، رقم ١٦٤١٤، عن عَبْد الله بن عَتِيْك. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده ضعيف.

وحَدِيْث: حَمِيَ الوَطِيْسُ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٢ كتاب الجِهَاد والسير، ٢٨ باب غزوة حنين، رقم ١٧٧٥، ص٨٧٧، عن العَبَّاس بن عَبْد المُطَّلِب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وفي ألفاظ عديدة تجري مجرىٰ الأمثال[1]، ومن هٰذِهِ الجمل المَأْثُوْرَة قوله ﷺ: «هُدْنَة علىٰ دَخَنٍ»[2].

ويتجلىٰ لنا في الحَدِيْث، الطبع الذي هو سمة الأصالة ونتيجتها، الطبع الصَّافِي الذي يورث الأُسْلُوْب الدقة والحيوية والوضوح والروعة.

ولمكانة الرَّسُوْل ﷺ في النفوس القدوة الحَسَنَة في أقواله وأَعْمَاله، ولمكانة أَحَادِيْثه التي عرفناها، فقد هرع الناس منذ فجر الدعوة الإسْلَامِيَّة يرشِفُون من هٰذَا المَعِيْن الزاخر بالعَطَاء، وأخذ الكتَّاب والأُدَبَاء والمؤرخون والعُلَمَاء، يوشِّحون كتاباتهم بأَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ، يقتبسون منها معنى ومبنى، ويستشهدون بها لإقامة حُجَّة أو إثبات حقيقة أو دفع شبهة، كيف لا والحَدِيْث الشَّرِيْف له قُدْسِيّته البَالِغَة في النفوس، وهو الرصيد الكَبِيْر بعد القُرْآن الكَرِيْم، يمد لغتنا بالعَطَاء والثراء، ويكفل لها الجِدَّة والنَّمَاء.

وحَدِيْث: لا يُلْدَغ المُؤْمِنُ من جُحْرٍ وَاحِد مرتين. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٨٣ باب لا يُلدَغ المُؤْمِن...، رقم ٦١٣٣، ص١٣١١، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥٣ كتاب الزهد والرَّقَائِق، ١٢ باب لا يُلدَغ المُؤْمِن...، رقم ٢٩٩٨، ص١٤٢٣، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) المُزْهِر للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣٠٩.

وانظر: كَشْف الخَفَاء والإلباس للعَجْلُوْنِيّ ج٢ ص١٢١ والأَنْوَار المُحَمَّدِيَّة ليُوْسُف النَّبْهَانِيّ ص٢٠١-٢٠٧.

(٢) حَدِيْث: هُدْنَة علىٰ دَخَنٍ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: كتاب الفتن، ١ ذكر الفتن ودلائلها، رقم ٤٢٤٤، ج٦ ص٢٩٦، عن حُذَيْفَة بن اليَمَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الشَّيْخ شُعَيْب: حَدِيْث صَحِيْح.

ولم يكن التأثر بحَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ يشمل عَصْر النُّبُوَّة أو العَصْر الإسْلَامِيّ، بل شمل العصور كلها، ولا يزال الأُدَبَاء والكتَّاب في عَصْرنا يزخرفون مَقَالَاتهم، ويُدَبِّجُون كتاباتهم بالحَدِيْث، وينهلون من مَعِيْنِهِ الثَّرِّ المِعْطَاء معنى أَصِيْلاً وحكمة بَالِغَة وفكرة صَادِقَة وتوجيهاً سَلِيْماً وأُسْلُوْباً رائعاً وبَيَاناً ساحراً[١].

(١) **ملحوظة**: يُكَلِّفُ المُدَرِّسُ طُلَّابَهُ بإعداد بحوث تتناول تأثر كبار الأُدَبَاء والكُتَّاب بالحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف في العصور الأدبية المُخْتَلِفَة.

المَبْحَث الثالث

الاحتجاج بالحَدِيْث

فَسَدَت سَلِيْقَة العَرَب بسبب اختلاطهم بالأعاجم الذين دخلوا في الإسْلَام، وتَسَرَّبَ اللحن إلىٰ ألسنتهم، وعندما شرع العُلَمَاء بوضع قَوَاعِد اللُّغَة العَرَبِيَّة لم يحتجّوا إلَّا بمن وثقوا بسَلِيْقَتِهِ من الذي عاشوا في زمن لم يعم فيه اللحن ولم تفسد فيه اللُّغَة. ويمكننا أن نعتبر قرار مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة في مِصْر قولاً معتمداً في من يُحتج بقولهم، وهٰذَا القرار هو:

أن العَرَب الذين يوثق بعَرَبِيّتهم، ويستشهد بكلامهم، هم عَرَب الأَمْصَار إلىٰ نِهَايَة القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العَرَب إلىٰ آخر القرن الرابع[1].

وتَفَرَّعَ عن هٰذَا:

أن العُلَمَاء جميعهم، مع أنهم اتفقوا علىٰ أن رَسُوْل الله ﷺ هو أفصح من نطق بالضاد، إلَّا أنهم **اختلفوا في الاحتجاج بحَدِيْث الرَّسُوْل ﷺ في قَوَاعِد النَّحْو واللُّغَة**، وذٰلِكَ علىٰ قولين:

القول الأول

يجوز الاحتجاج بالحديث على قواعد النَّحْو واللُّغَة.

---

(١) بحث: «الاستشهاد بالحَدِيْث» للسَّيِّد مُحَمَّد الخضر حُسَيْن في «مَجَلَّة مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة» ج٣ ص١٩٩.

وانظر: عُلُوْم الحَدِيْث ومُصْطَلَحه لصبحي الصالح ص٣٣٢.

وهو قول الجُمْهُوْر، وأخذ به عُلَمَاء اللُّغَة، حيث امتلأت مَعَاجِمهم اللُّغَوِيَّة بالحَدِيْث كما في تَهْذِيْب الأَزْهَرِيّ، وصِحَاح الجَوْهَرِيّ، ومَقَايِيْس ابن فَارِس، وفائق الزَّمَخْشَرِيّ. وكما في مَسَائِل كبار النَّحْوِيِّيْن كابن خروف، وابن جِنّي، وابن بَرِّي، والسُّهَيْلِيّ.

وحُجَّة هٰذَا القول:

أن أكثر الأَحَادِيْث وصلت إلينا بمعناها ولفظها، وقطع العُلَمَاء بصحتها، ومثل هٰذِهِ الأَحَادِيْث لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج بها في اللُّغَة والقَوَاعِد، مثل:

١- الأَحَادِيْث التي تُرْوَىٰ بقصد الاستدلال علىٰ فصاحته، كقوله ﷺ: «حَمِيَ الوَطِيْس»، وقوله ﷺ: «مات حَتْفَ أنفِهِ»[(١)]، وقوله ﷺ: «الظلمُ ظُلُمَاتٌ يومَ القيامة»[(٢)] وأمثالها.

٢- أَحَادِيْث الذِّكْر والدعاء التي يُتَعَبَّد بها كالقُنُوْت والتشهد. وقد ورد أن رَسُوْل الله ﷺ كان قد علَّم بعض الصَّحَابَة دعاء يدعو به قبل النوم، وهو: «اللهم أسلمتُ وجهي إليك، وفَوَّضْتُ أمري إليك، وألجأتُ ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلَّا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلتَ، وبنبيك الذي

---

(١) تقدم تَخْرِيْج الحَدِيْثَيْن قبل قليل.

(٢) حَدِيْث: الظلمُ ظُلُمَاتٌ يومَ القيامة.

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٦ كتاب المظالم والغصب، ٨ باب الظلم ظلمات يوم القيامة، رقم ٢٤٤٧، ص٥٠٨، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٥ باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٧٨، ص١٢٤٥. ورقم ٢٥٧٩.

أرسلتَ...»، قال رَاوِي الحَدِيْث: فرَدَّدْتُهَا علىٰ النَّبِيّ ﷺ، فلما بلغتُ: اللهم آمنتُ بكتابكَ الذي أنزلتَ، قلتُ: ورَسُوْلكَ. قال: لا، ونبيك الذي أرسلتَ[1].

٣- الأَحَادِيْث التي كتبت في عهد الرَّسُوْل ﷺ.

٤- الأَحَـادِيْـث التي كـان يخاطب فيها كُلَّ قوم من العَـرَب بلغتهم، فقد سمعه عَلِيّ بن أبي طَالِب يخاطب وفد بني «نَهْد» بقوله: «اللهم بارك لهم في مَحْضِهَا ومَخْضِهَا، ومَذْقِهَا وفَرْقِهَا، وابعث راعياً في الدَّثْر بيانع الثمر، وافجر لهم الثَّمَد، وبارك لهم في المال والولد، من أقام الصلاة كان مسلماً، ومن آتىٰ الزكاة كان مُحْسِناً، ومن شَهِدَ أن لا إلٰه إلَّا الله كان مخلصاً». فقال عَلِيّ: يا رَسُوْل الله نحن بنو أب وَاحِد، ونراك تكلم الوفود بما لا نفهم أكثره. فقال: «أَدَّبَنِي ربي فأحسن تأديبي، ورُبِّيْتُ في بني سَعْد»[2].

---

(١) حَدِيْث: اللهم أسلمتُ وجهي إليك... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ٧٥ باب فضل من بات علىٰ الوُضُوْء، رقم ٢٤٧، ص٦٩، عن البَرَاء بن عَازِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء...، ١٧ باب ما يقول عند النوم...، رقم ٢٧١٠، ص١٢٩٨، عن البَرَاء بن عَازِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَحَادِيْث القُصَّاص لابن تَيْمِيَّة، رقم الحَدِيْث ٧٨.

وانظر: الأَنْوَار المُحَمَّدِيَّة ليُوْسُف النَّبْهَانِيّ ص٢٠١.

المَحْض: اللَّبَن الخالص الذي لم يخالطه الماء حلواً كان أو حامضاً.

المَخْض: اللَّبَن الذي أُخذ زُبْدُهُ.

المَذْق: المزج. والمُرَاد هنا المخلوط.

الفَرْق: مِكْيَال معين.

٥- الأَحَادِيْث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل علىٰ أن الرُّوَاة لم يتصرفوا في ألفاظها.

٦- الأَحَادِيْث التي يَرْوِيها قوم لا يجيزون رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ كابن سِيْرِيْن والقَاسِم بن مُحَمَّد.

٧- الأَحَادِيْث التي دوَّنها من نشأ في بيئة عَرَبِيَّة لم ينتشر فيها فساد اللُّغَة، كَمَالك والشَّافِعِيّ.

٨- الأَحَادِيْث التي جاءت في كتب النَّبِيّ ﷺ ومعاهداته، أما الأَحَادِيْث الشَّاذَّة المغمورة أو الموضوعة فهي التي لا يَصِحّ أن يُحتج بها[1].

وأغلب الظن كما يقول الأُستاذ سَعِيْد الأَفْغَانِيّ أن من لم يستشهد بالحَدِيْث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلىٰ العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات عُلَمَاء الحَدِيْث من رِوَايَة ودِرَايَة، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القُرْآن الكَرِيْم، ولما التفتوا قط إلىٰ الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وُزنت بمَوَازِيْن فن الحَدِيْث العِلْمِيَّة الدقيقة[2].

القول الثاني

لا يجوز الاحتجاج بالحَدِيْث علىٰ قَوَاعِد النَّحْو واللُّغَة.

الدَّثْر: المال الكثير.

الثَّمَد: الماء القليل.

افْجُرْه: صيره لهم كثيراً.

انظر: مُخْتَار الصِّحَاح، والمِصْبَاح المُنِيْر، والقَامُوْس المُحِيْط.

(١) انظر: دراسات في العَرَبِيَّة لمُحَمَّد الخضر حُسَيْن.

وانظر: مَجَلَّة المَجْمَع العِلْمِيّ العَرَبِيّ بدِمَشْق ج٤ ص٣٢٥-٣٢٧.

(٢) في أُصُوْل النَّحْو لسَعِيْد الأَفْغَانِيّ ص٤٩.

وهو قول أبي حَيَّان الأَنْدَلُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٥هـ، في شرح التَّسْهِيْل، وأبو الحسن بن الضائع، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٠هـ، في شرح الجُمَل، وتابعهما علىٰ ذٰلِكَ الجَلَال السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ، بحُجَّة:

١- من الرُّوَاة من أجاز رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ، فلا نستطيع الجزم بأن ألفاظ هٰذِهِ الأَحَادِيْث من قول النَّبِيّ ﷺ.

وأُجيب:

بأن تجويز رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ هو رأي طائفة من عُلَمَاء الحَدِيْث وليس أمراً مَجْمَعاً عليه، بل هناك من العُلَمَاء من يمنع رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ كابن سِيْرِيْن، والمجيزون أنفسهم يقولون: إن الأصل روايته باللفظ، فأمر روايته بالمعنىٰ أمر احتمالي، وعلىٰ فرض وقوعه، فالمغيِّر لفظاً بلفظ في معناه هو عَرَبِيّ مطبوع، يحتج بكلامه العادي.

وقد كان رُوَاة الحَدِيْث يتحرون ضبط ألفاظ الحَدِيْث حتىٰ إذا شك راوٍ في لفظين أوردهما جميعاً متشككاً، كما في الحَدِيْث: «وهل يَكُبُّ الناسَ في النار علىٰ وجوهِهم، أو علىٰ مناخِرهم، إلَّا حصائدُ ألسنتهم»[1].

وقد كان عدد من الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ يكتبون الحَدِيْث في عهد النَّبِيّ ﷺ، مثل: عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في الصحيفة الصَّادِقَة، كما أن بَدْء التدوين كان في القرن الأول نفسه، مما يرجح أن الذي في مدونات الطبقة الأُوْلَىٰ لفظ النَّبِيّ ﷺ نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمُرَادفه فالذي أبدله عَرَبِيّ فصيح بكلامه، كما ذكر سَابِقاً.

ومهما يكن من أمر الحَدِيْث فإنه أحسن حالاً بكثير من الأشعار والأبيات التي يلجأ إليها النَّحْوِيُّوْن ويملؤون بها كتبهم، وبعضها منحول، والآخر مشكوك فيه، أو

(١) حَدِيْث: وهل يَكُبُّ الناسَ في النار... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الإيمان، ٨ باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم ٢٨٠٤، ج٤ ص٥٦٧، عن مُعَاذ بن جَبَل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. قال التِّرْمِذِيّ: حَدِيْث حسن صَحِيْح. قال الشَّيْخ شُعَيْب: صَحِيْح بطرقه وشواهده، وخَرَّجَهُ.

مجهول لا يُعرف قائله.

وقد تقدم الكلام عن رِوَايَة الحَدِيْث بالمعنىٰ في الفصل الثاني المَبْحَث الثالث.

٢- وقوع بعض اللحن في بعض الأَحَادِيْث بسبب الرُّوَاة الأعاجم.

وأُجيب:

بأن وقوع اللحن في بعض الأَحَادِيْث بسبب عجمة الرُّوَاة، قليل، ولا تقوم به حُجَّة لأحد، ولا يَصِحّ أن يمنعه من أجله الاحتجاج بالحَدِيْث الصَّحِيْح، وهل يمنع عاقل الاحتجاج بالقُرْآن إذا وقع لحن بعض الناس به؟

وقد حذَّر العُلَمَاء من اللحن في الحَدِيْث أشد التحذير، واعتبر بعضهم الحَدِيْث الملحون كذباً علىٰ النَّبِيّ ﷺ، يدخله مرتكبه في هٰذَا الوعيد الشديد الوارد في قوله ﷺ: «من كذب عَلَيّ مُتَعَمّداً فليتبوأ مقعده من النار»[1].

٣- لم يحتج المتقدمون من أَئِمَّة اللُّغَة والنَّحْو بالحَدِيْث.

وأُجيب:

بأن أَئِمَّة النَّحْو المتقدمين مثل أبي عَمْرو بن العَلَاء، وعِيسَىٰ بن عُمَر، والخَلِيْل، وسِيْبَوَيْه، من الأَئِمَّة البَصْرِيِّيْن. والكِسَائِيّ، والفَرَّاء، وعَلِيّ بن مُبَارَك الأَحْمَر، وهِشَام الضَّرِيْر من أَئِمَّة الكُوْفِيّيْن[2]، لم يحتجّوا في كتبهم بالحَدِيْث إلَّا علىٰ قلة، لأن ذٰلِكَ عائد إلىٰ أن كتب الحَدِيْث لم تكن متوفرة لغير ذوي الاختصاص في ذٰلِكَ الحين، ولولا ذٰلِكَ لاقتصروا علىٰ الاستشهاد بها دون الأشعار، وقد تلافىٰ المتأخرون هٰذَا فكانوا يحتجون دائماً بالحَدِيْث.

---

(١) الحَدِيْث متواتر، وقد تقدم.

وانظر: قَوَاعِد التَّحْدِيْث للقَاسِمِيّ ص٥٦.

(٢) الاقْتِرَاح في علم أُصُوْل النَّحْو للسُّيُوْطِيّ ص٢١.

الفصل السادس[1]

دراسة نُصُوْص من الحَدِيْث الشَّرِيْف تتناول نواحي الحياة المُخْتَلِفَة

وفيه سبعة مباحث:

المَبْحَث الأول: أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي التربوية والنفسية

المَبْحَث الثاني: أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي الاجتماعية

المَبْحَث الثالث: أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي الاقْتِصَادِيَّة

المَبْحَث الرابع: أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي السياسية

المَبْحَث الخامس: أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي العِلْمِيَّة

المَبْحَث السادس: أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في إشاعة العَدْل بين الناس

المَبْحَث السابع: أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في التكافل الاجتماعي

(١) كتبه: الأُستاذ كاظم فتحي الرَّاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

مُقدّمة

الحَدِيْث النَّبَوِيّ هو شرح وبَيَان وتفصيل لما أجمله القُرْآن الكَرِيْم، أو تخصيص لعامه، أو تَقْيِيْد لمطلقه، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ - النَّحل: ٤٤، كما مر معنا من قبل.

ولذٰلِكَ فهو يؤلف مع القُرْآن الكَرِيْم نظاماً شاملاً للحياة، لم يترك باباً من أبواب الحياة إلَّا وقد طرقه، فهو شريعة أُمَّة ومِنْهَاج حياة يواكب الفطرة الإنسانية، لم يَرْقَ إليه مِنْهَاج علىٰ مر العصور، ولم يكن المُصْطَفَىٰ ﷺ نَبِيّاً فحسب، بل كان المعلم والمربي والإداري الحَازِم والسياسي المحنك الذي أُوتي الحكمة والذكاء وبُعد النَّظَر، وكيف لا يكون كذٰلِكَ وقد ترعرع في كنف العِنَايَة الإلٰهِيَّة منذ نشأته، وهو الذي قال الله تعالىٰ فيه: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ - الطُّوْر: ٤٨، فقد صنعه الله سُبْحَانَهُ علىٰ عينه، ليكون الأُسْوَة الحَسَنَة لمن بعده، ولهٰذَا أينعت الثمار، وقامت الأُمَّة التي أرست قَوَاعِد الحَضَارَة والعَدْل في ربوع الدنيا.

وسنعرض إن شاء الله طائفة من أَحَادِيْث رَسُوْل الله ﷺ لنتبين ما أحدثته من تطوير وتجديد في آفاق الحياة، في المباحث الآتية:

المَبْحَث الأول

أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي التربوية والنفسية

قال الرَّسُوْل ﷺ: «إن الله تعالىٰ لم يبعثني مُعَنِّتاً ولا مُتَعَنِّتاً، ولٰكِن بعثني مُعَلِّماً مُيَسِّراً»[1].

---

(١) حَدِيْث: إن الله تعالىٰ لم يبعثني مُعَنِّتاً... إلخ:

رواه مُسْلِم عن عَائِشَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١١١.

فلقد كان المربي الأكبر الذي عرف مداخل النفوس، وسبر أغوارها، فأسبغ علىٰ الإنسانية من حكمته وتربيته وتعاليمه ما يوافق الفطرة الإنسانية، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ - الأنبياء: ١٠٧، فقاد البشرية التي كانت تتخبط في ظلمات الجهل إلىٰ شاطئ العلم والنُّوْر والمَعْرِفَة، وقد تخرَّج في مدرسته الصَّحَابَة الكرام الذين حملوا للناس مَعَالِم الخير، ولا يزال المربون في عَصْرنا هٰذَا يَرْشُفُوْن من مدرسة مُحَمَّد ﷺ.

عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان النَّبِيّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بالمَوْعِظَة في الأيام، كراهة السَّآمَة علينا[1]، أي: أنه كان يخصص لأصحابه بين الحين والآخر وقتاً للوعظ والإِرْشَـاد، حتىٰ لا يملوا، لأن العقل يصيبه الكلل عند مُوَاصَلَة التعلم كما يصيب الجسم التعب عند مُوَاصَلَة العَمَل، ولهٰذَا يقول الرَّسُوْل ﷺ: «رَوِّحُوا القلوب ساعة وساعة»[2].

وهٰذَا نمط عالٍ في التربية لم يَرْقَ إليه عُلَمَاء التربية وعلم النفس في العصور السَّابِقَة أو اللاحقة.

وكان ﷺ يكلم الناس علىٰ قدر عُقُوْلهم، وكان يقضي لكل سَائِل ما يُصْلِحه مراعياً في ذٰلِكَ ظروف الحياة والوضع النفسي الذي كان يعانيه الإنسان.

وقد جاءه ذات يوم رجل فقال: هلكت يا رَسُوْل الله، فقال المُصْطَفَىٰ ﷺ يخفف

---

(١) الفائق للزَّمَخْشَرِيّ ج١ ص٤٠١.

حَدِيْث: كان النَّبِيّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بالمَوْعِظَة... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ١١ باب ما كان النَّبِيّ ﷺ يتخولهم...، رقم ٦٨، ص٣٢.

(٢) حَدِيْث: رَوِّحُوا القلوب ساعة وساعة. في:

جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْد البَرّ: باب كيفية الرتبة في أخذ العلم، ج١ ص١٢٦.

من ثورة الرجل ويشيع الاطمئنان في قلبه: علىٰ رِسْلِك، هَوِّنْ عليك، ما الذي حدث؟ قال الرجل: أنا كما تراني يا رَسُوْل الله، وقد رُزقت ولداً أَوْرَق[١]، فكان الرجل يسيء الظن بزوجته فقال له المُصْطَفَىٰ ﷺ: ألك إبل؟ قال الرجل: نعم، فقال الرَّسُوْل ﷺ: ما ألوانها؟ قال: حُمْرٌ. قال: هل فيها من أَوْرَق؟ قال الرجل: نعم، فقال المُصْطَفَىٰ: من أين جاء هٰذَا؟ قال الرجل: لعله نَزَعَهُ عِرْق يا رَسُوْل الله، فقال المُصْطَفَىٰ: فلعل ابنك هٰذَا قد نَزَعَهُ عِرْقٌ، فذهب الرجل راضياً قد زالت عنه وساوسه وأوهامه[٢].

وقال ﷺ: «إن الله تعالىٰ أمرني بمداراة الناس، كما أمرني بإقامة الفرائض»[٣].

وكان ﷺ يخاطب الولاة بقوله: «إنما بعثتم مُيَسِّرِيْن، ولم تبعثوا مُعَسِّرِيْن»[٤].

وكان ﷺ معتدلاً في صلاته حين يؤم الناس، لأنه يعرف أن بينهم الشَّيْخ الكَبِيْر والعَاجِز والضعيف والصَّغِيْر والذي يعاني من بعض الأمراض التي لا يستطيع معها

---

(١) **الأَوْرَق**: الأسود الذي تخالطه غبرة.

(٢) في صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٨ كتاب الطلاق، ٢٦ باب إذا عَرَّضَ بنفي الولد، رقم ٥٣٠٥، ص١١٦٥: عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أن رجلاً أتىٰ النَّبِيّ ﷺ، فقال: يا رَسُوْل الله، ولد لي غلام أسود، فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم. قال: ما ألوانها؟ قال: حُمْرٌ. قال: هل فيها من أَوْرَقَ؟ قال: نعم. قال: فأنىٰ ذٰلِكَ؟ قال: لعله نَزَعَهُ عِرْقٌ. قال: فلعل ابنك هٰذَا نزعه.

وهو بلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٩ كتاب اللعان، رقم ١٥٠٠، ص٧١٦، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) **حَدِيْث**: إن الله تعالىٰ أمرني بمداراة الناس... إلخ:

رواه الدَّيْلَمِيّ في مُسْنَد الفردوس عن عَائِشَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٠٦، وقال: حَدِيْث ضعيف.

(٤) **حَدِيْث**: إنما بعثتم مُيَسِّرِيْن... إلخ، في:

مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج١٢ ص١٩٧، رقم ٧٢٥٥، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح علىٰ شرط الشَّيْخَيْن.

المكوث طَوِيْلاً في الصلاة.

ولما علم أن بعض الأَئِمَّة يطيل في صلاته نادىٰ في الناس قائلاً: «يا أيها الناس، إن منكم مُنَفِّرِيْن، فأيكم أَمَّ الناس فليوجز، فإن من ورائه الكَبِيْرَ والضعيفَ وذا الحاجة»[1].

وفي ذٰلِكَ كَمَال التربية لمراعاته الفُرُوْق الفردية بين الناس، وقد ذكر العُلَمَاء تعقيباً علىٰ هٰذَا الحَدِيْث، بأنه لا يجوز للإمَام التَّطْوِيْل في الصلاة إلَّا إذا استأذن المأمومين، فإن أحس أن أحد المصلين التحق في الصلاة متأخراً خفف في صلاته.

وقد استطاع الرَّسُوْل ﷺ أن يجتث كَثيراً من عادات الجاهلية، ويغرس في النفوس الصبر الجميل والحِلم وحسن الخلق والطمأنينة، فقال ﷺ: «ليس المُؤْمِن بالطَّعَّان ولا اللَّعَّان ولا الفاحش ولا البَذِيء»[2].

وقال ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوىٰ الجاهلية»[3].

---

(١) **حَدِيْث**: يا أيها الناس، إن منكم مُنَفِّرِيْن... إلخ:

في هٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ٣٧ باب أمر الأَئِمَّة بتخفيف الصلاة...، رقم ٤٦٦، ص٢٢٠، عن أبي مَسْعُوْد الأَنْصَارِيّ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ٢٨ باب الغضب في المَوْعِظَة...، رقم ٩٠، ص٣٧، عن أبي مَسْعُوْد الأَنْصَارِيّ.

(٢) **حَدِيْث**: ليس المُؤْمِن بالطَّعَّان... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ في الأدب، وابن حِبَّان في صَحِيْحه، والحَاكِم في المُسْتَدْرَك، عن ابن مَسْعُوْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٦٤، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٣) **حَدِيْث**: ليس منا من لطم الخدود... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائِيّ، وابن مَاجَة، عن

وقال ﷺ: «البِرُّ حُسْنُ الخُلُق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس»(١).

وقال ﷺ: «اتقِ الله حيثما كنتَ، وأَتْبِعِ السيئةَ الحَسَنَة تَمْحُهَا، وخَالِق الناس بخُلُق حسن»(٢).

وقال ﷺ: «إن من أَخْلَاق الرِّجَال قوةً في دِيْن، وحزماً في لِيْن، وإيماناً في يقين، وحرصاً في علم»(٣).

وقد حَمَّلَ الأبوين تربية الأبناء والعِنَايَة بهم، فقال ﷺ: «كل مولود يولد علىٰ الفطرة، حتىٰ يُعْرِب عنه لِسَانُهُ، فأبواه يُهَوِّدَانه أو يُنَصِّرَانه أو يُمَجِّسَانه»(٤).

وأمر باسْتِعْمَال الحكمة في تربية الفرد والجَمَاعَة، فقال ﷺ: «إنما العلم بالتعلم،

عَبْد الله بن مَسْعُوْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٧٠، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(١) حَدِيْث: البِرُّ حُسْنُ الخُلُق... إلخ:

أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ في الأدب المفرد، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، عن النَّوَّاس بن سَمْعَان. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٩٢، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) حَدِيْث: اتقِ الله حيثما كنتَ... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والتِّرْمِذِيّ، والحَاكِم في المُسْتَدْرَك، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن أبي ذَرّ. ورواه أَحْمَد في مُسْنَده، والتِّرْمِذِيّ، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن مُعَاذ. ورواه ابن عَسَاكِر عن أَنَس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٤.

(٣) حَدِيْث: إن من أَخْلَاق الرِّجَال قوةً في دِيْن... إلخ:

أَخْرَجَهُ الحَكِيْم عن جُنْدُب بن عَبْد الله. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٤٩.

(٤) حَدِيْث: كل مولود يولد علىٰ الفطرة... إلخ:

رواه أبو يَعْلَىٰ في مُسْنَده، والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر، والبَيْهَقِيّ في السُّنَن، عن الأسود بن سريع. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٣٩٦، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

وإنما الحِلم بالتحلم، ومن يَتَحَرَّ الخير يُعْطَهُ، ومن يَتَّقِ الشر يُوْقَهُ»[١].

وأزال عن النفوس رواسب الريبة، فقال ﷺ: «دَعْ ما يَرِيْبُكَ إلىٰ ما لا يَرِيْبُكَ»[٢].

ونهىٰ عن التدخل في شؤون الغير، فقال ﷺ: «من حُسْن إسْلَام المرء تَرْكُهُ ما لا يَعْنِيه»[٣].

وأنت ترىٰ الإيجاز في كلام المُصْطَفَىٰ ﷺ، أي: أنه يستعمل اللفظ القليل الذي يزخر بالمعنىٰ الكثير، ففي الحَدِيْث أن رجلاً قال للنَّبِيّ ﷺ: أوصني. قال: لا تغضب. فردد مراراً، قال: لا تغضب[٤]. ولا يخفىٰ أثر الغضب في حياة الناس وما يجره من الآثام، وكان الرَّسُوْل ﷺ قد أدرك صفة الغضب في الرجل، فأراد أن يحمله علىٰ الحِلم والصبر

---

(١) حَدِيْث: إنما العلم بالتعلم... إلخ:

رواه الدَّارَقُطْنِيّ في الأفراد، والخَطِيْب في التَّارِيْخ، عن أبي هُرَيْرَة. والخَطِيْب في التَّارِيْخ عن أبي الدَّرْدَاء. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٥٤، وقال: حَدِيْث ضعيف.

(٢) حَدِيْث: دَعْ ما يَرِيْبُكَ إلىٰ ما لا يَرِيْبُكَ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده عن أَنَس. والنَّسَائِيّ عن الحسن بن عَلِيّ. والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر عن وَابِصَة بن مَعْبَد. والخَطِيْب في تَارِيْخه عن ابن عُمَر. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٥٦، وقال: حَدِيْث صَحِيْح. وأورد للحَدِيْث تكملات ثلاث.

(٣) حَدِيْث: من حُسْن إسْلَام المرء... إلخ:

رواه التِّرْمِذِيّ، وابن مَاجَة، عن أبي هُرَيْرَة. وأَحْمَد في مُسْنَده، والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر، عن الحُسَيْن بن عَلِيّ. والحَاكِم في الكُنَىٰ عن أبي بَكْر. والشِّيْرَازِيّ عن أبي ذَرّ. والحَاكِم في تَارِيْخه عن عَلِيّ بن أبي طَالِب. والطَّبَرَانِيّ في الصَّغِيْر عن زَيْد بن ثَابِت. وابن عَسَاكِر عن الحرث بن هِشَام. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٠٣، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٤) حَدِيْث: أن رجلًا قال للنَّبِيّ ﷺ: أوصني. قال: لا تغضب... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٧٦ باب الحذر من الغضب، رقم ٦١١٦، ص١٣٠٩، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في مجابهة الأُمور.

وقال الرَّسُوْل ﷺ: «ليس الشديد بالصُّرَعَةِ، إنما الشديدُ الذي يملك نفسه عند الغضب»[١].

وأمر رَسُوْل الله ﷺ بالصدق، ونهىٰ عن الكذب، فقال ﷺ: إن الصدق يهدي إلىٰ البر، وإن البر يهدي إلىٰ الجنة، وإن الرجل لَيَصْدُق حتىٰ يكتب عند الله صِدِّيْقاً، وإن الكذب يهدي إلىٰ الفجور، وإن الفجور يهدي إلىٰ النار، وإن الرجل لَيَكْذِب حتىٰ يكتب عند الله كَذَّاباً[٢].

ونهىٰ عن خصال النفاق، فقال ﷺ: أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خَصْلَة منه كانت فيه خَصْلَة من نفاق حتىٰ يَدَعَها: إذا اؤْتُمِنَ خان، وإذا حَدَّثَ كَذَب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فَجَرَ[٣].

ومن توجيهات الرَّسُوْل ﷺ في التربية: «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجىٰ رجلان دون الآخر، حتىٰ تختلطوا بالناس، فإن ذٰلِكَ يُحْزِنه»[٤].

---

(١) **حَدِيْث**: ليس الشديد بالصُّرَعَةِ... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٦٤، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) **حَدِيْث**: إن الصدق يهدي إلىٰ البر... إلخ:

مُتَّفَق عليه بين البُخَارِيّ ومُسْلِم. / رياض الصَّالِحِيْن ص٤٣٦، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **حَدِيْث**: أربع من كن فيه كان منافقاً... إلخ:

مُتَّفَق عليه بين البُخَارِيّ ومُسْلِم. / رياض الصَّالِحِيْن ص٤٣٦، عن عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) **حَدِيْث**: إذا كنتم ثلاثة، فلا يتناجىٰ رجلان دون الآخر... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، وابن مَاجَة، عن ابن مَسْعُوْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٨، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

وقال ﷺ: «إن الله كتب الإحسان علىٰ كل شيء»(١).

وقال ﷺ: «إن الله تعالىٰ جَمِيْل يُحِبُّ الجَمَال»(٢).

وأمر الرَّسُوْل ﷺ باستقبال الضيوف ومُعَامَلَة الناس بالحُسْنَىٰ، وقد ورد في الأثر: «إن من السُّنَّة أن يخرج الرجل مع ضيفه إلىٰ باب الدار»(٣). وقد أُثِرَ عن الرَّسُوْل ﷺ أنه ما كان يُرىٰ إلَّا باسماً، وقد أمرنا بالتفاؤل وعدم القنوط.

وأَحَادِيْث الرَّسُوْل ﷺ في التربية كثيرة تزخر بها كتب الحَدِيْث وتصلح لأن تكون ذَخِيْرَة وافية لأبنائنا تغنينا عما نستورده من عُلَمَاء الغرب والشرق، وحبذا لو التفت عُلَمَاء التربية والنفس في البلاد العَرَبِيَّة والإِسْلَامِيَّة بشكل عام، فأَوْلَوْا هٰذِهِ الناحية عنايتهم، وربطوا بينها وبين ما يدرسون.

حَدِيْث للدراسة

عن تَمِيْم الدَّارِيّ، أن رَسُوْل الله ﷺ قال: «الدِّيْن النصيحة. قلنا: لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرَسُوْله، ولأَئِمَّة المُسْلِمِيْن، وعامتهم»(٤).

---

(١) **حَدِيْث**: إن الله كتب الإحسان... إلخ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده، ومُسْلِم، وأصحاب السُّنَن الأربعة، عن شداد بن أَوْس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١١٠، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) **حَدِيْث**: إن الله تعالىٰ جَمِيْل يُحِبُّ الجَمَال:

رواه مُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، عن ابن مَسْعُوْد. والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر عن أبي أُمَامَة. والحَاكِم في المُسْتَدْرَك عن ابن عُمَر. وابن عَسَاكِر عن جَابِر وابن عُمَر. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٠٧، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٣) فَيْض القَدِيْر للمُنَاوِيّ ج٢ ص٥٢٧.

(٤) **حَدِيْث**: الدِّيْن النصيحة... إلخ، في:

اللُّغَة

قال صاحب النِّهَايَة: النصيحة كلمة تعبر عن جُمْلَة هي: «إرادة الخير للمنصوح له»، وليست كلمة تعبر عن هٰذَا المعنىٰ سواها، وأصل النصح في اللُّغَة الخلوص، يقال: نصحته ونصحت له، وقال الخَطَّابِيّ: النصيحة كلمة جَامِعَة معناها حيازة الحظ للمنصوح له.

الشَّرْح

حصر الرَّسُوْل ﷺ الدِّيْن في النصيحة لعُلُوّ شأنها، ولأنها بالتعميم الذي ذكره الرَّسُوْل ﷺ شملت الدِّيْن كله، فأخبر بها عنه بصيغة القصر.

والنصيحة وإن كان معناها العام ما ذكرنا، فإنها تختلف باختلاف المنصوح له، فالنصيحة لله: الإيمان به ونفي الشرك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بأوصاف الكَمَال، وتنزيهه عن النقائص، وطاعة أمره واجتناب نهيه، وموالاة من أطاعه، ومعاداة من عصاه، وغير ذٰلِكَ مما يجب له. وجميع هٰذِهِ الأشياء في الحقيقة ترجع مصلحتها إلىٰ العبد، فهي نصيحة لنفسه وكسب خير لها.

والنصيحة لكتابه: الإيمان بأنه كلامه تعالىٰ، وإحلال ما أحله، وتحريم ما حرَّمه، والاهتداء بما فيه، والتدبر لمعانيه، والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بمَوَاعِظه، والاعتبار بزواجره والمَعْرِفَة له... إلخ.

والنصيحة للرَّسُوْل ﷺ: تَصْدِيْقه فيما جاء به، واتباعه فيما أمر به ونهىٰ عنه، وتَعْظِيْم حقه، وتوقيره حياً وميتاً، ومَعْرِفَة سنته ونشرها والعَمَل بها... إلخ.

والنصيحة لأَئِمَّة المُسْلِمِيْن: إعانتهم علىٰ الحق وطاعتهم فيه، وأمرهم به،

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٢ باب بَيَان أنه لا يدخل الجنة إلَّا المُؤْمِنُوْن...، رقم ٥٥، ص٥٥.

وتذكيرهم بحوائج العِبَاد، ونصحهم في رفق وعدل... إلخ.

والمُرَاد بأَئِمَّة المُسْلِمِيْن: قادتهم في تنظيم شؤون الدنيا وفي إقامة مَعَالِم الدِّيْن ونشره بين الناس، فتشمل الملوك والأُمَرَاء والرؤساء والعُلَمَاء.

والنصيحة لعامة المُسْلِمِيْن: إرْشَادهم إلىٰ مصالحهم في دنياهم وأُخراهم، وكف الأذىٰ عنهم، وتَعْلِيْمهم ما جهلوه، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المُنْكر ونحو ذٰلِكَ.

ونصيحة المُسْلِمِيْن فرض كِفَايَة علىٰ من هو أهل لها، وهي واجبة علىٰ قدر الطاقة البشرية، ما دام هناك أمل في قبولها، والمسلم لا ييأس، ولا يخشىٰ في سَبِيْلها أذى لا يُحتمل، فإن خَشِيَهُ فهو في سعة.

المَبْحَث الثاني

أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي الاجتماعية

كان رأس مال المجتمعات قبل الإسْلَام التفاخر بالأحساب والأَنْسَاب مما سَبَّبَ انتشار العَصَبِيَّة وإثارة الفتن والتناحر وسفك الدماء والغزو المستمر. وأخذ الإنسان يحتقر أخاه الإنسان، وطغت الأنانية وحب الذات، وصار لكل مجتمع إلٰه يَعْبُدُهُ، وشاعت الرذائل في المجتمعات فكثرت السرقات، وانتشر الزنىٰ، ولم تكن هنالك علاقات زوجية منظمة، بل كان الأمر فوضىٰ، واحتُقِرَت المرأة في المجتمع، وكثر وأد البنات، وانتشرت البطالة، وكثر التسول.

وفي هٰذَا الخضم الزاخر بالفوضىٰ والاضطراب جاء رَسُوْل الإنسانية ﷺ، فألف بين القلوب علىٰ الخير، وتمكن بما ألهمه الله من الحكمة والسداد أن يقضي علىٰ العَصَبِيَّة، فقال ﷺ: «ليس منا من دعا إلىٰ عَصَبِيَّة، وليس منا من قاتل علىٰ عَصَبِيَّة، وليس منا من مات علىٰ عَصَبِيَّة»[(١)]، واستطاع أن يغرس المحبة، ويؤلف بين القلوب، ويزيل التفاخر بالأحساب والأَنْسَاب، قال ﷺ: «ألا إن الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ قد أذهب عنكم نَخْوَة الجاهلية، وتَكَبُّرهَا بآبائها، كلكم لآدم وآدم من تراب، وأكرمكم عند الله أتقاكم»[(٢)].

---

(١) **حَدِيْث**: ليس منا من دعا إلىٰ عَصَبِيَّة... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: كتاب الأدب، ١٢٠ باب في العَصَبِيَّة، رقم ٥١٢١، ج٧ ص٤٤١، عن جُبَيْر بن مُطْعِم.

وفي الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٧٠: رواه أبو دَاوُد عن جُبَيْر بن مُطْعِم، وهو حسن.

(٢) **حَدِيْث**: ألا إن الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية... إلخ، في:

أخبار مَكَّة للأزرقي ج٢ ص١٢١، عن عَطَاء بن أبي رَبَاح والحسن بن أبي الحسن وطاوس.

وألف الرَّسُوْل ﷺ بين القلوب المتنافرة والمجتمعات المتنابذة، فكان المجتمع الوَاحِد والأُمَّة العَرَبِيَّة التي عاشت في ظلال الإِسْلَام، مُتَحَلِّيَة بأسمىٰ الصفات التي يتحلىٰ بها المجتمع الذي هو أمل الناس اليوم، قال ﷺ: «إن الله تعالىٰ لا يجمع أُمَّتِي، أو قال: أُمَّة مُحَمَّد ﷺ، علىٰ ضلالة، ويد الله علىٰ الجَمَاعَة، ومن شذ شذ إلىٰ النار»(١).

وأوجد نظاماً محكماً للزواج والطلاق، وحث علىٰ الزواج ويَسَّرَهُ، واحترم المرأة وأعلىٰ قدرها في المجتمع، قال ﷺ: «إنما النساء شَقَائِق الرِّجَال»(٢).

وقال ﷺ: «استوصوا بالنساء خَيْراً»(٣).

وقال ﷺ: «خيركم خيركم للنساء»(٤).

وقال ﷺ: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، ما أكرم النساء إلَّا كَرِيْم، ولا أهانهن إلَّا لئيم»(٥).

---

(١) **حَدِيْث**: إن الله تعالىٰ لا يجمع أُمَّتِي... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الفتن، ٧ باب ما جاء في لزوم الجَمَاعَة، رقم ٢٣٠٥، ج٤ ص٢٣٩، عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث غَرِيْب من هٰذَا الوجه. قال السُّيُوْطِيّ في الجَامِع الصَّغِيْر ص١١٣: حَدِيْث حسن.

(٢) **حَدِيْث**: إنما النساء شَقَائِق الرِّجَال:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ، عن عَائِشَة. والبَزَّار عن أَنَس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٥٣، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٣) **حَدِيْث**: استوصوا بالنساء خَيْراً:

رواه البُخَارِيّ، ومُسْلِم، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٦٧، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٤) **حَدِيْث**: خيركم خيركم للنساء:

رواه الحَاكِم في المُسْتَدْرَك عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٥٠.

(٥) **حَدِيْث**: خيركم خيركم لأهله... إلخ:

رواه ابن عَسَاكِر عن عَلِيّ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٥٠، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

والأَحَادِيْث في مثل ذٰلِكَ كثيرة.

وقال ﷺ في الحث علىٰ الزواج: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أَغَضُّ للبصر، وأَحْصَن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وِجَاء»[١].

وقال الرَّسُوْل ﷺ في تَيْسِيْر الزواج: «خير الصَّدَاق أيسره»[٢].

وقال ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد»[٣].

وعَدَّ التعرف علىٰ أحوال المرأة والنَّظَر إليها قبل الزواج من المندوبات في الزواج.

عن المُغِيْرَة أنه قال له النَّبِيّ ﷺ وقد خطب امرأة: «انظر إليها فإنه أَحْرَىٰ أن يُؤْدَمَ بينكما»[٤].

والتسول من أكبر الآفات الاجتماعية التي قضىٰ عليها الرَّسُوْل ﷺ، فقد قسم المُحْتَاجين إلىٰ قسمين: فالذين لا يستطيعون العَمَل وَفَّرَ لهم ما يكفيهم

---

(١) **حَدِيْث**: يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة... إلخ:

مُتَّفَق عليه بين البُخَارِيّ ومُسْلِم، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. / سُبُل السَّلَام للصَّنْعَانِيّ ج٣ ص١٠٩.

(٢) **حَدِيْث**: خير الصَّدَاق أيسره:

رواه الحَاكِم في المُسْتَدْرَك، وابن مَاجَة، عن عُقْبَة بن عَامِر. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٤٥.

(٣) **حَدِيْث**: التمس ولو خاتماً من حديد:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، وابو دَاوُد، عن سهل بن سَعْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٩٨، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٤) **حَدِيْث**: انظر إليها، فإنه أَحْرَىٰ... إلخ:

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ، والنَّسَائِيّ، عن المُغِيْرَة. وأَخْرَجَهُ ابن مَاجَة، وابن حِبَّان، من حَدِيْث مُحَمَّد بن سلمة. / سُبُل السَّلَام للصَّنْعَانِيّ ج٣ ص١١٢.

من بيت المال ومن الأغنياء، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾ - المعارج.

والذين يستطيعون العَمَل وَفَّرَ لهم العَمَل، لئلا يكونوا عالة علىٰ المجتمع، والأَحَادِيْث التي تحث علىٰ العَمَل كثيرة، منها:

قوله ﷺ: «مَن أمسىٰ كَالَّا من عمل يديه، أمسىٰ مَغْفُوْراً له»[1].

وقوله ﷺ: «إن من الذنوب ذنوباً لا يُكَفِّرهَا الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العُمْرَة، يُكَفِّرُهَا الهموم في طلب المعيشة»[2].

وقوله ﷺ: «لَأَن يحتزمَ أحدكم حُزْمَة من حَطَب، فيحملها علىٰ ظهره، فيبيعها، خَيْرٌ له من أن يسأل رجلاً يعطيه أو يمنعه»[3].

وقوله ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلىٰ، وابدأْ بمن تَعُوْل»[4].

---

(١) **حَدِيْث**: من أمسىٰ كَالَّا من عمل يديه... إلخ:

رواه الطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط عن ابن عَبَّاس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥١٩، وقال: وهو ضعيف.

(٢) **حَدِيْث**: إن من الذنوب ذنوباً لا يُكَفِّرهَا الصلاة... إلخ:

رواه أبو نُعَيْم في الحِلْيَة، وابن عَسَاكِر، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٤٨، وقال: حَدِيْث ضعيف.

(٣) **حَدِيْث**: لَأَن يحتزمَ أحدكم حُزْمَة... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهية المَسْأَلَة للناس، رقم ١٠٤٢، ص٤٦٢، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) **حَدِيْث**: اليد العليا خير من اليد السفلىٰ... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر، عن ابن عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٩٠، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

وورد:... اليد العليا أفضل من اليد السفلىٰ...، في:

كما حث المُصْطَفَىٰ ﷺ علىٰ إتْقَان العَمَل والإخلاص، فجعل خير الناس من إذا عمل عملاً أتقنه.

وعَدَّ الغش محبطاً لعَمَل المسلم فقال ﷺ: «من غشنا فليس منا»، وفي رِوَايَة أُخرىٰ: «من غش فليس مني»[1].

حَدِيْث للدراسة

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: «لا تُنْكَح الأَيِّمُ حتىٰ تُسْتَأْمَر، ولا تُنْكَح البِكْر حتىٰ تُسْتَأْذَن، قالوا: يا رَسُوْل الله وكيف إذْنُهَا؟ قال: أن تسكت»[2].

اللُّغَة

الأَيِّم: المرأة التي فارقت زوجها بطلاق أو موت.

تُسْتَأْمَر: يَطلب وَلِيُّهَا أَمْرَهَا قبل أن يزوِّجها.

تُسْتَأْذَن: يطلب إذنها بالزواج.

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهية المَسْأَلَة للناس، رقم ١٠٤٢، ص٤٦٢، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) **حَدِيْث**: من غشنا فليس منا. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٤١ باب قول النَّبِيّ ﷺ: من غشنا فليس منا، رقم ١٠١، ص٧٠، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وورد بلفظ: من غش فليس مني. في الحَدِيْث الذي بعده، رقم ١٠٢، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **حَدِيْث**: لا تُنْكَح الأَيِّمُ... إلخ:

مُتَّفَق عليه بين البُخَارِيّ ومُسْلِم. / سُبُل السَّلَام للصَّنْعَانِيّ ج٣ ص١١٨.

الشَّرْح

يستأثر بعض الأَوْلِيَاء بتزويج من يكُنَّ تحت كنفهم من النساء، أبكاراً كُنَّ أم ثَيِّبَات، صَغِيْرَات كُنَّ أم كَبِيْرَات، بمن يشاؤون لا يرجعون إليهن برأي، ولا يعتقدون منهن بقول، فيُمَلِّكُوْنَهُنَّ من لا يَرْغَبْنَهُ، ولا يرضين عشرته، فيشجر الخلاف والشقاق، وتنمو البغضاء والحقد، ويحل الكره محل الحب، والخصام محل الوئام، وقد يكون البَاعِث للأَوْلِيَاء علىٰ ذٰلِكَ رغبة في مال الزوج أو اعتزازاً بجاهه، فأرشدنا الرَّسُوْل الناصح الأمين إلىٰ أنه لا يَصِحّ أن ينفرد الوَلِيّ بتَخَيُّر الزوج لمُوَلِّيَتِهِ والعقد عليها بدون رضاها، لأنها ستكون في مستقبل الأيام شَرِيْكة للزوج في حياته، وأُمّاً لأولاده، ومُدَبِّرَة لمنزله، فينبغي أن يكون لها رأي في اخْتِيَارِهِ.

فإن كانت ثَيِّباً فلا بد من تصريحها بالإذن، ولا يكفي السكوت منها، لأن الثَّيِّب بممارستها الرِّجَال لا تستحي من التصريح بالرضا.

وإن كانت بِكْراً اكْتُفِيَ بسكوتها عن صريح الرضا، لأنه يغلب عليها الحياء، فلا تصرح، فيكتفىٰ بالسكوت في الدلالة عليه. ولو ردت وَاحِدَة منهما الزواج فلا يَصِحّ من وليها العقد عليها.

والمُرَاد من البِكْر التي أمر الشارع باستئذانها: هي البَالِغَة، إذ لا معنى لاستئذان الصَّغِيْرَة، لأنها لا تدري ما الإذن.

وفي هٰذَا الحَدِيْث تَقْرِيْر لمبدأ جَلِيْل، هو اعتبار المرأة إنساناً كَامِل الإرادة والاخْتِيَار، جعل لها اخْتِيَار الزوج الذي سيكون شَرِيْك حياتها، تشاطره الحياة الزوجية وما تتطلبه من تكاليف ومهام، بعد أن كانت المرأة في الجاهلية وضيعة الشأن، تكاد تكون من سَقَط المَتَاع، لا رأي لها ولا إرادة في أي أمر من أُمورها جلَّ أو هان، وكان لوَلِيّها أن يزوِّجها أو يعضلها عن الزواج لا رَادَّ لقوله ولا مُعَقِّب لعَمَله، فجاء الإِسْلَام وفك عنها قيود العبودية والإذلال، وأنالها قسطاً من الحرية، حسبما تقتضيه طبيعتها الخَلْقِيَّة ووظيفتها في المجتمع.

المَبْحَث الثالث

أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي الاقْتِصَادِيَّة

لم يكن للمجتمعات التي سبقت الإِسْلَام نظام اقْتِصَادِيّ واضح يعود بالخير علىٰ أفراد المجتمع، بل كان المال تحت تصرف الحَاكِم أو الأَمِيْر أو رئيس القبيلة أو حفنة من المرابين أو المحتكرين، وسواد الناس في ضنك وفاقة، ولم تكن الصِّنَاعَة والزراعة كما ينبغي، وأما التجارة فلعلها أحسن حظاً، غير أن كَثيراً من التجار كانوا يقعون في شِرَاك المرابين.

وقد حث الرَّسُوْل ﷺ علىٰ الصِّنَاعَة، وأمر بتعلُّم الحرف، والعَرَب خاصة كانوا يحتقرون الحِرفة، ويعتبرونها منقصة لا يتداولها إلَّا الموالي والعَبِيْد.

وكذٰلِكَ كان شأن الزراعة، ومن الغَرِيْب أن كَثيراً من الأعراب اليوم لا يزالون يحتقرون الزراعة ويأنفون من ممارستها، وذٰلِكَ إنما يَدُلّ علىٰ بعدهم عن مفاهيم الإِسْلَام الأصلية.

وقد شجَّع الرَّسُوْل ﷺ علىٰ الزراعة بقوله: «ما من مُسْلِم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بَهِيْمَة، إلَّا كان له به صَدَقَة»[1].

---

(١) **حَدِيْث**: ما من مُسْلِم يغرس غرساً... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤١ كتاب الحرث والمزارعة، ١ باب فضل الزرع...، رقم ٢٣٢٠، ص٤٨٠، عن أَنَس.

ونمت في صدر الإسْلَام نمواً ملموساً حتىٰ كان وارد السواد من أرض العِرَاق يكون القسم الأكبر من خَزِيْنَة الدولة.

وأمر الرَّسُوْل ﷺ بمحاربة الربا، وجعل المال متداولاً بين الناس، ففي الحَدِيْث الشَّرِيْف: «لعن رَسُوْل الله ﷺ آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشَاهديه، وقال: هم سواء»[1].

وحرَّم الرَّسُوْل ﷺ الاحتِكَار فقال: «من احتكر فهو خاطئ»[2].

كما حرَّم الرشوة فقال ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما»[3].

وأَقَرَّ نظام الزكاة، وجعل في المال حقاً سوىٰ الزكاة، فقال الرَّسُوْل ﷺ: «إن في المال

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢ باب فضل الغرس والزرع، رقم ١٥٥٣، ص٧٤٩، عن أَنَس. وفيه ألفاظ مقاربة عن جَابِر بن عَبْد الله، رقم ١٥٥٢، ص٧٤٨-٧٤٩.

(١) **حَدِيْث**: لعن رَسُوْل الله ﷺ آكل الربا... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ١٩ باب لعن آكل الربا ومؤكله، رقم ١٥٩٨، ص٧٦٨، عن جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **حَدِيْث**: من احتكر فهو خاطئ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢٦ باب تحريم الاحتِكَار في الأقوات، رقم ١٦٠٥، ص٧٧٣، عن مَعْمَر بن عَبْد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وانظر الكلام عن الاحتِكَار وما ورد فيه من آثار في كتاب: الاحتِكَار وآثاره في الفِقْه الإسْلَامِيّ لقَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

(٣) **حَدِيْث**: لعن الله الراشي والمرتشي... إلخ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده عن ثَوْبَان. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٤٥، وقال: هو حَدِيْث صَحِيْح.

لحقاً سوىٰ الزكاة»[١]، ولهٰذَا انبرىٰ الأغنياء من المُسْلِمِيْن للإنفاق في سَبِيْل الله في جميع مجالات الحياة.

وحرَّم الرَّسُوْل ﷺ كَنْز الأموال فقال: «ما من صاحبِ ذَهَب ولا فِضَّة لا يؤدي منها حَقَّهَا، إلَّا إذا كان يومُ القيامةِ صُفِّحَت له صفائحُ من نارٍ، فأُحْمِيَ عليها في نار جهنم، فيكوىٰ بها جَنْبُهُ وجَبِيْنُهُ وظَهْرُهُ...»[٢].

وقد حث الرَّسُوْل ﷺ علىٰ الإتْقَان والإخلاص في العَمَل، وهاتان الصفتان لا تتوفران إلَّا في ظل الإيمان الذي يصل الإنسان بخَالِقه في سرّه وعَلانيته، وهٰذَا له أهميته الكُبْرَىٰ في بناء الاقْتِصَاد، فإن الإسْلَام يعمل علىٰ تكوين الرقابة الذاتية الداخلية، وأن مشكلة الشعوب العَرَبِيَّة والإسْلَامِيَّة اليوم ليست هي الحاجة إلىٰ رؤوس أموال كما يردد بعض الاقْتِصَادِيِّيْن وغيرهم، وإنما هي الفرد الصالح المخلص المسؤول.

وقد أمر الرَّسُوْل ﷺ بالمحافظة علىٰ الكيل والمِيْزَان، ونهىٰ عن الإسراف والتبذير، وأمر بالاعْتِدَال في كل شيء حتىٰ في المأكل والملبس، فقال ﷺ: «إن من السَّرَف أن تأكل كل ما اشتهيتَ»[٣].

---

(١) **حَدِيْث**: إن في المال لحقاً سوىٰ الزكاة:

رواه التِّرْمِذِيّ عن فاطمة بنت قَيْس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٤٨، وقال: حَدِيْث ضعيف.

(٢) **حَدِيْث**: ما من صاحبِ ذَهَب ولا فِضَّة... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٦ باب إثم مَانِع الزكاة، رقم ٩٨٧، ص٤٣٩، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **حَدِيْث**: إن من السَّرَف... إلخ:

رواه ابن مَاجَة عن أَنَس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٤٨، وقال: حَدِيْث ضعيف.

حَدِيْث للدراسة

عن مِقْدَام بن مَعْدِ يْكَرِب قال: سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: «ما ملأ آدميٌّ وعاءً شَرّاً من بطن، بحَسْبِ ابنِ آدم أُكْلات يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنَفَسِهِ»(١).

اللُّغَة

بحَسْبِهِ: أي كافيه أو يكفيه.

الصُّلْب: العمود الفقري.

الشَّرْح

يدعو الحَدِيْث إلىٰ ذم الشبع والإسراف في تناول الطعام والشراب، وقد نهىٰ عن ذٰلِكَ القُرْآن الكَرِيْم بقوله: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ - الأعراف: ٣١. وإنما كان مِلْء البطن شَرّاً لما فيه من المفاسد الدِّيْنِيَّة والدنيوية، فالإفراط في الشبع يورث البلادة، ويعوق الذهن عن التفكير الصَّحِيْح، وهو مدعاة الكسل والنوم الكثير، ومن نام كَثيراً قتل وقته الذي هو رأس ماله في الحياة العَمَلِيَّة، فيخسر كَثيراً من مصالحه الدِّيْنِيَّة والدنيوية، وكم من أكلة كانت عاقبتها الكظة، وجلبت من الأضرار والأمراض ما لا قِبَل للإنسان به.

ومن وصايا لقمان لابنه: يا بني، إذا امتلأت المَعِدَة نامت الفكرة، وخرست الحكمة، وقعدت الأعضاء عن العِبَادَة.

---

(١) حَدِيْث: ما ملأ آدميٌّ وعاءً شَرّاً من بطن... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الزهد، ٣٧ باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، رقم ٢٥٣٧، ج٤ ص٣٩١. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح، ورِجَاله ثقات رِجَال الصَّحِيْح، وخَرَّجَهُ.

بخلاف الحال في الإقلال من الطعام والشراب، فالقلب صاف، والقريحة متقدة، والبَصِيْرَة نافذة، والشهوة مغلوبة، والنفس مقهورة، وقد أرشدنا الرَّسُوْل ﷺ إلىٰ المقدار المناسب من الطعام، وهو ما يقيم الحياة، ويحفظ الصحة، ويمكِّن الإنسان من القيام بواجبه، وإن كان لا بد مكثراً جعل للطعام والشراب ثلثي المَعِدَة وترك ثلثها البَاقِي خالياً، حتىٰ يَتَمَكَّن من التنفس بسهولة، وذٰلِكَ أن البطن إذا امتلأت ضغطت علىٰ الحجاب الحاجز، فضغط علىٰ الرئتين، فضاقت مجاري التنفس، الذي هو ضروري لإصْلَاح الدم الفاسد وتحويله إلىٰ دم صالح تقوم به حياة الإنسان.

فمحور الحَدِيْث مدح الاقْتِصَاد في الطعام والشراب، وذم الإسراف فيهما، وهو ما ينصح به الأطباء، ويقوم به نظام العَمَل، وتتوفر به للإنسان مصالحه الدِّيْنِيَّة والدنيوية[1].

---

(١) الأدب النَّبَوِيّ لمُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ ص٢١٢.

المَبْحَث الرابع

أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في النواحي السياسية

كان النظام الدكتاتوري هو النظام السائد قبل الإسْلَام، سواء عند كسرىٰ وقيصر أو عند الأَمِيْر أو رئيس القبيلة، والحريات مكبوتة، وكلمة الحق ضائعة، والحَاكِم يتصرف بالأُمور لصالحه وتبعاً لهواه، وما أن أطل نور الإسْلَام حتىٰ بدت دياجير الظلام بالانحسار علىٰ يد رَسُوْل السَّلَام ومنقذ البشرية الذي رفع لواء الحرية، وأطلق العنان لكلمة الحق تدوي علىٰ ألسنة السَّادَة والعَبِيْد والرِّجَال والنساء والقادة والجند والكبار والصغار، ومن إعلائه لكلمة الحق قوله ﷺ: «أفضل الجِهَاد كلمة حق عند سُلْطَان جائر»[1].

وعاش الرَّسُوْل ﷺ كما يَعِيْش سَوَاد الناس، لذٰلِكَ نال حب كل الناس.

قال عُـرْوَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والله لقد وفدتُ علىٰ الملوك، وفدتُ علىٰ قيصر وكسرىٰ والنجاشي، والله ما رأيت ملكاً قط يعظِّمه أصحابه ما يعظِّم أصحابُ مُحَمَّد مُحَمَّداً[2].

وقد أَقَرَّ الرَّسُوْل ﷺ نظام الشُّوْرَىٰ، وجعله الأَسَاس في إدارة الأُمور وتدبيرها، وكان يستشير أصحابه في الأُمور ما لم يوحَ إليه. واستشارته لأصحابه في الحروب في

---

(١) حَدِيْث: أفضل الجِهَاد كلمة حق عند سُلْطَان جائر:

رواه ابن مَاجَة عن أبي سَعِيْد. ورواه أَحْمَد في مُسْنَده، وابن مَاجَة، والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن أبي أُمَامَة. ورواه أَحْمَد في مُسْنَده، والنَّسَائِيّ، والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان، عن طارق بن شِهَاب. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٧٩، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) حياة الصَّحَابَة للكَانْدَهْلَوِيّ ج٢ ص٣٠٦.

معركة بَدْر والخَنْدَق وغيرها، وفي شأن الأسرىٰ غير خافية علىٰ دارسي التَّارِيْخ[١].

وقد ضرب المثل الأعلىٰ في الشُّوْرَىٰ عندما ترك الأمر لصحابته في انتخاب خَلِيْفَة من بعده مع وجود من تتوفر فيهم شروط الخِلَافَة من قرابته، ومع علمه بمن يَصْلُح للخِلَافَة من بعده. كل ذٰلِكَ ليُرْسِي قَوَاعِد الشُّوْرَىٰ، وليقتدي به الناس من بعده، فعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أنه قال: ما رأيتُ أحداً أكثر مشورةً لأصحابه من رَسُوْل الله ﷺ[٢].

وقد بدت سياسته الحَكِيْمَة بحِلْمِهِ وعفوه وصفحه في فتح مَكَّة، ومع خصومه علىٰ اختلاف درجاتهم.

وقد أمر الرَّسُوْل ﷺ بالسمع والطاعة للأُمَرَاء ما لم يأمروا بمعصية، لأن في الطاعة مُسَاعَدَة الأُمَـرَاء في استتباب الأمن وتدبير الأُمور، ولذٰلِكَ فطاعة الناس للخُلَفَاء والأُمَـرَاء والعُلَمَاء والقُضَاة واجبة، قال ﷺ: «السمع والطاعة علىٰ المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يُؤْمَر بمعصية، فإذا أُمِر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[٣].

---

(١) حياة الصَّحَابَة للكَانْدَهْلَوِيّ ج٢ ص٣٤-٣٥ والشُّوْرَىٰ بين النَّظَرِيَّة والتَّطْبِيْق لقَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

(٢) **قول**: أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ما رأيتُ أحداً أكثر مشورةً... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الجِهَاد، ٣٥ باب ما جاء في المشورة، رقم ١٨١١، ج٣ ص٥١٠. قال الشَّيْخ شُعَيْب: هو قطعة من حَدِيْث صَحِيْح مُطَوَّل، وخَرَّجَهُ.

(٣) **حَدِيْث**: السمع والطاعة علىٰ المرء المسلم... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٣ كتاب الأَحْكَام، ٤ باب السمع والطاعة للإِمَام...، رقم ٧١٤٤، ص١٥٠٤، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وسُنَن أبي دَاوُد: كتاب الجِهَاد، ٩٤ باب في الطاعة، رقم ٢٦٢٦، ج٤ ص٢٦٦، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح.

وقال ﷺ: «من كره من أَمِيْره شَيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السُّلْطَان شبراً مات مِيْتَةً جاهليةً»[١].

واعتبر الرَّسُوْل ﷺ الإمارة تكليفاً لا تَشْرِيْفاً، وأوصىٰ الأُمَرَاء بحسن المُعَامَلَة والعَدْل بين الناس، فقال الرَّسُوْل ﷺ: «ما من عَبْدٍ يَسْتَرْعِيه اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوْتُ يَوْمَ يَمُوْتُ وهو غَاشٌّ لرَعِيَّتِهِ، إلَّا حرَّم اللهُ عليه الجنة»[٢].

وقال ﷺ: «إنَّا والله لا نُوَلِّي علىٰ هٰذَا العَمَل أحداً سأله، ولا أحداً حَرَصَ عليه»[٣].

وله ألفاظ مقاربة في: صَحِيْح البُخَارِيّ، رقم ٢٩٥٥. وصَحِيْح مُسْلِم، رقم ١٨٣٩. وسُنَن التِّرْمِذِيّ، رقم ١٨٠٣. وسُنَن ابن مَاجَة، رقم ٢٨٦٤.

(١) **حَدِيْث**: من كره من أَمِيْره شَيئاً... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٢ كتاب الفتن، ٢ باب قول النَّبِيّ ﷺ: سترون بعدي أُموراً...، رقم ٧٠٥٣، ص١٤٩٠، عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وللحَدِيْث ألفاظ مقاربة في: صَحِيْح البُخَارِيّ، رقم ٧٠٥٤ و٧١٤٣. وصَحِيْح مُسْلِم، رقم ١٨٤٩.

(٢) **حَدِيْث**: ما من عَبْدٍ يَسْتَرْعِيه... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٦١ باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، رقم ١٤٢، ص٨٦، عن مَعْقِل بن يَسَار المُزَنِيّ.

وله لفظان قريبان في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٣ كتاب الأَحْكَام، ٨ باب من استرعىٰ رعيةً...، رقم ٧١٥٠ و٧١٥١، ص١٥٠٥، عن مَعْقِل.

(٣) **حَدِيْث**: إنا والله لا نُوَلِّي علىٰ هٰذَا العَمَل... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

وقال ﷺ: «إن أحب الناس إلىٰ الله تعالىٰ يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمَام عادل، وأبغض الناس إلىٰ الله تعالىٰ وأبعدهم منه إمَام جائر»[1].

ومن توجيهاته للحُكَّام، قوله ﷺ: «لا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بين اثنين وهو غضبان»[2].

وفي رِوَايَة أُخرىٰ: «وهو جوعان»، وكل ذٰلِكَ ليأخذ الحق مجراه، وليحمل الأَمِيْر علىٰ الاجْتِهَاد في تحري الحق.

وجعل الرَّسُوْل ﷺ كل شخص أَمِيْراً في حدود عمله، فقال ﷺ: «كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمَام راعٍ ومسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ في أهله وهو

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٣ كتاب الإمارة، ٣ باب النهي عن طلب الإمارة...، رقم ١٨٢٤، ص٩٠٧، عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٣ كتاب الأَحْكَام، ٧ باب ما يُكْرَه من الحرص علىٰ الإمارة، رقم ٧١٤٩، ص١٥٠٥، عن أبي مُوسَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) **حَدِيْث**: إن أحب الناس إلىٰ الله تعالىٰ يوم القيامة... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والتِّرْمِذِيّ، عن أبي سَعِيْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٣٢، وقال: حَدِيْث حسن.

(٢) **حَدِيْث**: لا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ... إلخ:

بِهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٣ كتاب الأَحْكَام، ١٣ باب هل يقضي الحَاكِم أو يفتي وهو غضبان، رقم ٧١٥٨، ص١٥٠٧، عن أبي بَكْرَة.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٠ كتاب الأقضية، ٧ باب كراهة قَضَاء القَاضِي وهو غضبان، رقم ١٧١٧، ص٨٤٥، عن أبي بَكْرَة.

مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راعٍ في مال سيده ومسؤول عن رعيته»[١].

وعَدَّ الرَّسُوْل ﷺ الوالي أو الأَمِيْر أميناً علىٰ أموال الناس لا يتصرف بما ليس ملكه، فقال: «أما بعد، فما بال العامل نستعمله فيأتينا فيقول: هٰذَا من عملكم، وهٰذَا أُهدي إلي، أفلا قَعَدَ في بيت أبيه وأُمه، فنظر هل يُهْدَىٰ له أم لا؟ فوالذي نفسُ مُحَمَّد بيده، لا يغل أحدكم منها شَيئاً إِلَّا جاء به يوم القيامة يحمله علىٰ عنقه، إن كان بعيراً جاء به له رُغَاء، وإن كانت بقرة جاء بها لها خُوَار، وإن كانت شاةً جاء بها تَيْعَر، فقد بلّغتُ»[٢].

حَدِيْث للدراسة

عن النُّعْمَان بن بَشِيْر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبِيّ ﷺ قال: «مَثَلُ القائم علىٰ حدود الله والواقع فيها كمَثَل قوم استهموا علىٰ سفينة، فأصاب بعضُهم أعلاها، وبعضُهم أسفلَها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مَرُّوا علىٰ من فَوْقَهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذِ مَن فَوْقَنَا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جَميعاً، وإن أخذوا علىٰ أيديهم نَجَوْا ونَجَوْا جَميعاً»[٣].

---

(١) حَدِيْث: كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجمعة، ١١ باب الجمعة في القرىٰ والمدن، رقم ٨٩٣، ص١٩٣، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وأطرافه في: ٢٤٠٩، و٢٥٥٤، و٢٥٥٨، و٢٧٥١، و٥١٨٨، و٥٢٠٠، و٧١٣٨.

(٢) حَدِيْث: أما بعد، فما بال العامل... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، وأبو دَاوُد، عن أبي حميد السَّاعِدِيّ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٠٠، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٣) حَدِيْث: مَثَلُ القائم علىٰ حدود الله... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٧ كتاب الشركة، ٦ باب هل يقرع في القسمة...، رقم ٢٤٩٣، ص٥١٨.

اللُّغَة

القائم علىٰ حدود الله: المُرَاد به المستمسك بالدِّيْن، القائم بواجب الدعوة من أمر بالمعروف ونهي عن المُنْكر.

وحدود الله تقسم إلىٰ قسمين: حدود الأمر، وحدود النهي. فحدود الأمر يجب امتثالها، وحدود النهي يجب اجتنابها. فمن الأول قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ – البقرة: ٢٣٠، ومن الثاني قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ – البقرة: ١٨٧.

والواقع فيها: المُرَاد به المستهتر بأُمور الدِّيْن، المرتكب للمُنْكَرَات والمعاصي، الذي لا يبالي بما فعل من فحش ومُوْبِقَات.

استهموا: أي اقترعوا فيما بينهم، والقُرْعَة إنما تكون لقطع النزاع ورفع الخلاف، وفي الحَدِيْث الشَّرِيْف: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلَّا أن يستهموا عليه، لاستهموا».

والمُرَاد بالنداء: الأذان، وكان ﷺ إذا أراد سفراً أسهم بين نسائه، أي ضرب القُرْعَة بينهن، فأيتهن خرجت قُرْعَتُهَا أخذها معه.

خرقنا في نصيبنا: أي ثقبنا المكان الذي نحن فيه لنستخرج منه الماء. والمُرَاد خرق السفينة.

أخذوا علىٰ أيديهم: أي منعوهم مما أرادوه من خرق السفينة، والتعبير بلفظ أخذوا علىٰ أيديهم يفيد المنع بالقوة، كمن شددنا يديه بالوثاق لمنعه من الحركة والعَمَل.

الشَّرْح

مَثَلٌ في مُنْتَهَىٰ الجمال والروعة، يضربه الرَّسُوْل صلوات الله وسَلَامه عليه لأُوْلَٰئِكَ الذين أخطأوا الطريق وضلُّوا الجادة وتنكبوا عن سَبِيْل الهُدَىٰ، ففهموا «الحرية» فهماً

خاطئاً، وساروا في هٰذِهِ الحياة حسب أهوائهم وشهواتهم. ومَثَلٌ آخر لأُوْلٰئِكَ الذين رأوا المُنْكَر فسكتوا عنه وغضوا أعينهم عما يدور حولهم من آثام ومُوْبِقَات، كأن الأمر لا يعنيهم، وظنوا في أنفسهم الصَّلَاح والفلاح.

إنه مَثَلٌ رائع من روائع الحِكَم النَّبَوِيَّة، التي ضربها الرَّسُوْل ﷺ معلِّم الإنسانية ومُهَذِّب البشرية، الذي دانت له الفصاحة والبَلَاغَة، وأُعطي جَوَامِع الكَلِم، فكان له منها النصيب الأوفر، فصلوات ربي وسَلَامه عليه.

مَثَلٌ في غَايَة الروعة يصور فيه الرَّسُوْل ﷺ المجتمع البشري، بما فيه من أخيار وأشرار ومُتَّقِيْن وفُجَّار، برُكَّاب سفينة في بحر خضم متلاطم الأمواج، هٰذِهِ السفينة تسير وسط البَحْر تشق طريقها بين الأمواج والأعاصير، وقد انقسم فيها الركاب إلىٰ قسمين: قسم في أعلىٰ السفينة يأخذ ما يختاره من الماء دون عناء، وقسم في أسفل السفينة يبذلون جهداً متواصلاً في أخذ الماء من أعلىٰ السفينة. وهنا خطرت لهم خاطرة وهي: أن يبقوا أسفل السفينة، ويستخرجوا من البَحْر الماء حتىٰ لا يُتْعِبُوا أنفسهم في حمل الماء، ولا يزعجوا جيرانهم، وهنا بدأوا بما عزموا عليه، وقرروا ثقب السفينة، فاستخرجوا الفؤوس، وراحوا يضربون بها السفينة، لاسْتِخْرَاج الماء. وسمع الذين هم في الطبقة العليا أصوات السفينة وهي تخرق، فهرعوا نحوهم ووقفوا في وجههم يريدون منعهم، ولٰكِن أُوْلٰئِكَ «الأذكياء!» استاؤوا من تدخُّل إخوانهم، وقالوا لهم: هٰذَا مكاننا نصنع فيه ما نشاء، لأننا أحرار، وهل تمنعون الناس من ممارسة حرياتهم؟ فإن تركوهم علىٰ إرادتهم وصنيعتهم هلك ركاب السفينة جَمِيعاً، وإن منعوهم وأخذوا علىٰ أيديهم نجوا جَمِيعاً.

وهٰكَذَا نحن حالنا في هٰذِهِ الحياة نعيش فوق سطح هٰذَا الكَوْكَب الأرضي كرُكَّاب السفينة، فينا البَرّ والفاجر، وفينا الصالح والطالح، فإن تركنا أهل الشر والفساد يسرحون ويمرحون ويفعلون ما يحلو لهم وما يشاؤون، دون أن نوجه لهم النصح والإرْشَاد، أو نمنعهم عن اقتراف المُوْبِقَات والآثام، هلكنا جَمِيعاً، وإن منعناهم نجونا جَمِيعاً. فكان في

ذٰلِكَ نجاتنا وحياتنا وحياتهم.

فيا له من مَثَل رائع، وتوجيه حَكِيْم، نبهنا إليه رَسُوْل الهُدَىٰ والرحمة ونَبِيّ العلم والعِرْفَان ﷺ، يا له من مَثَل رائع لو أن الناس كانوا يعلمون[1].

(١) من كنوز السُّنَّة لمُحَمَّد الصَّابُوْنِيّ ص٢٧-٣١.

المَبْحَث الخامس

أثر الحَديْث الشَّرِيْف في النواحي العِلْمِيَّة

أطلق القُرْآن الكَرِيْم كلمة «الجاهلية» علىٰ العَصْر الذي سبق الإسْلَام في خمسة مواضع، وكذٰلِكَ وصف الرَّسُوْل ﷺ العَصْر الذي سبق الإسْلَام بالعَصْر الجاهلي في أَحَادِيْث كثيرة.

ولقد اختلف العُلَمَاء والمُفَسِّرُوْن في تَأْوِيْل هٰذِهِ الكلمة، فقال بعضهم: إنها ضد الحِلْم. وقال بعضهم: إنها تعني الجهل بالدِّيْن، والدَّيْنُوْنَة لغير الله تعالىٰ. وقال آخرون: إنها تعني الجهل بالقِرَاءَة والكتابة والعُلُوْم والمَعَارِف، ولعلها تشمل هٰذِهِ المعاني كلها.

وقد حثَّ الرَّسُوْل ﷺ علىٰ طلب العلم، واعتبره في الذُّرْوَة من أُمور الحياة، فأصبح المُسْلِمُوْن خلال فترة وَجِيْزَة من الزمان روَّاد العلم وقادة المَعْرِفَة، وتَارِيْخ الحَضَارَات لا يعرف حركة ثقافية أَعْظَم من تلك التي نشأت في البلاد العَرَبِيَّة والإسْلَامِيَّة، ولا يعرف حركة في العالم تحاكي إقبال العَرَب والمُسْلِمِيْن عليه، فقد كان تهافت طُلَّاب العلم في جميع أنحاء البلاد العَرَبِيَّة والإسْلَامِيَّة علىٰ بَغْدَاد ودِمَشْق وقُرْطُبَة وغيرها من مراكز التَّعْلِيْم أشد وأكثر من تهافت طُلَّاب العلم علىٰ جَامِعَات أوروبا وأمريكا في هٰذِهِ الأيام، وكان الأساتذة يتوافدون إلىٰ مراكز التَّعْلِيْم في مختلف الأقطار التي تتكلم العَرَبِيَّة لا طمعاً في مَغْنَم، وإنما حُبّاً في نشر أفكارهم وتَلْقِيْن مَعَارِفهم.

وكان التزاحم بين الأساتذة علىٰ أشده، فأقدرهم وأفهمهم من جمع حوله أكبر عدد ممكن من المستمعين، وذٰلِكَ كله من ثمرات المُصْطَفَىٰ ﷺ معلِّم الإنسانية وقائد مسيرتها نحو النُّوْر.

والأَحَادِيْث التي تحث علىٰ طلب العلم وفضل العُلَمَاء كثيرة مبثوثة في كتب الحَدِيْث، مثل:

قوله ﷺ: «طلب العلم فريضة علىٰ كل مُسْلِم»(١).

وقوله ﷺ: «وإن فضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر ليلة البَدْر علىٰ سائر الكواكب، وإن العُلَمَاء وَرَثَةُ الأنبياء، وإن الأنبياء لم يُوَرِّثُوْا دِيْنَاراً ولا درهماً، وَرَّثُوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»(٢).

ولم يكن العلم وقفاً علىٰ طائفة من الناس، بل أصبح لزاماً علىٰ كل مُسْلِم. وقد قَسَّمَ الفُقَهَاء العلم إلىٰ قسمين:

علم يُراد به فهم الشَّرِيْعَة، وهٰذَا فرض عَيْن، علىٰ كل مُسْلِم قدر استطاعته.

وعلم يراد به ما يستجد في الحياة، كالطب والفلك والكيمياء والفيزياء وغيرها من العُلُوْم، وهٰذَا فرض كِفَايَة. أي إذا قام به البعض سقط عن الكل.

ومعنىٰ ذٰلِكَ أنه لا بد من مواكبة المُسْلِمِيْن لما يستجد من العُلُوْم، وأن ينبري العُلَمَاء المُسْلِمُوْن كل في حقل اختصاصه للوقوف علىٰ كل ما يستجد من علم، وإلَّا فهم مُقَصِّرُوْن، لأن الله كتب العزَّة للمُؤْمِنِيْن، والعلم من أكبر وَسَائِل العزَّة، وما سادت الأُمَم قديماً وحَدِيْثاً إلَّا بالعلم.

وقد كان الرَّسُوْل ﷺ يعظ النساء وخصص لهن يوماً مَعْلُوْماً، وأمر بتَعْلِيْم العَبِيْد

---

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيْجُهُ في ص١٥.

(٢) حَدِيْث: ... وإن فضل العالم علىٰ العابد... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: أول كتاب العلم، ١ باب الحث علىٰ طلب العلم، رقم ٣٦٤١، ج٥ ص٤٨٥، عن أبي الدَّرْدَاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الشَّيْخ شُعَيْب: حسن بشواهده. وخَرَّجَهُ عن ابن مَاجَة (٢٢٣)، ومُسْنَد أَحْمَد (٢١٧١٥، و٢١٧١٦)، وصَحِيْح ابن حِبَّان (٨٨)، والتِّرمِذِيّ (٢٨٧٧).

والإماء.

وعَدَّ الرَّسُوْل ﷺ «أفضل الصَّدَقَة أن يتعلم المرء المسلم علماً، ثم يعلِّمه أخاه المسلم»(١).

وقال ﷺ: «لا حَسَدَ إلَّا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسُلِّطَ علىٰ هَلَكَتِهِ في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمُها»(٢).

وقَدَّمَ الرَّسُوْل ﷺ العَالِم في الإمَامَة، بقوله ﷺ: «يَؤُمُّ القومَ أقرؤُهم للقُرْآن»(٣).

حَدِيْث للدراسة

عن عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: سمعت رَسُوْل الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العِبَاد، ولٰكِن يقبض العلم بقبض العُلَمَاء، حتىٰ

---

(١) **حَدِيْث**: أفضل الصَّدَقَة أن يتعلم المرء... إلخ:

رواه ابن مَاجَة عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٨٠، وقال: حَدِيْث حسن.

(٢) **حَدِيْث**: لا حَسَدَ إلَّا في اثنتين... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ١٥ باب الاغتباط في العلم والحكمة، رقم ٧٣، ص٣٣، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٦ صلاة المسافرين، ٤٧ باب فضل من يقوم بالقُرْآن...، رقم ٨١٦، ص٣٦٢، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **حَدِيْث**: يَؤُمُّ القومَ أقرؤُهم للقُرْآن:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده عن أَنَس. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٨٩، وقال: حَدِيْث حسن.

إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جُهَّالاً، فسُئِلُوا، فأفتوا بغير علم، فضَلُّوا وأَضَلُّوا»[١].

الشَّرْح

«العُلَمَاء مَصَابِيْح الهِدَايَة، وسُبُل الرَّشَاد، وأُمناء الله في خلقه، يهدون الضال، ويأخذون بيد المسترشد إلىٰ حيث السداد والصواب، آتاهم الله من بَسْطَة الفهم، وسعة العقل، ونفاذ البَصِيْرَة ما يكون عصمة لهم من الزلل في الرأي، والخطل في الفهم، وعوناً علىٰ استكناه الحَقَائِق، وكشف غوامض العُلُوْم، فصدورهم أوعية المَعَارِف، وعُقُوْلهم خزائن الحِكَم، يفيض منها علىٰ الناس ينبوع لا يَنْضَب، ومَعِيْن لا يَغِيْض، وباسْتِرْشَاد الناس بهم يكون رقيها وعزّها. كما أن في قلّتهم وانفضاض الأفراد من حولهم أو ابتعادهم عن الناس يكون انحطاطها وتأخرها وانغمارها في جهالة جهلاء وفشو الأكاذيب والأضاليل فيها.

وبموت العُلَمَاء يخبو مِصْبَاح يضيء ظلمات الحياة، ويُثْلَم سَيْفٌ كان للحق ماضياً، وينهدم رُكْن من أركان عظمة الأُمَّة ومجدها، فإن لم يخلفه غيره بقي ذٰلِكَ الجانب مَهِيْضاً، وظل مظلماً، واستولت من بعده علىٰ العُقُوْل الأوهام والخرافات، وثارت من مكامنها الفتنة والزَّيْغ، وتصدَّر المجالس من ليس لها بأهل، وأفتىٰ من ليس بينه وبين العلم نسب ولا صهر، فأذاع الأساطير، وملأ الأفئدة والآذان بما ينبو عنه العلم الصَّحِيْح ويجافي الحق والصواب، ولا يزال سادراً في ظلماء الزَّيْغ حتىٰ يضل من حوله بضلاله، ويعمي

---

(١) حَدِيْث: إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ٣٤ باب كيف يقبض العلم، رقم ١٠٠، ص٤٠.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٧ كتاب العلم، ٥ باب رفع العلم وقبضه، رقم ٢٦٧٣، ص١٢٨٣.

البَصَائِر عن سواء السَّبِيْل.

فواجب العُلَمَاء أن يذيعوا ما ائتمنهم الله عليه من مَسَائِل العلم وأبكار الفُنُوْن، وأن ينشروا بين الناس نور الهُدَىٰ، ولا يستأثرون به دونهم، وعلىٰ العامة أن يحرصوا علىٰ تفهُّم ما يحتاجون إليه في حياتهم حتىٰ لا يصبحوا في بيداء لا هُدَىٰ فيها ولا رَشَاد»[١].

(١) الأدب النَّبَوِيّ لمُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ ص ٢٨٠-٢٨٢.

المَبْحَث السادس

أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في إشاعة العَدْل بين الناس

إن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان صَاحَبَ الخليقةَ منذ نشأتها الأُوْلَىٰ، وقصة الظلم التي وقعت بين ابني آدم هابيل وقابيل، يسردها علينا القُرْآن في سورة المائدة[1].

ولم يعرف التَّارِيْخ نظاماً قام علىٰ العَدْل قبل الإسْلَام، وإن وجد فهو علىٰ نطاق الأفراد، لأن العَدْل هو ثمرات نفوس ترعرت علىٰ معاني الخير والفضيلة، ولقد أرسل الله النَّبِيِّيْن والمُرْسَلِيْن علىٰ مر العصور، واجتهدوا في إقامة العَدْل، غير أنهم لاقوا من شعوبهم التعنت والجفاء والمحاربة، وإن أَخَسَّ هٰذِهِ الشعوب هم اليَهُوْد، فقد كانوا رواد الظلم في العالم ولا يزالون، قتلوا أنبياءهم، وقتلوا الذين يأمرون بالقسط من الناس كما يذكر القُرْآن الكَرِيْم: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ - آل عِمْرَان: ٢١.

ولم يُهَيِّئ الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ لمصلح في التَّارِيْخ أو لنَبِيّ ما هيأ للحَبِيْب مُحَمَّد ﷺ، فقد تمكن بعد جِهَاد طَوِيْل ومرير من تذليل النفوس الجامحة وتطويعها وتربيتها علىٰ معاني الخير، حتىٰ صار المُسْلِمُوْن مثلاً يُحْتَذَىٰ بهم في إقامة العَدْل وإرساء قَوَاعِد الحق، ولقد تخرَّج في مدرسة المُصْطَفَىٰ الكثير من الصَّحَابَة الذين ضربوا المثل الأعلىٰ في إقامة العَدْل، مثل أَبي بَكْر، وعُمَر، وعُثْمَان، وعَلِيّ، وعَبْد الله بن رَوَاحَة، والمِقْدَاد،

---

(١) المائدة: ٢٧-٣١.

وأمثالهم، فتأمل أخبارهم في كتاب حياة الصَّحَابَة[(١)].

عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: جاء أعرابي إلىٰ النَّبِيّ ﷺ يتقاضاه ديناً كان عليه، فاشتد عليه، حتىٰ قال: أُحَرِّج عليك إلَّا قضيتني، فانْتَهَرَهُ أصحابه، فقالوا: ويحك! تدري مَن تُكَلم؟ قال: إني أطلب حقي. فقال النَّبِيّ ﷺ: «هلا مع صاحب الحق كنتم؟، ثم أرسل إلىٰ خولة بنت قَيْس، فقال لها: إن كان عندك تمر فأقرضينا، حتىٰ يأتينا تمر فنقضيك. قالت: نعم بأبي أنت يا رَسُوْل الله، فأَقْرَضَتْهُ، فقضىٰ الأعرابيَّ وأطعمه، فقال: أوفيتَ أَوْفَىٰ اللهُ لك. فقال: أُوْلٰئِكَ خيار الناس، إنه لا قُدِّست أُمَّة لا يأخذ الضعيفُ فيها حقه غيرَ مُتَعْتَع»[(٢)].

وفي رِوَايَة: «ومن أحق بالعَدْل مني؟ لا قدَّس الله أُمَّة لا يأخذ ضعيفها حقه من شديدها»[(٣)].

وقال ﷺ: «إن المُقْسِطِيْن عند الله علىٰ منابرَ من نور عن يمين الرَّحْمٰن عَزَّ وجَلَّ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وَلُوا»[(٤)].

---

(١) حياة الصَّحَابَة للكَانْدَهْلَوِيّ ج٢ ص٨٣-١٠١.

(٢) حياة الصَّحَابَة للكَانْدَهْلَوِيّ ج٢ ص٨٣.

غير مُتَعْتَع: أي من غير أن يصيبه أذى يقلقه ويزعجه.

حَدِيْث: جاء أعرابي إلىٰ النَّبِيّ ﷺ يتقاضاه... إلخ، في:

سُنَن ابن مَاجَة: ١٥ أبواب الصدقات، ١٧ باب لصاحب الحق سُلْطَان، رقم ٢٤٢٦، ج٣ ص٤٩٦. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح.

(٣) حياة الصَّحَابَة للكَانْدَهْلَوِيّ ج٢ ص٨٣.

(٤) **حَدِيْث**: إن المُقْسِطِيْن عند الله... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٣ كتاب الإمارة، ٥ باب فضيلة الإمَام العادل...، رقم ١٨٢٧، ص٩٠٨، عن عَبْد الله بن عَمْرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقد كان ليَهُوْدِيّ علىٰ عَبْد الله الأَسْلَمِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أربعة دراهم، فاستعدىٰ عليه، فقال: يا مُحَمَّد إن لي علىٰ هٰذَا أربعة دراهم وقد غلبني عليها، فقال: أعطه حقه. قال: والذي بعثك بالحق ما أقدر عليها. فما زال به الرَّسُوْل ﷺ حتىٰ باع بُرْدَتَهُ، وأعطىٰ اليَهُوْدِيّ حقه[١].

وقال الرَّسُوْل ﷺ فيما رَوَىٰ عن الله تبارك وتعالىٰ، أنه قال: «يا عِبَادي إني حَرَّمْتُ الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم مُحَرَّماً، فلا تَظالموا»[٢].

وقال ﷺ: «إن الله تعالىٰ لَيُمْلِي للظالم، حتىٰ إذا أخذه لم يُفْلِتْهُ»[٣].

وكان التواضع من شيم المُصْطَفَىٰ ﷺ وشيم الصَّحَابَة من بعده، قال ﷺ: «إن الله أوحىٰ إلَيَّ أن تَوَاضَعُوا، حتىٰ لا يفخر أحد علىٰ أحد، ولا يَبْغِي أحدٌ علىٰ أحد»[٤].

وقال ﷺ: «الظلمُ ظُلُمَاتٌ يوم القيامة»[٥].

---

(١) حياة الصَّحَابَة للكَانْدَهْلَوِيّ ج٢ ص٨٢.

(٢) **حَدِيْث**: يا عِبَادي، إني حَرَّمْتُ الظلم علىٰ نفسي... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٥ باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٧٧، ص١٢٤٤، عن أبي ذَرّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) **حَدِيْث**: إن الله تعالىٰ لَيُمْلِي للظالم... إلخ:

رواه البُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، وابن مَاجَة، عن أبي مُوسَىٰ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١١٢، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٤) **حَدِيْث**: إن الله أوحىٰ إلَيَّ أن تَوَاضَعُوا... إلخ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِم، وأبو دَاوُد، وابن مَاجَة، عن عِيَاض بن حَمَّاد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٠٦، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٥) **حَدِيْث**: الظلمُ ظُلُمَاتٌ يوم القيامة. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٦ كتاب المظالم، ٨ باب الظلم ظلمات...، رقم ٢٤٤٧، ص٥٠٨، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقال ﷺ: «اتَّقِ دعوةَ المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حِجَاب»[١].

حَدِيْث للدراسة

عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن قُرَيْشاً أَهَمَّهُم شأنُ المرأة المَخْزُوْمِيَّة التي سَرَقَت، فقالوا: من يُكَلِّم فيها رَسُوْل الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يَجْتَرِئ عليه إلَّا أُسَامَةُ حِبُّ رَسُوْل الله ﷺ؟ فكلمه أُسَامَة، فقال رَسُوْل الله: أَتَشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب، فقال: «أيها الناس، إنما أَهْلَكَ الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشَّرِيْفُ تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأَيْمُ الله، لو أن فاطمة بنت مُحَمَّد سرقت لقطعتُ يدها»[٢].

اللُّغَة

أَهَمَّهُم: أي: جلب لهم الهم والقلق، لأن هٰذِهِ المرأة كانت من الأشراف، فخاف أهلها وعشيرتها أن يقطع الرَّسُوْل ﷺ يدها، فبحثوا لها عن طريق للخلاص.

المَخْزُوْمِيَّة: نسبة إلىٰ بني مَخْزُوْم، وهي قبيلة من قبائل قُرَيْش، وإليها ينتسب خَالِد بن الوَلِيْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبنو مَخْزُوْم وبنو هَاشِم وبنو عَبْد المُطَّلِب كلهم من الأشراف.

---

(١) حَدِيْث: اتَّقِ دعوةَ المظلوم... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٦ كتاب المظالم، ٩ باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم، رقم ٢٤٤٨، ص٥٠٨، عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) حَدِيْث: إن قُرَيْشاً أَهَمَّهُم شأنُ المرأة المَخْزُوْمِيَّة... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٩ كتاب الحدود، ٢ باب قطع السارق الشَّرِيْف وغيره...، رقم ١٦٨٨، ص٨٢٩.

من يكلم فيها رَسُوْل الله: أي من يكلمه في شأنها من أجل الشفاعة، حتىٰ يترك الرَّسُوْل إقامة الحد عليها.

حِبّ رَسُوْل الله ﷺ: أي: حَبِيْب الرَّسُوْل ﷺ المقرب لديه. وحِبّ: بكسر الحاء بمعنىٰ الحَبِيْب، وبالضم مصدر أحب، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ - البقرة: ١٦٥، والحب في الله والبغض في الله أوثق عُرَىٰ الإيمان.

أَتَشفع في حد؟ الاستفهام هنا للإنكار، فهو ﷺ ينكر علىٰ أُسَامَة الشفاعة في الحدود التي فرضها الله. وجاء في رِوَايَة أُخرىٰ: فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُوْل الله ﷺ، فقال: أَتَشفع في حد من حدود الله؟

الشَّرِيْف: صاحب المنزلة والجاه، وجمعه أشراف. قال ﷺ: «أشراف أُمَّتِي حَمَلَة القُرْآن»[(١)].

وأَيْمُ الله: قسم بالذات المقدسة معناه: أقسم بالله. وأصل وأَيْمُ الله: أيمن الله، جمع يمين، حذفت النون فصار: «أَيْمُ الله»، وهو من أنواع القسم.

الشَّرْح

في هٰذَا الجو الروحاني، ومع هٰذِهِ الإشراقة الوَضَّاءَة، من حياة سيد البشر مُحَمَّد ﷺ، يضرب الرَّسُوْل ﷺ أروع الأمثلة في تَطْبِيْق مبدأ العدالة والمساواة، دون تفريق وتَمْيِيْز بين قَوِيّ وضعيف، وكَبِيْر وصَغِيْر، وشَرِيْف ووضيع، فالكل في نظر النَّبِيّ ﷺ سواء، لا يراعي الغَنِيَّ لغناه، ولا يحابي الشَّرِيْفَ لشرفه ومنزلته، فالناس في مِيْزَان الدِّيْن سواسية كأَسْنَان المشط. وهٰكَذَا يأتي الرَّسُوْل عليه أفضل الصلاة والتَّسْلِيْم علىٰ قَوَاعِد الجاهلية فيدكّها من أَسَاسها، ويقتلعها من جذورها، ويقرر مبدأ الحق والعَدْل والمساواة بين طَبَقَات الأُمَّة الوَاحِدَة.

---

(١) فَيْض القَدِيْر للمُنَاوِيّ ج٢ ص١٩، وفيه: رواه ابن عَسَاكِر عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ها هي امرأة من أشراف قُرَيْش تَسْرِق علىٰ عهد رَسُوْل الله ﷺ، ويَخشىٰ عليها قومها وعشيرتها أن يبلغ أمرها إلىٰ الرَّسُوْل ﷺ، فيقيم عليها الحد ويقطع يدها، ويهتمون لشأنها لأنها من الأشراف، فيبحثون لها عن شفيع عند النَّبِيّ ﷺ، فلا يجدون إلَّا أُسَامَة بن زَيْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَبِيْب الرَّسُوْل ﷺ والمقرب إليه، فيتكلمون معه ليتوسط الأمر، ظناً منهم أن الرَّسُوْل ﷺ لن يرد شفاعته ورجاءه، لأنه الحَبِيْب ابن الحَبِيْب، ويأتي أُسَامَة إلىٰ الرَّسُوْل ﷺ فيكلمه في شأن المرأة وهو واثق من قبول هٰذِهِ الشفاعة، فما يكون من الرَّسُوْل إلَّا أن يغضب، ويظهر الغضب في وجهه، فَيَتَلَوَّن وجهه، وتثور في نفسه دوافع الغيرة علىٰ حدود الله، فيقول لأُسَامَة: أَتَشفع في حد من حدود الله؟ يقول ذٰلِكَ مُنْكراً عليه، مستعظماً لعَمَله، ثم يقف خَطِيْباً في الناس يبين لهم أن هلاك السَّابِقِيْن إنما كان بسبب عدم تَطْبِيْق حدود الله، فيقول قولته الكَرِيْمَة: «أيها الناس، إنما أَهْلَكَ الذين من قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشَّرِيْف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد...»، وفي هٰذَا بَيَان لسبب هلاك الأُمَم ودمارها.

والإسْلَام دين الحق والعَدْل والمساواة لا يرضىٰ بهٰذَا المبدأ الجائر الظالم، مبدأ التفرقة بين الناس والتَّمْيِيْز بين العناصر، فهٰذَا شَرِيْف يعظَّم ويكرَّم لشرفه وجاهه، وهٰذَا ضعيف لا حول له ولا طول، يزدرىٰ ويهان لضعفه وقلة شأنه. وهٰكَذَا كان مبدأ الجاهلية تقسيم الناس إلىٰ فئات وطَبَقَات، إلىٰ سادة وعَبِيْد، إلىٰ أشراف وضعفاء، إلىٰ أفاضل وخدم، لكل فئة قَانُوْن، ولكل جَمَاعَة نظام، فقَانُوْن السَّادَة غير قَانُوْن العَبِيْد، ودُسْتُوْر الأشراف غير دُسْتُوْر العامة والسُّوْقَة.

لقد جاء الإسْلَام فحطَّم هٰذِهِ النظم البالية والقوانين الجائرة، وأقام الناسَ جميعاً علىٰ قَانُوْن وَاحِد ونظام عادل، يشمل الصَّغِيْر والكَبِيْر، والعَظِيْم والحقير، ويجمع بين السَّادَة والعَبِيْد، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ - الحُجُرَات: ١٣.

وهٰكَذَا يغضب الرَّسُوْل ﷺ لهٰذِهِ الشفاعة، ويقول كلمته الذَّهَبِيَّة: «والله لو أن فاطمة بنت مُحَمَّد سرقت، لقطعتُ يدها».

وحاشا للسَّيِّدَة فاطمة الزهراء بنت رَسُوْل الله ﷺ التي تَرَبَّت في بيت النُّبُوَّة أن تسرق، أو أن يقع منها ما يوجب عليها الحد. حاشا لها أن تفعل القبيح أو تأتي المُنْكر، ولٰكِنه مَثَلٌ يضربه الرَّسُوْل ﷺ، حتىٰ يبقىٰ مثالاً خَالِداً علىٰ مر الدهور ومر العصور، في أن رِسَالَة الإسْلَام ودعوة مُحَمَّد ﷺ إنما هي دعوة العَدْل ودعوة الإنسانية لا محاباة فيها ولا مداراة. إنه المثل الأعلىٰ والنموذج الكَامِل لعدالة الإسْلَام التي ينبغي أن تبنىٰ عليها النظم، وتساس عليها الأُمَم، لأنها شريعة الله»[1].

---

(١) من كنوز السُّنَّة لمُحَمَّد الصَّابُوْنِيّ ص٥٥-٥٩.

المَـبْحَـث السابع

أثر الحَدِيْث الشَّرِيْف في التكافل الاجتماعي

لم يشهد تَارِيْخ المجتمعات منذ فجر التَّارِيْخ مجتمعاً قامت أواصر الأخوة والمحبة بين أفراده كالمجتمع الإِسْلَامِيّ، هٰذَا علىٰ ما بَيْن أفراده من الفوارق الطبقية والعِرْقِيَّة، لقد تمَّ ذٰلِكَ بفضل تعاليم المُصْطَفَىٰ، وما أُوتيه من حكمة، إن هي إلَّا عشر سنوات أو تَزِيْد في عُمر الدعوة فتقوم المعجزة، معجزة المجتمع المثالي الفاضل الذي طالما راود خيال العُلَمَاء والمفكرين قديماً وحَدِيْثاً، مجتمع تآلفت فيه القلوب المتنافرة المتباعدة علىٰ الحنيفية السمحاء، وعادت أخوة الإيمان أقوىٰ من أخوة الدم، وصار المُؤْمِن يُؤْثِر أخاه بماله ومتاعه.

لقد عاش أصحاب مُحَمَّد ﷺ في ظلال الإيمان تغمر قلوبهم الرحمة، وتشيع في نفوسهم المودة، يتعاونون علىٰ البر والتقوىٰ، ويبذلون في سَبِيْل أخوتهم كل غال ورخيص، قال سُبْحَانَهُ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ﴾ - الفَتْح: ٢٩، وعانق الشَّرِيْف من كان في الجاهلية وضيعاً، وعادا في مِيْزَان الإيمان سواء، وآخىٰ العَرَبِيُّ الرُّوْمِيَّ والفَارِسِيَّ والحَبَشِيَّ، وانتسب الناس إلىٰ إيمانهم.

سأل أحدهم في الشَّام أمين الأُمَّة أبا عُبَيْدَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال له: ممن الرجل؟ فقال له أبو عُبَيْدَة: مُسْلِم من قُرَيْش.

ولما حلَّ المُسْلِمُوْن في المَدِيْنَة قال لهم الرَّسُوْل ﷺ: «تآخوا في الله أخوين أخوين»(١) ثم أخذ بيد عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: «هٰذَا أخي»، وآخىٰ حَمْزَة

(١) السِّيْرَة النَّبَوِيَّة لابن هِشَام ج٢ ص١٢٤.

زَيْد بن حَارِثَة، وآخىٰ جَعْفَر مُعَاذ بن جَبَل. وانعقدت أواصر الأخوة بين المُسْلِمِيْن جَميعاً، قال الرَّسُوْل ﷺ: «إن كل مُسْلِم أخ للمسلم، وإن المُسْلِمِيْن إخوة، فلا يحل لامرئ من أخيه إلَّا ما أعطاه عن طِيْب نفس منه، فلا تظلمن أنفسكم»[1]. وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتىٰ يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[2].

ولقد رفع الرَّسُوْل ﷺ مكانة العَبِيْد وسعىٰ إلىٰ تَحْرِيْرهم ومساعدتهم، فقال ﷺ: «إخوانكم خَوَلُكُم، جعلهم الله قِنْيَةً تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه، وليلبسه من لباسه، ولا يكلفه ما يَغلبُهُ، فإن كلفه ما يغلبه فَلْيُعِنْهُ»[3].

نعم، ذٰلِكَ من ثمرات الإسْلَام وقطوف الإيمان، والسود اليوم وفي القرن العشرين لا يدخلون مدارس البيض في أمريكا، ولا يدخلون مطاعمهم.

لقد حمل المُصْطَفَىٰ ﷺ أَصْحَابَهُ علىٰ التكافل، لأنه يعلم أن الأُمَّة لا يقوم بنيانها إلَّا علىٰ الرحمة والمودة بين أفرادها، فقال ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنِيْن في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم، مَثَلُ الجسد إذا اشتكىٰ منه عضو تَدَاعَىٰ له سَائِرُ الجسد بالسَّهَر والحُمَّىٰ»[4]، فأين العَرَب اليوم؟ بل أين المُسْلِمُوْن؟ وأعضاء من جسم الأُمَّة العَرَبِيَّة تشتكي.

بمثل هٰذَا النداء الذي كان يسمعه المُسْلِمُوْن، غيّر المُصْطَفَىٰ ﷺ وجه التَّارِيْخ.

---

(١) السِّيْرَة النَّبَوِيَّة لابن هِشَام ج٢ ص٦٠٤.

(٢) اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان لمُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي ج١ ص١٠.

(٣) **حَدِيْث**: إخوانكم خَوَلُكُم... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ، وابن مَاجَة، عن أبي ذَرّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٤، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٤) **حَدِيْث**: مَثَلُ المُؤْمِنِيْن في توادّهم... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، ومُسْلِم، عن النُّعْمَان بن بَشِيْر. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٤٩٨، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

وعَدَّ الرَّسُوْل ﷺ مُسَاعَدَة المسلم لأخيه كالجِهَاد في سَبِيْل الله، ومنزلة الجِهَاد في الإِسْلَام لا تخفىٰ، فقال ﷺ: «الساعي علىٰ الأرملة والمسكين كالمُجَاهِد في سَبِيْل الله، أو القائم الليل، الصائم النهار»(١).

وقال ﷺ: «فُكُّوا العَانِيَ، وأجيبوا الداعيَ، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض»(٢).

وقال ﷺ: «افشوا السَّلَام، وأطعموا الطعام، وكونوا إخواناً كما أمركم الله عَزَّ وجَلَّ»(٣).

وقال ﷺ: «من سَرَّهُ أن ينجيه الله من كُرَب يوم القيامة، فَلْيُنَفِّسْ عن مُعْسِر، أو يَضَعْ عنه»(٤).

وأراد الرَّسُوْل ﷺ للمُسْلِمِيْن أن يتعاونوا في كل شيء يدعو إلىٰ توطيد المحبة فقال

(١) **حَدِيْث**: الساعي علىٰ الأرملة... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائِيّ، وابن مَاجَة، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٢٩٤، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) **حَدِيْث**: فُكُّوا العَانِيَ... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، عن أبي مُوسَىٰ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٣٦٥، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٣) **حَدِيْث**: افشوا السَّلَام... إلخ، في:

سُنَن ابن مَاجَة: أبواب الأطعمة، ١ باب إطعام الطعام، رقم ٣٢٥٢، ج٤ ص٣٩٨، عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح، وخَرَّجَهُ.

(٤) **حَدِيْث**: من سَرَّهُ أن ينجيه الله من كُرَب يوم القيامة... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٦ فضل إنظار المعسر، رقم ١٥٦٣، ص٧٥٤، عن أبي قَتَادَة.

ﷺ: «كل معروف صَدَقَة»[١].

وقال ﷺ: «الكلمة الطَّيِّبَة صَدَقَة»[٢].

وقال ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة»[٣].

ولقد جنىٰ الرَّسُوْل ثمار غرسه، فكان المجتمع الذي أراده، المجتمع المتكافل الذي حالفه النَّصْر أنىٰ توجه، فأقام دولة الإيمان، وأرسىٰ قَوَاعِد الخير والعَدْل والحرية في ربوع الدنيا.

حَدِيْث للدراسة

عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: «إن المُؤْمِن للمُؤْمِن كالبنيان، يَشُدُّ بَعضُه بَعضاً، وشَبَّكَ أَصَابِعَهُ»[٤].

---

(١) حَدِيْث: كل معروف صَدَقَة:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، عن جَابِر. وأَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده، ومُسْلِم، وأبو دَاوُد، عن حُذَيْفَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٣٩٥، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

(٢) حَدِيْث: الكلمة الطَّيِّبَة صَدَقَة. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٣٤ باب طِيْب الكلام، بعد رقم ٦٠٢٢، ص١٢٩٢، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيْث: اتقوا النار ولو بشق تمرة... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، والبُخَارِيّ، ومُسْلِم، عن عَدِيّ. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٦.

(٤) حَدِيْث: إن المُؤْمِن للمُؤْمِن كالبنيان... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٨٨ باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم ٤٨١، ص١١٧. وطرفاه في: ٢٤٤٦، و٦٠٢٦ بلفظ مقارب.

الشَّـرْح

البيت مكون من جدران اتَّصَل بعضها ببعض، والجدار مكون من لبنات، واللبنة في الجدار سند له، والجدار إذا كان قائماً وحده فعُمْره قصير، تزلزله حوامل الأثقال إذا مرت بجانبه، وتهزه العواصف الشديدة، وإذا ما اتَّصَل بغيره من طرفيه رسخ في مكانه وصلب في مقامه، ولا تؤثر فيه الحوادث إلَّا بقدر، فالجدار وحده ضعيف وبأمثاله قَوِيّ شديد، ذٰلِكَ مثل المُؤمِن للمُؤْمِن، فهو معه كالبنيان يَشُدُّ بعضه بعضاً، فالمُؤْمِنُوْن شأنهم التعاون والتناصر والتَّظَاهُر والتكاتف علىٰ مصالحهم الخاصة والمصالح العامة، قال تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ - المائدة: ٢.

أما التفرق والتخاذل فلا يعرفه الإيمان، وليس من الدِّيْن في شيء، فإن كان التكافل والتعاون كانت القوة للمُسْلِمِيْن والشوكة للمُؤْمِنِيْن، يستخدمونها في التنكيل بعدوّهم، حتىٰ يستردوا حقوقاً مغصوبة وأرضاً مَنْقُوْصَة، أو يُرْهِبُون بها من يحدثهم جشعُهم باستلاب ملكهم، واستعمار بلادهم، فلا يقدمون علىٰ ما عزموا وبَيَّتُوا وقَدَّرُوا، أو يسخرونها في الانتفاع بخَيْرَات الكون وتذليل عناصره بعمل الجمعيات وإنشاء الشركات والمصانع وكل ما يدر علىٰ الأُمَّة بخير.

وبقدر ما بين المُسْلِمِيْن في أنحاء الأرض من حسن الصلات وتوثيق العلاقات تكون قوتهم وثبات ملكهم وقيامه خَالِداً، وإن كثرت الزلازل وتوالت العواصف، وأجلب الأعداء علينا بخيلهم ورَجِلِهِم.

وإن كان التخاذل والتدابر والتقاطع وتبديد عرىٰ الأخاء وانصراف كل إلىٰ نفسه وهواه، كان الضعف والانحطاط والغش والخَوَر، فصيحة من عدونا، وإبراق وإرعاد

وبلفظ آخر في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة...، ١٧ باب تراحم المُؤْمِنِيْن...، رقم ٢٥٨٥، ص١٢٤٧.

يزلزل ملكنا، ويذهب بمجدنا، ويجعلنا أذلاء في ديارنا، بل ضعفاء في ديننا، فلا دنيا حصّلنا، ولا ديناً أقمنا، ولا ثواباً آجلاً ضَمِنَّا، فخسرنا الدنيا والآخِرَة، وذٰلِكَ هو الخسران المبين، والذئب إنما يأكل من الغنم القاصية التي تركت جماعتها، واستقلت عن فصيلتها.

ولقد مَثَّلَ الرَّسُوْلُ ﷺ اتحادَ المُسْلِمِيْن ومعونة بعضهم لبعض بالتشبيك بين أصابعه، وإدخال بعضها خلال بعض، ولا شك أن ذٰلِكَ يَزِيْد في متانة كل أصبع ويعطي كل يد قوة إلىٰ قوتها، وكذٰلِكَ المُسْلِمُوْن إذا تضامنت أيديهم وتظاهرت قواهم، وتساندت أُممهم، زادوا قوة، فدانت الأُمَم لسُلْطَانهم وخضعت لأمرهم، قال عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ - المنافقون: ٨.

فيا أيها المُسْلِمُوْن في كل مكان، ذٰلِكَ رَسُوْلكم، وأُسوتكم، وإمَامكم، يرشدكم إلىٰ سلاح ماضٍ، وجيش غلاب، وعدّة عتيدة، تنفعكم في البأساء والضراء، وتدفع عنكم الأعداء، وتُزيل عنكم الاسْتِعْبَاد، وترد إليكم العزَّة الماضية والكَرَامَة الراحلة، وتبوئكم المكانة العالية. ذٰلِكَم هو سلاح الائتلاف والاتحاد والوفاق، سلاح ضم اليد إلىٰ اليد، ومعونة الأخ للأخ، وترك النزاع جانباً والعداء ظهرياً، فاستمعوا لإرْشَاده، واعملوا بنصحه، فإنه من يطع الرَّسُوْل فقد أطاع الله، ومن يعصه عصاه، واذكروا قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ - آل عِمْرَان: ١٠٣، وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ - الأنفال: ٤٦.

وصَلَّىٰ اللهُ علىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّد وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم

المَصَادِر

● **أَحَادِيْث القُصَّاص**: تَقِيّ الدِّيْن أبو العَبَّاس أَحْمَد بن عَبْد الحَلِيْم بن عَبْد السَّلَام بن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد بن لطفي الصَّبَّاغ.

منشورات المكتب الإِسْلَامِيّ، سنة ١٣٩٢هـ.

● **الاحتِكَار وآثاره في الفِقْه الإِسْلَامِيّ**: الأُستاذ الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الرابعة، دار (كتاب – ناشرون)، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

● **الإِحْكَام في أُصُوْل الأَحْكَام**: سَيْف الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي عَلِيّ بن مُحَمَّد التَّغْلِبِيّ الآمِدِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣١هـ=١٢٣٣م.

مُؤَسَّسَة الحَلَبِيّ بالقَاهِرَة، دار الاتحاد العَرَبِيّ للطِّبَاعَة، سنة ١٩٦٧م.

● **أَحْكَام القُرْآن**: أبو بَكْر مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد الله ابن أَحْمَد، المعروف بابن العَرَبِيّ، المَعَافِري الإِشْبِيْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٣هـ=١١٤٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

مَطْبَعَة عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٧٤م.

● **إحياء عُلُوْم الدِّيْن**: الإِمَام أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ، حُجَّة الإِسْلَام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٣٩م.

● **اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث**: الحافظ عِمَاد الدِّيْن أبو الفِدَاء إِسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.

وشرحه: **البَاعِث الحَثِيْث**: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح وأولاده بالقَاهِرَة، سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

- **أدب الأَحَادِيْث القُدْسِيَّة**: د. أَحْمَد الشَّرَبَاصِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

مطبوعات دار الشعب، مِصْر، سنة ١٩٦٩م.

- **الأدب النَّبَوِيّ**: مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطَّبْعَة الرابعة، مَطْبَعَة الاستقامة بمِصْر، سنة ١٩٥٥م.

- **إرْشَاد السَّارِي إلىٰ شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ**: شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد القَسْطَلَّانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

والبُخَارِيّ هو أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

وبهامشه:

شَرْح الإمَام مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي **النَّوَوِيّ** الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م، **علىٰ صَحِيْح مُسْلِم** بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة السابعة التي طبعت بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق مِصْر، سنة ١٣٢٣هـ-١٣٢٧هـ.

- **إرْشَاد الفُحُوْل إلىٰ تَحْقِيْق الحقّ من علم الأُصُوْل**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

وبهامشه:

شرح الشَّيْخ أَحْمَد **بن قَاسِم** العَبَّادِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٩٢هـ=١٥٨٤م، علىٰ:

شرح جَلَال الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد **المَحَلِّيّ** الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦٤هـ=١٤٥٩م، علىٰ:

الورقات في الأُصُوْل، لإمَام الحَرَمَيْن عَبْد الملك بن عَبْد الله الجُوَيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٨هـ=١٠٨٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر سنة ١٩٣٧م.

- **أساليب القَسَم في اللُّغَة العَرَبِيَّة**: كاظم فتحي الرَّاوِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة الجَامِعَة، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٧م.

● **الاستشهاد بالحَدِيْث:** مُحَمَّد الخضر حُسَيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

مَجَلَّة مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة بدِمَشْق، المجلد الثالث.

● **أُسْد الغَابَة في مَعْرِفَة الصَّحَابَة:** عِزّ الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: المكتبة الإسْلَامِيَّة بطِهْرَان سنة ١٣٧٧هـ، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ مطبوعة المَطْبَعَة الوَهْبِيَّة بمِصْر، سنة ١٢٨٠هـ.

● **أُصُوْل الحَدِيْث، عُلُوْمه ومُصْطَلَحه:** الدكتور مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الثانية، دار الفكر، سنة ١٩٧١م.

● **إعجاز القُرْآن:** أبو بَكْر مُحَمَّد بن الطَّيِّب بن مُحَمَّد بن جَعْفَر بن القَاسِم البَاقِلَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٣هـ=١٠١٣م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد أَحْمَد صقر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الثالثة، دار المَعَارِف بمِصْر، سنة ١٩٧١م.

● **الإعجاز والإيجاز:** أبو مَنْصُوْر عَبْد الملك بن مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الثَّعَالِبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٨م.

شرحه وطبعه: إسكندر آصاف.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، المَطْبَعَة العمومية بمِصْر، سنة ١٨٩٧م.

● **الأغاني:** أبو الفَرَج الأَصْبَهَانِيّ، عَلِيّ بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٦هـ ٩٦٧م.

ج١-١٦: صُوِّرت سنة ١٩٦٣م بمطابع كوستاتسوماس بالقَاهِرَة علىٰ طَبْعَة دار الكتب المِصْرِيَّة، وزارة الثقافة والإرْشَاد القومي المُؤَسَّسَة المِصْرِيَّة العامة.

ج١٧-٢٤: طبعت بمطابع الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، بإشراف مُحَمَّد أبي الفَضْل إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م، وتَحْقِيْق أساتذة متعددين. ج١٧ سنة ١٩٧٠م ج ٢٤ سنة ١٩٧٤م.

● **الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة من الصِّحَاح**: تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

دراسة وتَحْقِيْق: الأُستاذ الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ بمَطْبَعَة الإرْشَاد، بَغْدَاد، سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة – إحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ.

والطَّبْعَة الثانية بدار العُلُوْم، عَمَّان – الأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.

● **الإلماع إلىٰ مَعْرِفَة أُصُوْل الرِّوَايَة وتَقْيِيْد السَّمَاع**: القَاضِي أبو الفَضْل عِيَاض بن مُوسَىٰ بن عِيَاض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد أَحْمَد صَقْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: دار التُّرَاث بالقَاهِرَة، والمكتبة العَتِيْقَة بتُوْنُس. مَطْبَعَة السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة بالقَاهِرَة، سنة ١٣٨٩هـ=١٩٧٠م.

● **الأَنْوَار المُحَمَّدِيَّة من المَوَاهِب اللَّدُنِّيَّة**: يُوْسُف بن إسْمَاعِيْل بن يُوْسُف بن إسْمَاعِيْل بن يُوْسُف بن حسن بن مُحَمَّد نَاصِر الدِّيْن النَّبْهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٠هـ=١٩٣٢م.

المَطْبَعَة الأدبية، بَيْرُوْت، سنة ١٣١٢هـ.

● **البَاعِث الحَثِيْث**: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر. انظر: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث.

● **بحوث في تَارِيْخ السُّنَّة المُشَرَّفَة**: د. أكرم ضِيَاء العُمَرِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة الإرْشَاد، بَغْدَاد.

● **البِدَايَة والنِّهَايَة**: الحافظ عِمَاد الدِّيْن أبو الفِدَاء إسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.

الناشر: مكتبة المَعَارِف ببَيْرُوْت ومكتبة النَّصْر بالرِّيَاض، سنة ١٩٦٦م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمِصْر.

● **البَصَائِر والذخائر**: عَلِيّ بن مُحَمَّد بن العَبَّاس، المشهور بأبي حَيَّان التَّوْحِيْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ نحو سنة ٤٠٠هـ=١٠١٠م.

● **البَيَان والتَّبْيِيْن**: أبو عُثْمَان عَمْرو بن بحر بن محبوب الكِنَانِيّ بالولاء، اللَّيْثِيّ، المشهور بالجَاحِظ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٥هـ=٨٦٩م.

دار الفكر للجميع، سنة ١٩٦٨م.

● **تَأْوِيْل مُخْتَلِف الحَدِيْث**: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن مُسْلِم، المشهور بابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٦هـ=٨٨٩م.

صححه: مُحَمَّد زهري النَّجَّار.

دار بَيْرُوْت، وطَبْعَة مكتبة الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، سنة ١٣٩٣هـ، الطَّبْعَة المُصَوَّرَة.

● **تَارِيْخ التشريع الإسْلَامِيّ**: الشَّيْخ مُحَمَّد الخُضَرِيّ بك بن عفيفي البَاجُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٥هـ=١٩٢٧م.

الطَّبْعَة السابعة، مِصْر، سنة ١٩٦٥م.

● **تَارِيْخ الخُلَفَاء**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م[١].

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٤م.

---

(١) كَتَبَ الأُستاذ مُحَمَّد عَلِيّ النَّجَّار عضو مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة في القَاهِرَة ترجمةً للأُستاذ الشَّيْخ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، وذَكَرَ فيها أَنَّه وُلِدَ في ٢٨ من جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ سنة ١٣١٨هـ = ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠م، وأَنَّه تُوفِّيَ في ٢٤ من ذي القِعْدَة سنة ١٣٩٢هـ = ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢م. وهٰذِهِ الترجمة وَرَدَتْ في مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الثانية من كتاب شَرْح شُذُور الذَّهَب لابن هِشَام، الذي طَبَعَتْه المكتبة العَصْرِيَّة ببَيْرُوْت سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م بالمَطْبَعَة العَصْرِيَّة ببَيْرُوْت.

في حين أَرَّخَ وفاتَه الزِّرِكْلِيّ في الأَعْلَام في سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، وأَخَذَه منه عُمَر رِضَا كَحَّالَة في مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن.

● **تَارِيْخ المَذَاهِب الإسْلَامِيَّة في السِّيَاسَة والعَقَائِد وتَارِيْخ المَذَاهِب الفِقْهِيَّة**: الشَّيْخ مُحَمَّد بن أَحْمَد أبو زُهْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفكر العَرَبِيّ بالقَاهِرَة.

● **التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة**: انظر: شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة.

● **تَدْرِيْب الرَّاوِي في شَرْح تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وتَقْرِيْب النَّوَاوِيّ هو: التَّقْرِيْب والتَّيْسِيْر لمَعْرِفَة سُنَن البَشِيْر النَّذِيْر، للشَّيْخ مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي **النَّوَوِيّ** أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م. والتَّقْرِيْب ملخَّص كتابه الإرْشَاد، الذي لخص فيه عُلُوْم الحَدِيْث لابن الصَّلَاح.

تَحْقِيْق: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف.

الطَّبْعَة الثانية، دار الكتب الحَدِيْثَة بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر، سنة ١٩٦٦م.

● **تَذْكِرَة الحُفَّاظ**: الحافظ شَمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

ومعه ذُيُول تَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ، وهي:

١- **ذَيْل تَذْكِرَة الحُفَّاظ**: تلميذ الذَّهَبِيّ، أبو المَحَاسِن شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الحَسَن الحُسَيْنِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

٢- **لحظ الأَلحاظ بذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**: الحافظ أبو الفَضْل تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، بن فَهْد المَكِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧١هـ=١٤٦٦م.

٣- **ذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وهٰذِهِ الذُّيُول الثلاثة مطبوعة بجزء وَاحِد ملحق بتَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ، الطَّبْعَة الثالثة.

صَحَّحها وعَلَّق عليها: مُحَمَّد زَاهِد بن الشَّيْخ حَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ في سنة ١٣٤٧هـ، وهو المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الثالثة المطبوعة بدائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آباد الدَّكَن سنة ١٣٧٥هـ.

- **التصوير الفني في القُرْآن**: سَيِّد قُطْب، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.

دار المَعَارِف بمِصْر، سنة ١٩٥٦م.

- **تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ (الجَامِع لأَحْكَام القُرْآن)**: أبو عَبْد الله شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أبي بَكْر بن فَرْح الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧١هـ=١٢٧٣م.

دار الشعب بالقَاهِرَة، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة دار الكُتُب المِصْرِيَّة.

- **تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ**: انظر: تَدْرِيْب الرَّاوِي.

- **تَقْيِيْد العلم**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

حققه وعلق عليه: يُوْسُف العُشّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.

الطَّبْعَة الثانية، دار إحياء السُّنَّة النَّبَوِيَّة.

- **التَّقْيِيْد والإِيْضَاح شَرْح مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح**: الحافظ زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

والمُقَدِّمَة، لابن الصَّلَاح تَقِيّ الدِّيْن أبي عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عُثْمَان الشَّهْرَزُوْرِيّ الكُرْدِيّ الشَّافِعِيّ، المعروف بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مُحَمَّد عَبْد المُحْسِن الكُتُبِيّ بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، ومكتبة القَاهِرَة بالقَاهِرَة. مَطْبَعَة العَاصِمَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٩م.

- **تَنزيه الشَّرِيْعَة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: أبو الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد، ابن عَرَّاق الكِنَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٦٣هـ=١٥٥٦م.

تَحْقِيْق: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف، وعَبْد الله مُحَمَّد الصِّدِّيْق.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مكتبة القَاهِرَة، مَطْبَعَة عاطف بمِصْر.

● **تَنْوِيْر الحَوَالِك شَرْح مُوَطَّأ الإمَام مَالِك**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

ويليه:

إسعاف المُبَطَّأ برِجَال المُوَطَّأ، للسُّيُوْطِيّ أيضاً.

والمُوَطَّأ، للإمَام مَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م.

المكتبة التجارية الكُبْرَىٰ بمِصْر.

● **جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْله، وما يَنْبَغِي في رِوَايَتِه وحَمْله**: الحافظ أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: المكتبة السَّلَفِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة العَاصِمَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٨م.

● **الجَامِع الصَّغِيْر في أَحَادِيْث البَشِيْر النَّذِيْر**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن ابن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● **جَوَاهِر الأُصُوْل في علم حَدِيْث الرَّسُوْل**: أبو الفيض مُحَمَّد بن عَلِيّ الفَارِسِيّ.

المكتبة العِلْمِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة.

● **الحَدِيْث النَّبَوِيّ، مُصْطَلَحُهُ، بَلَاغَتُهُ، كُتُبُهُ**: مُحَمَّد بن لطفي الصَّبَّاغ.

المكتب الإسْلَامِيّ.

● **الحَدِيْث والمُحَدِّثُوْن**: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أبو زهو.

نال به شهادة العالمية من الجَامِع الأزهر الشَّرِيْف، سنة ١٣٦٥هـ=١٩٤٦م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مِصْر، سنة ١٣٧٨هـ.

● **حياة الصَّحَابَة**: مُحَمَّد يُوْسُف الكَانْدَهْلَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

دار المَعْرِفَة للطِّبَاعَة والنشر، بَيْرُوْت، لُبْنَان.

● **الخُلَاصَة في أُصُوْل الحَدِيْث**: شَرَف الدِّيْن الحُسَيْن بن عَبْد الله الطِّيْبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٢م.

تَحْقِيْق: صبحي جاسم الحميد البَدْرِيّ السَّامَرَّائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

رئاسة ديوان الأوقاف، العِرَاق، مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد، سنة ١٩٧١م.

● **دائرة المَعَارِف الإسْلَامِيَّة**: مُحَمَّد ثَابِت الفندي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م، وآخرون.

مَطْبَعَة طهران.

● **دائرة مَعَارِف القرن العشرين**: مُحَمَّد فريد وجدي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

دار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت.

● **دفاع عن البَلَاغَة**: أَحْمَد حسن الزَّيَّات، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

● **الدِّيْن الإسْلَامِيّ**: مُحَمَّد عَلِيّ.

اقتبسه عن الأصل الإنجليزي: سَعِيْد أَحْمَد.

مَطْبَعَة لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٥١م.

● **الرِّحْلَة في طلب الحَدِيْث**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: صبحي جاسم الحميد البَدْرِيّ السَّامَرَّائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مطابع المجد، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٩م.

● **الرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة لبَيَان مشهور كُتُب السُّنَّة المُشَرَّفَة**: مُحَمَّد بن جَعْفَر الكَتَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٥هـ=١٩٢٧م.

بعِنَايَة: مُحَمَّد المُنْتَصِر بن مُحَمَّد الزَّمْزَمِيّ بن مُحَمَّد بن جَعْفَر الكَتَّانِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الفِكْر، دِمَشْق، سنة ١٩٦٤م.

● **رياض الصَّالِحِيْن**: أبو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

تَعْلِيْق: رضوان مُحَمَّد رضوان.

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة الاستقامة بالقَاهِرَة.

وتَحْقِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط.

الطَّبْعَة الثالثة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة ناشرون، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

● **الزواجر عن اقتراف الكبائر**: أبو العَبَّاس شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ المَكِّيّ السَّعْدِيّ الشَّافِعِيّ، الشهير بابن حَجَر الهَيْثَمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٤هـ=١٥٦٧م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٧٠م.

● **سُبُل السَّلَام شَرْح بُلُوْغ المَرَام من جَمْع أَدِلَّة الأَحْكَام**: الإمَام مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الأَمِيْر الصَّنْعَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

وبُلُوْغ المَرَام من جَمْع أَدِلَّة الأَحْكَام، للحافظ شِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

مراجعة وتَعْلِيْق: الشَّيْخ مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٥٠م.

● **السُّنَّة قبل التدوين**: مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الثانية، دار الفكر، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧١م.

● **السُّنَّة النَّبَوِيَّة ومكانتها في التشريع**: عَبَّاس متولي حَمَّادة.

الدار القومية للطِّبَاعَة والنشر، القَاهِرَة.

● **السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشْرِيْع الإسْلَامِيّ**: د. مُصْطَفَىٰ بن حسني السِّبَاعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

الدار القومية للطِّبَاعَة والنشر.

● **سُنَن التِّرْمِذِيّ**: أبي عِيسَىٰ مُحَمَّد بن عِيسَىٰ بن سَوْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، وآخرين.

الطَّبْعَة الثانية، شركة الرِّسَالَة العالمية، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

● **سُنَن الدَّارِمِيّ**: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمٰن بن الفَضْل بن بَهْرَام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٥هـ=٨٦٩م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد أَحْمَد دهمان، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

نشرته دار إحياء السُّنَّة النَّبَوِيَّة، طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **سُنَن أبي دَاوُد**: سُلَيْمَان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

ومعه:

مَعَالِم السُّنَن شَرْح سُنَن أبي دَاوُد، للخَطَّابِيّ حَمْد بن مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم البُسْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٨هـ=٩٩٨م.

تَحْقِيْق: عِزَّت عُبَيْد الدَّعَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، حِمْص، سنة ١٩٦٩م.

وتَحْقِيْق وتَخْرِيْج وتَعْلِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، وآخرين.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة العَالَمِيَّة - بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **سُنَن ابن مَاجَه**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن يَزِيْد الرَّبَعِيّ القَزْوِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٣هـ=٨٨٧م.

تَحْقِيْق وتَخْرِيْج وتَعْلِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، وآخرين.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة العَالَمِيَّة - بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **السِّيْرَة النَّبَوِيَّة**: أبو مُحَمَّد عَبْد الملك بن هِشَام بن أَيُّوب الحِمْيَرِيّ المَعَافِرِيّ البَصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢١٣هـ=٨٢٨م. وابن هِشَام جمع السِّيْرَة النَّبَوِيَّة وهذَّبها ولخَّصها من المَغَازِي والسِّيَر لابن إسْحَاق (أبي بَكْر مُحَمَّد بن إسْحَاق بن يَسَار، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥١هـ=٧٦٨م)، فاشتهرت بسِيْرَة ابن هِشَام.

تَحْقِيْق: مُصْطَفَىٰ السقا، وإبْرَاهِيْم الابياري، وعَبْد الحَفِيْظ شَلَبِي.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده، مِصْر، سنة ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م.

● **شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة**: والتَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة هي منظومةٌ أَلْفِيَّة في مُصْطَلَح الحَدِيْث. **والمنظومة وشرحها**، كلاهما للحافظ أبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

ومعه:

فَتْح البَاقِي علىٰ أَلْفِيَّة العِرَاقِيّ، للحافظ زَيْن الدِّيْن أبي يَحْيَىٰ زَكَرِيَّا بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الأَنْصَارِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: مُحَمَّد بن الحُسَيْن العِرَاقِيّ الحُسَيْنِيّ.

المَطْبَعَة الجديدة، فاس، سنة ١٣٥٤هـ.

● **شرح الزُّرْقَانِيّ مُحَمَّد بن عَبْد البَاقِي بن يُوْسُف، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٢٢هـ=١٧١٠م. علىٰ مُوَطَّأ الإمَام مَالِك بن أَنَس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م.**

النَاشر: المكتبة التجارية الكُبْرَىٰ بمِصْر، سنة ١٩٣٦م، التوزيع: دار الفكر ببَيْرُوْت.

● **شرح العَضُد**: انظر: مُخْتَصَر مُنْتَهَىٰ السُّؤْل والأَمَل.

● **شَرْح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة**: القَاضِي صدر الدِّيْن أبو الحسن عَلِيّ بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أبي العِزّ الحَنَفِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٢هـ=١٣٩٠م.

والعَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة، للإمَام أبي جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة الأَزْدِيّ الحَجْرِيّ الطَّحَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.

تَحْقِيْق: جَمَاعَة من العُلَمَاء. وخَرَّجَ الأَحَادِيْث: مُحَمَّد نَاصِر الدِّيْن الأَلْبَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

الطَّبْعَة الرابعة، المكتب الإسْلَامِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٣٩١هـ.

● **الشُّوْرَىٰ بين النَّظَرِيَّة والتَّطْبِيْق**: قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

مَطْبَعَة الأُمَّة، بَغْدَاد، سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

● **صَحِيْح البُخَارِيّ، المسمىٰ الجَامِع المُسْنَد الصَّحِيْح المُخْتَصر من أُمور رَسُوْل الله ﷺ وسُنَنه وأيامه**: الإمَام أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفِيّ

البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

رقَّم كتبه وأبوابه وَفْقاً للمُعْجَم المُفَهْرَس وتُحْفَة الأشراف، وصنع فَهَارِسه: مُحَمَّد نِزَار تَمِيْم، وهَيْثَم نِزَار تَمِيْم، معتمدَيْن النسخة السُّلْطَانِيَّة المعتَمِدة علىٰ النسخة اليُوْنِيْنِيَّة.

شركة دار الأَرْقَم بن أبي الأَرْقَم للطِّبَاعَة، بَيْرُوْت. تَارِيْخ مُقَدِّمَة المحقِّقَيْن سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

● **صَحِيْح مُسْلِم، المسمىٰ المُسْنَد الصَّحِيْح المُخْتَصر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رَسُوْل الله ﷺ**: الإمَام مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

رَقَّم كتبه وأبوابه وَفْقاً للمُعْجَم المُفَهْرَس وتُحْفَة الأشراف، وصنع فَهَارِسه: مُحَمَّد بن نِزَار تَمِيْم، وهَيْثَم بن نِزَار تَمِيْم.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، شركة دار الأَرْقَم بن أبي الأَرْقَم للطِّبَاعَة ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

● **الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سَعْد بن مَنِيْع الزُّهْرِيّ البَصْرِيّ (كاتب الوَاقِدِيّ)، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٠هـ=٨٤٥م.

قَدَّم له: الدكتور إحسان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م.

وهي الطَّبْعَة التي أُشيرُ إليها عند الإطلاق.

وإذا أَشرتُ إلىٰ الطَّبْعَة الأوربية ذكرتُها. وعُنْوَانها: **كتاب الطَّبَقَات الكَبِيْر**. عُنِيَ بتَصْحِيْحه وطَبْعه: إدوارد سَخَوْ وجماعته. وطُبع في مَطْبَعَة بْرِيْل بمَدِيْنَة لَيْدَنْ سنة ١٣٢١هـ=١٣٥٩هـ. ونُشِرَ مُصَوَّراً من قِبل مُؤَسَّسَة النَّصْر، طِهْرَان، مَطْبَعَة كلشن.

● **عَبْقَرِيَّة مُحَمَّد**: عَبَّاس مَحْمُوْد العقاد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٤م.

المكتبة العَصْرِيَّة، بَيْرُوْت، صيدا.

● **العَصْر الإسْلَامِيّ**: الدكتور شَوْقِي ضَيْف (وهو: أَحْمَد شَوْقِي عَبْد السَّلَام، المشهور بشَوْقِي ضَيْف)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

دار المَعَارِف، مِصْر.

- **علم أُصُوْل الفِقْه**: عَبْد الوَهَّاب بن عَبْد الوَاحِد خَلَّاف، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٥هـ=١٩٥٦م.

الطَّبْعَة السابعة، القَاهِرَة، سنة ١٩٥٦م.

- **عُلُوْم الحَدِيْث ومُصْطَلَحه، عرض ودراسة**: د. صبحي الصالح، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

الطَّبْعَة الثامنة، دار العلم للملايين، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٥م.

- **عُمْدَة القَارِي شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ**: بَدْر الدِّيْن أبو الثناء وأبو مُحَمَّد مَحْمُوْد بن أَحْمَد بن مُوسَىٰ العَيْنِيّ العَيْنْتَابِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المُنِيْرِيَّة المِصْرِيَّة المطبوعة سنة ١٣٤٨هـ.

- **غَرِيْب الحَدِيْث**: أبو عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام الهَرَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٢٤هـ=٨٣٨م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مجلس المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن، الهِنْد، سنة ١٩٦٤م.

- **الفائق في غَرِيْب الحَدِيْث**: جَارُ الله أبو القَاسِم مَحْمُوْد بن عُمَر الزَّمَخْشَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفَضْل إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَة الثانية، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر.

- **فَتْح البَارِي بشَرْح صَحِيْح الإمَام أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل البُخَارِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م. **ومُقَدّمته: هُدَىٰ السَّارِي**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

قرأ أصله تَصْحِيْحاً وتَحْقِيْقاً وقابل نُسَخَه: عَبْد العَزِيْز بن عَبْد الله بن باز.

رَقَّم كُتُبَه وأبوابَه وأَحَادِيْثه، واستقصىٰ أطرافَه، ونَبَّهَ علىٰ أرقامها في كل حَدِيْث: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

قام بإِخْرَاجه، وتَصْحِيْح تَجَارِبه، وأَشْرَف علىٰ طبعه: مُحِبّ الدِّيْن الخَطِيْب ابن أبي الفَتْح مُحَمَّد عَبْد القَادِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

الناشر: دار المَعْرِفَة ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة المكتبة السَّلَفِيَّة بالقَاهِرَة. وهي المُرَادَة عند الإطلاق.

والطَّبْعَة الثانية بدار الرَّيَّان للتُّرَاث بالقَاهِرَة سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م، التي إذا عُدتُ إليها ذكرتُ طبعتَها معها.

- **فَتْح البَاقِي علىٰ أَلْفِيَّة العِرَاقِيّ**: انظر: شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة.

- **الفتوحات الرَّبَّانِيَّة علىٰ الأذكار النَّوَاوِيَّة**: مُحَمَّد بن عَلَّان الصِّدِّيْقِيّ المَكِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٥٧هـ=١٦٤٧م.

وهو شرح: **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**، للإمَام مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، جمعية التأليف والنشر الأَزْهَرِيَّة، القَاهِرَة.

- **فجر الإسْلَام**: أَحْمَد أمين، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

الطَّبْعَة العاشرة، لجنة التأليف والنشر بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٥م.

- **في أُصُوْل النَّحْو**: سَعِيْد الأَفْغَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٩٩٧م.

مَطْبَعَة جَامِعَة دِمَشْق، سنة ١٣٧٦هـ.

- **فَيْض القَدِيْر شَرْح الجَامِع الصَّغِيْر**: مُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوْف بن تاج العَارِفِيْن بن عَلِيّ المُنَاوِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

والجَامِع الصَّغِيْر في أَحَادِيْث البَشِيْر النَّذِيْر، لجَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ مُحَمَّد، مِصْر، سنة ١٣٥٦هـ=١٩٣٨م.

- **القَامُوْس المُحِيْط**: مَجْد الدِّيْن الفَيْرُوْزَابَادِيّ، أبو الطَّاهِر مُحَمَّد بن يَعْقُوْب الصِّدِّيْقِيّ الشِّيْرَازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

المكتبة التجارية بمِصْر، مُؤَسَّسَة فَنّ الطِّبَاعَة بمِصْر.

● **قَوَاعِد التَّحْدِيْث من فُنُوْن مُصْطَلَح الحَدِيْث**: مُحَمَّد جمال الدِّيْن بن مُحَمَّد سَعِيْد بن قَاسِم القَاسِمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد بَهْجَة البَيْطَار، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

الطَّبْعَة الثانية، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بمِصْر، سنة ١٩٦١م.

● **قَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث**: ظفر أَحْمَد بن لَطِيْف العُثْمَانِيّ التَّهَانَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

تَحْقِيْق: عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثالثة، مطابع دار القلم، لُبْنَان، سنة ١٩٧٢م.

● **الكَامِل في التَّارِيْخ**: عِزّ الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

دار صادر، ودار بَيْرُوْت، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٥م.

● **كشف الأسرار عن أُصُوْل فَخْر الإِسْلَام البَزْدَوِيّ**: عَلَاء الدِّيْن عَبْد العَزِيْز بن أَحْمَد البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٠هـ=١٣٣٠م.

وهو شرح: **أُصُوْل الفِقْه**، لفَخْر الإِسْلَام عَلِيّ بن مُحَمَّد البَزْدَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٨٢هـ=١٠٨٩م.

دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٤م، طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **كَشْف الخَفَاء ومُزِيْل الإلباس عما اشتهر من الأَحَادِيْث علىٰ أَلْسِنَة الناس**: إِسْمَاعِيْل بن مُحَمَّد بن عَبْد الهَادِي العَجْلُوْنِيّ الجَرَّاحِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٦٢هـ=١٧٤٩م.

الطَّبْعَة الثالثة، دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بمِصْر سنة ١٣٥١-١٣٥٢هـ.

● **الكِفَايَة في عِلْم الرِّوَايَة**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تقديم المُحَدِّث: مُحَمَّد الحافظ التيجاني. ومراجعة الأُستاذين: عَبْد الحَلِيْم مُحَمَّد

عَبْد الحَلِيْم، وعَبْد الرَّحْمٰن حَسَن مَحْمُوْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكُتُب الحَدِيْثَة، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر، سنة ١٩٧٢م.

● **الكُلِّيَّات، مُعْجَم في المُصْطَلَحَات والفُرُوْق اللُّغَوِيَّة:** أبو البَقَاء أَيُّوب بن مُوسَىٰ الحُسَيْنِيّ الكَفَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٩٤هـ=١٦٨٣م.

تَحْقِيْق: الدكتور عَدْنَان دَرْوِيْش، ومُحَمَّد المِصْرِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● **اللآلئ المصنوعة في الأَحَادِيْث الموضوعة:** جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

المكتبة التجارية بمِصْر.

● **اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان فيما اتَّفَق عليه الشَّيْخَان:** جَمَعه: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

راجعه: الدكتور عَبْد الستار أبو غُدَّة.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسْلَامِيَّة بالكُوَيْت، المَطْبَعَة العَصْرِيَّة بالكُوَيْت، سنة ١٩٧٧م.

● **مباحث في تدوين السُّنَّة المُطَهَّرَة:** الأُستاذ الدكتور أبو اليقظان عَطِيَّة الجُبُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٠٥م.

المَطْبَعَة العَرَبِيَّة الحَدِيْثَة، القَاهِرَة.

● **مجموع فَتَاوَىٰ شَيْخ الإسْلَام تَقِيّ الدِّيْن أبي العَبَّاس أَحْمَد بن عَبْد الحَلِيْم بن عَبْد السَّلَام بن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.**

جمع وتَرْتِيْب: عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد بن قَاسِم العَاصِميّ النَّجْدِيّ الحَنْبَلِيّ، وساعده ابنه مُحَمَّد.

طبع بأمر الملك سُعُوْد بن عَبْد العَزِيْز آل سُعُوْد، وعلىٰ نفقته الخاصة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، ج١-٣٠ مطابع الرِّيَاض سنة ١٣٨١-١٣٨٣هـ، و ج٣١-٣٧ مَطْبَعَة الحكومة بمَكَّة المُكَرَّمَة سنة ١٣٨٦هـ.

● **مَحَاسِن الاصْطِلَاح:** انظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح.

● **المُحدِّث الفَاصِل بين الرَّاوِي والوَاعِي**: القَاضِي الحسَن بن عَبْد الرَّحْمٰن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ، المُتوَفَّىٰ سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تَحْقِيْق: الدكتور مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفِكْر، بَيْرُوْت، سنة ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

● **مُخْتَصَر مُنْتَهَىٰ السُّؤْل والأَمَل في عِلْمِيّ الأُصُوْل والجَدَل**: جمال الدِّيْن أبو عَمْرو عُثْمَان بن عُمَر بن أبي بَكْر، المعروف بابن الحَاجِب المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٦هـ=١٢٤٩م.

وشرحه، لعَضُد الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد الإِيْجِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥٦هـ=١٣٥٥م.

الناشر: مكتبات الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، سنة ١٩٧٣م.

● **المُزْهِر في عُلُوْم اللُّغَة وأنواعها**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أَحْمَد جَادَ المَوْلَىٰ، وعَلِيّ مُحَمَّد البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفَضْل إبْرَاهِيْم.

دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، بلا تَارِيْخ.

● **المُسْتَصْفَىٰ من علم الأُصُوْل**: أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

وبذيله: **فَوَاتِح الرَّحَمُوْت بشَرْح مُسَلَّم الثُّبُوْت**، لأبي العَبَّاس عَبْد العَلِيّ مُحَمَّد بن نظام الدِّيْن مُحَمَّد الأَنْصَارِيّ الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٢٥هـ=١٨١٠م.

ومُسَلَّم الثُّبُوْت للشَّيْخ مُحِبّ الله بن عَبْد الشَّكُوْر البَهَاري الهِنْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١١٩هـ=١٧٠٧م.

دار صادر، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طبع الجزء الأول منها سنة ١٣٢٢هـ، والجزء الثاني سنة ١٣٢٤-١٣٢٥هـ، بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق مِصْر.

● **مُسْنَد الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.**

الطَّبْعَة التي أَشْرَف علىٰ تَحْقِيْقها: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

● **مَعَالِم السُّنَن**: الخَطَّابِيّ. انظر: سُنَن أبي دَاوُد.

● **المُعْجَم الكَبِيْر**: الحافظ أبو القَاسِم سُلَيْمَان بن أَحْمَد بن أَيُّوْب الطَّبَرَانِيّ اللَّخْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تَحْقِيْق: حَمْدِي عَبْد المَجِيْد السَّلَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة.

ظهر منه اثْنَا عَشَر جزءاً. الأجزاء ١-٥ طُبعت ببَغْدَاد في مَطْبَعَة الدار العَرَبِيَّة، والأجزاء البَاقِيَة ٦-١٢ في مَطْبَعَة الوطن العَرَبِيّ، ما بين سنة ١٩٧٨م - سنة ١٩٨٠م.

وظهر أَيضاً الجزء السابع عشر، طبع في مَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد، سنة ١٩٨١م.

● **المُعْجَم المُفَهْرَس لألفاظ الحَدِيْث النَّبَوِيّ**: فنسنك، وآخرون.

مَطْبَعَة بْرِيْل في مَدِيْنَة لَيْدَنْ، سنة ١٩٤٣م. الطَّبْعَة المُصَوَّرَة في بَيْرُوْت.

● **مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث**: الإمَام أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله، الحَاكِم النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٥هـ=١٠١٤م.

تَحْقِيْق: الدكتور مُعَظَّم حُسَيْن، جَامِعَة دكة بنغاله.

منشورات المكتب التجاري ببَيْرُوْت، طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **مِفْتَاح السُّنَّة**: مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة الاستقامة، القَاهِرَة.

● **مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح**: تَقِيّ الدِّيْن أبو عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عُثْمَان الكُرْدِيّ الشَّهْرَزُوْرِيّ الشَّافِعِيّ، المعروف بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

ومعها:

مَحَاسِن الاصْطِلَاح وتَضْمِيْن كتاب ابن الصَّلَاح، للحافظ سِرَاج الدِّيْن عُمَر بن رَسْلَان بن نَصِيْر البُلْقِيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٥هـ=١٤٠٣م.

توثيق وتَحْقِيْق: الدكتورة عَائِشَة عَبْد الرَّحْمٰن (بنت الشاطئ).

الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، مركز تَحْقِيْق التُّرَاث، مَطْبَعَة دار الكُتُب، سنة ١٩٧٤م.

وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح مع التَّقْيِيْد والإِيْضَاح، أَيضاً.

- **المَنَار المُنِيْف في الصَّحِيْح والضعيف**: شمس الدِّيْن ابو عَبْد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن أَيُّوْب بن سَعْد الزُّرَعِيّ الدِّمَشْقِيّ، المشهور بابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥١هـ=١٣٥٠م.

تَحْقِيْق: عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار القلم، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٠م.

- **المَنْخُوْل من تَعْلِيْقَات الأُصُوْل**: أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد حسن هيتو.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الفكر، دِمَشْق، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

- **من كنوز السُّنَّة دراسات أدبية ولُغَوِيَّة من الحَدِيْث الشَّرِيْف**: مُحَمَّد عَلِيّ الصَّابُوْنِيّ.

دار الإِرْشَاد، بَيْرُوْت.

- **مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة في نَقض كلام الشِّيْعَة القَدَرِيَّة**: أبو العَبَّاس تَقِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن عَبْد الحَلِيْم بن عَبْد السَّلَام بن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

تَحْقِيْق: الدكتور مُحَمَّد رَشَاد سالم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

الناشر: مكتبة دار العَرُوْبَة بمِصْر، مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، طبع ج١ سنة ١٩٦٢م، وأُرِّخَت مُقَدِّمَة ج٢ سنة ١٩٦٤م.

والطَّبْعَة الأُخرىٰ التي بهامشها: **بَيَان موافقة صريح المَعْقُوْل لصَحِيْح المَنْقُوْل**، لتَقِيّ الدِّيْن بن تَيْمِيَّة أَيضاً، المطبوعة في المَطْبَعَة الكُبْرَىٰ الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق مِصْر، الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، طبع ج١-٢ سنة ١٣٢١هـ، وطبع ج٣-٤ سنة ١٣٢٢هـ.

- **النبأ العَظِيْم، نظرات جديدة في القُرْآن**: د. مُحَمَّد عَبْد الله دراز، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

الطَّبْعَة الثالثة، سنة ١٩٧٤م.

● **نُزْهَة النَّظَر شَرْح نُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أَهل الأَثَر**: كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: المكتبة العِلْمِيَّة في المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة البَيَان ببَيْرُوْت.

فِهْرِس المَوْضُوْعَات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الوضع في الحَدِيْث ١٤٣

الفصل الخامس

وَآخِرُ دَعْوَانَا

أَنِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ